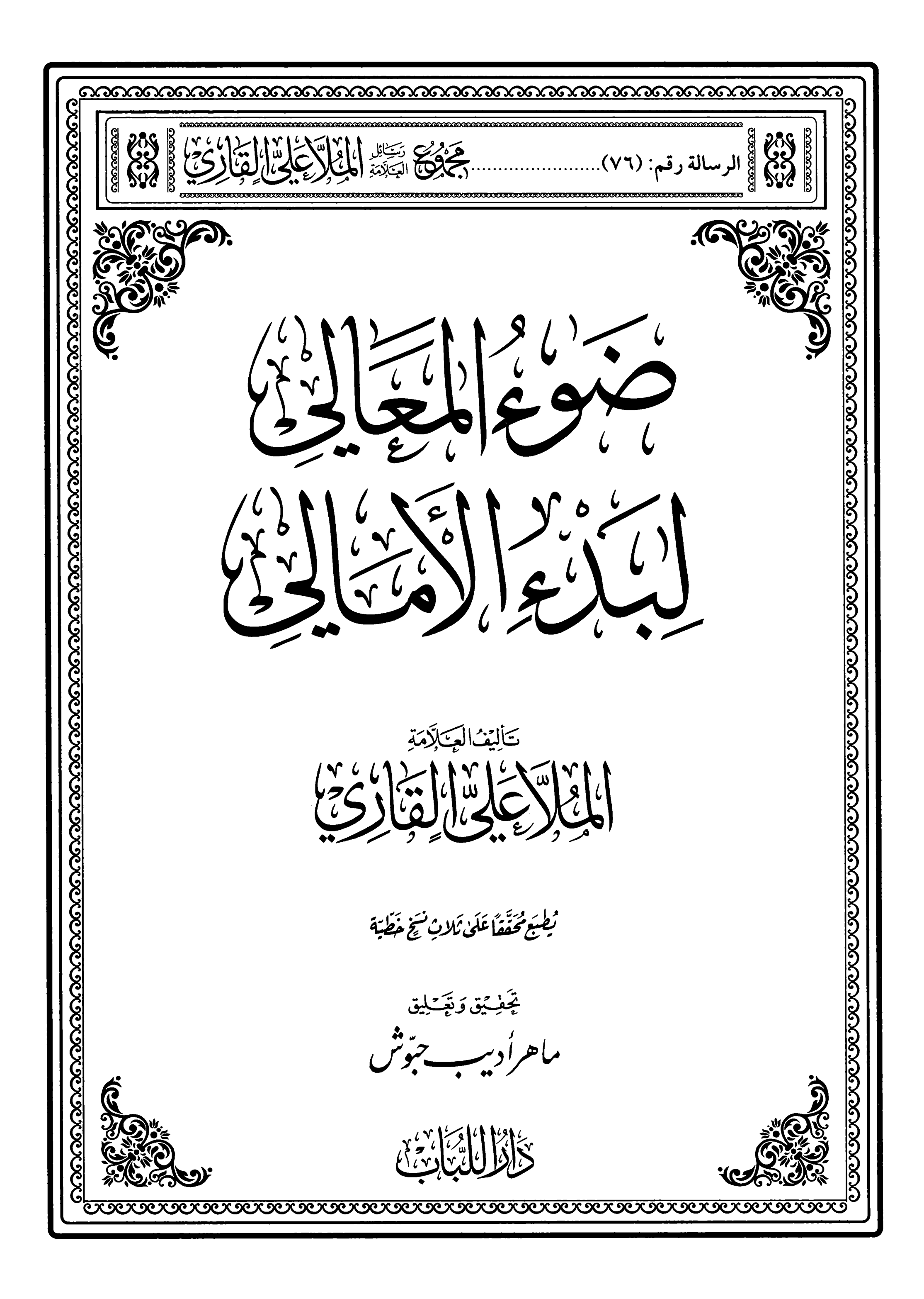


ضوء المعالي لبدء الأمالي

تأليف العلامة

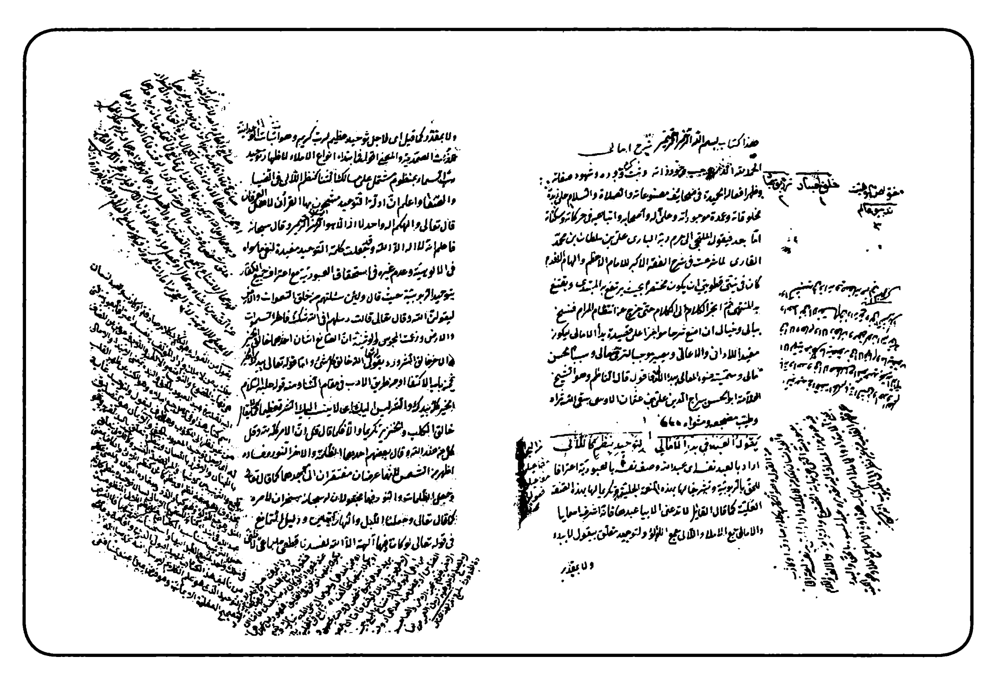
الملا علي القاري

يطبع محققاً على ثلاث نسخ خطية

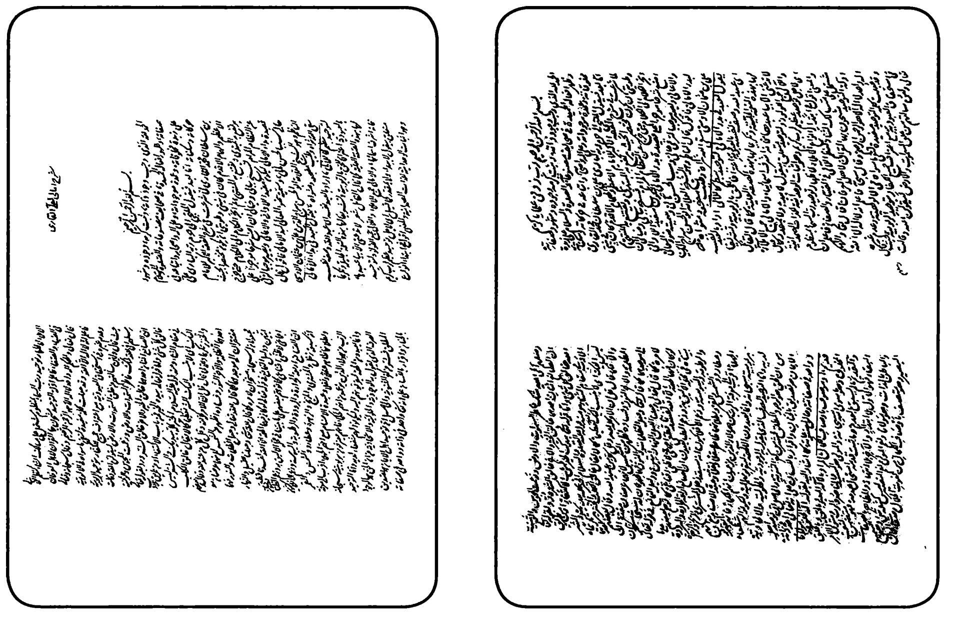
تحقيق وتعليق

ماهر أديب حبوش

دار اللباب

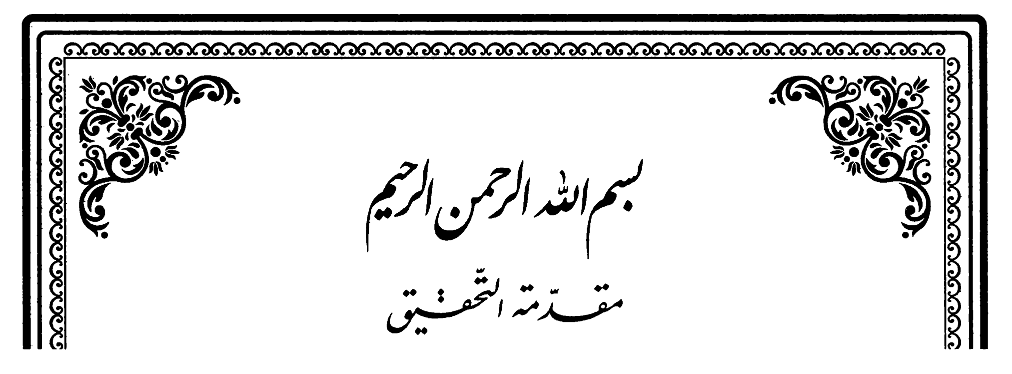


مكتبة جامعة الملك سعود (د)



مكتبة فاضل أحمد (ف)

مكتبة ولي الدين أفندي (و)



الحمدُ للهِ ربِّ العالَمِين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على الرَّسولِ الأمين، وعلى آلِهِ وصحبِهِ أجمعين.

وبعدُ:

فإنَّ أمرَ العقيدةِ هو أساسُ الدِّين، والقاعدةُ في بنائهِ المَتين، ومنه يَنطلِقُ المؤمِنُ، ويَضبِطُ كلَّ حركةٍ بضوابِطِهِ، ويوجِّهُ كلَّ سلوكِهِ وأعمالِهِ، كما أنَّه يفسِّرُ للإنسانِ طبيعةَ وجودِهِ ونشأتِهِ وغايتِهِ، ويُعرِّفُه بدورِه في الحياة، ويحدِّدُ مصيرَه الذي ينتهي إليه في الآخرة، ويَرْسُمُ له مَعَالِمَ صِلَتِهِ باللهِ تعالى، وصِلَتِهِ بالحياةِ والأحياءِ والكونِ مِن حوله.

والعلمُ المتعلِّقُ بهذا الجانبِ يُسمَّى: «علم العقيدة» أو «علم الإيمان» أو «أصول الدِّين» أو «الفقه الأكبر» أو «علم التوحيدِ والصِّفات»؛ لأنَّ ذلك أَشهرُ مباحثِهِ وأشرفُ مقاصدِهِ.

والأصلُ في هذا النَّوعِ من العلمِ هو التمسُّكُ بالكتابِ والسُّنَّةِ، ومُجانَبةُ الهوى والبِدْعةِ، ولزومُ طريقِ السُّنَّةِ والجماعة، الذي كان عليه الصَّحابةُ والتَّابعون، ومَضى عليه الصالحون مِن السَّلَفِ رحمهم الله[1].

وقد أُلِّفَ في هذا العلمِ ما لا يُحْصَى مِن المؤلَّفات، والمكتبةُ الإسلاميَّةُ زاخرةٌ

---

(١) انظر: «مدخل إلى دراسة العقيدة الإسلامية» د. عثمان جمعة ضميرية (ص: ٣١ ـ ٣٢).

بهذا النَّوعِ من التَّصنيفات، وممَّن كَتَبَ فيه العلَّامةُ المحقِّقُ أبو محمدٍ سراجُ الدِّينِ عليُّ بنُ عثمانَ بنِ محمدِ بنِ سليمانَ التَّيْميُّ الأَوْشيُّ الفَرْغانيُّ الحنفيُّ، صاحبُ «الفتاوى السِّرَاجيَّة» وغيرِها، المتوفى سنة (٥٧٥هـ).

كَتَبَ هذا الإمامُ قصيدتَه اللَّاميَّةَ المشهورةَ في أصولِ الدِّين، المنعوتةَ بـ: «بَدْء الأمالي»، وهي قصيدةٌ معروفةٌ عند العُلماء، قال عنها حاجي خليفة: وهي مقبولةٌ متداوَلةٌ، فَرَغَ مِن نَظْمِها سنةَ (٥٦٩هـ)[١].

وممَّا يَدلُّ على مكانةِ هذه القصيدةِ كثرةُ الشُّروح التي كُتبتْ عليها، ومِن أهمِّها:

١ ـ «مَطْلَعُ المثالِ في العقائدِ الإسلاميَّةِ، ومَنْبَعُ الكمالِ في المسائلِ الكلاميَّةِ، في شرحِ القصيدةِ الفريدةِ اللَّاميَّة» لعزِّ الدِّينِ، محمدِ بنِ أبي بكرِ بنِ جماعةَ، المتوفَّى سنة (٨١٩هـ)[٢].

٢ ـ «دَرْجُ المعالي شَرْحُ بدءِ الأمالي» للعزِّ ابنِ جماعةَ نَفْسِه صاحبِ الشرحِ السَّابقِ، وهو مطبوعٌ في مؤسَّسةِ الكتبِ الثَّقافيَّةِ (٢٠١١ ـ ١٤٣٢)[٣].

٣ ـ «نَفِيسُ الرِّياضِ لإعدامِ الأمراض» للشيخِ خليلِ بنِ العلاءِ النَّجَّاريِّ اليَمَنيِّ، المتوفَّى سنة (٦٣٢هـ).

٤ ـ «ضوءُ المعالي على بَدْءِ الأمالي» للملَّا عليٍّ القارِي، وهو شرحُنا هذا.

٥ ـ «اللَّآلي في شرحِ بدءِ الأمالي» لحسينِ بنِ إبراهيمَ بنِ حمزةَ بنِ خليلٍ، كان حيًّا سنة (١٠٠٠هـ)[٤].

---

(١) انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٣٤٩).

(٢) المصدر السابق.

(٣) ذكره محقق المطبوع في المقدمة.

(٤) انظر هذه الشروح وغيرها في «كشف الظنون» (٢/ ١٣٤٩).

والذي يَعنينا مِن هذه الشُّروحِ هو هذا الشَّرحُ الذي نحن بصدَدِه، وهو مِن أحسنِ الكتبِ التي أُلِّفَتْ في هذا العلم؛ لإيجازِه، وحُسْنِ اختياراتِه، وسهولةِ عباراتِه، ودقَّةِ معانيهِ، مع ما تميَّز به مِن كثرةِ استدلالِه بالأحاديثِ الصحيحةِ الواردةِ في الصَّحيحينِ وغيرِهما من دواوينِ السُّنَّةِ المعتمَدةِ، وسمَّاه كما جاء في خطبتِهِ:

«ضَوء المعالي لبَدء الأَمَالي»

وهو كما ذكر شرحٌ مُوجزٌ، قال: ليكُونَ مُفيداً للأَدَاني والأعَالي، ويَصيرَ مُوجِباً لترَقِّي حالي، وسَبباً لحُسنِ مَآلي.

وقد جاء كما أرادهُ مؤلِّفه كتاباً مختصراً مليئاً بالفوائد، مشتمِلاً على النِّكاتِ والعَوَائد، لا إملالَ فيه ولا إخلال.

ومِن ذلك: المقارَنةُ بينَ مذهبِ السَّلفِ ومذهبِ الخَلَفِ في النُّصوصِ المتشابهةِ، مع التَّرجيحِ لمذهبِ السَّلَفِ لكنْ دونَ التَّجريحِ بغيرِهم، وبتضمينِ تلكَ المقارَنةِ والتَّرجيحِ بعضَ النكاتِ اللَّطيفةِ، حيث قال: فالتَّفويضُ إلى اللهِ والاعتِقادُ بحَقيقةِ مُرادِ اللهِ مِن غيرِ أنْ يُعرفَ مُرادهُ كمالُ العُبوديَّةِ في العَبدِ، ولهذا اختارهُ السَّلفُ، والتعرُّضُ إلى تفسيرِ المُتشابهاتِ وتأويلِها ـ كما اختَارهُ الخلفُ غيرَ جَازمينَ عَلى أنهُ مُرادهُ سُبحانهُ ـ عبادةٌ في العَبدِ، إلَّا أنَّ العُبوديَّةَ أقوى مِن العِبادةِ؛ لأنَّ العُبوديَّةَ هِي الرِّضاءُ بما يَفعلُ الربُّ، والعِبادةُ فعلُ ما يرضَى بهِ الربُّ، والرِّضاءُ فوقَ العملِ، حتَّى كانَ تركُ الرِّضاءِ كُفراً، وتركُ العَملِ فِسقاً، ولذَلكَ تَسقطُ العِبادةُ في الآخرةِ، والعُبوديَّةُ لا تَسقطُ في الدَّارينِ، وبهذا تبيَّنَ أنَّ مَذهبَ السَّلفِ أسلمُ وأعلَمُ و أحكَمُ.

ومِن عُمقِ فَهْمِهِ للكلام، ودِقَّتِهِ في بيان المرام، ما جاء مِن قولِهِ: فالحقُّ أنَّ عِيسَى عَليهِ السَّلامُ عندَ نُزولهِ يتابعُ نبيَّنا ﷺ؛ لأنَّ شَريعَتهُ قد نُسخَتْ بشَريعَتهِ، فلا

يكُونُ لهُ بعدَ نُزولِهِ وحيٌ بنَصبِ حكمٍ شَرعيٍّ، بلْ يكونُ خَليفةَ رَسولِ اللهِ ﷺ، وعَلى ملَّتهِ؛ كما رَواهُ أحمدُ والطَّبرانيُّ والبزَّارُ مِن حَديثِ سَمُرةَ رَضِيَ اللهُ عنهُ مَرفُوعاً[1].

ثم عقَّب ذلك موضِّحاً بقولِهِ: وإنَّما قُلنا: بنَصبِ حُكمٍ شَرعيٍّ؛ لأنهُ قد يُوحَى إلَيهِ بغَيرِ ذَلكَ مما لا حُكمَ فيهِ؛ كما وَردَ في آخرِ «صَحيحِ مُسلمٍ» في حَديثِ يأجُوجَ ومأجُوجَ، وفيه: «فبَينما هُو كذَلكَ إذ أوحَى اللهُ إلى عِيسى عَليهِ السَّلامُ: إنِّي قدْ أخرَجتُ عِباداً لي لا يَدَانِ لأحدٍ بقتَالِهمْ، فحرِّزْ عِبادي إلى الطُّورِ» الحديثَ.

ومِن حُسْنِ شرحِهِ وتحقيقِهِ: أنَّه يقيِّدُ كلَّ مُشْكِلٍ يَمرُّ عليه، كما يَستعمِلُ الإعرابَ لبيانِ المعاني، ويُبيِّنُ الأصحَّ لاستقامةِ الوزنِ، ويُنبِّه على فروقِ نسخِ المتنِ، ومن ذلك ما جاء في بيتِ المتنِ:

ومـا إنْ فعـلٌ اصْلَـحُ ذو افتِـراضٍ ... عَلـى الهـادِي المُقـدَّسِ ذِي التَّعالي

فقال: (ما) نافيةٌ، وكذا (إنْ)، وجَمعَ بينهُما تأكِيداً، ويتَّزنُ البَيتُ بنقلِ حَركةِ همزةِ (أصلحَ) إلى مَا قبلَهُ مِن تَنوينِ (فِعْلٌ) المَرفوعِ على أنَّهُ اسمُ (ما) و(أصلحُ) صِفته، وقولُهُ: (ذا افتِراضٍ) بالنَّصبِ خبرُ (ما) عَلى اللُّغةِ الفُصحَى؛ كقَولِهِ تَعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾، وقولهِ تَعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾، وفي أكثرِ النُّسخِ: (ذو افتراضٍ) بالرَّفعِ، فيُحملُ عَلى اللُّغةِ الأُخرَى.

فانظُرْ إلى هذا الحشدِ مِن الفوائدِ والتَّنبيهات، مع الإيجازِ في الكلامِ والوضوحِ في العبارات.

ومِن ذلك ما جاء في البيت:

وخَتـمُ الرسـلِ بالصَّـدرِ المعلَّـى ... نبـيٌّ هـاشِـمـيٌّ ذِي جَمـالِ

---

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٥/ ١٣)، والبزار (٣٣٩٧ـ كشف)، والطبراني في «الكبير» (٧٠٨٢).

قال: (خَتمُ الرُّسلِ) مُبتدأٌ خَبرهُ قَولُهُ: (بالصَّدرِ)... و(المعلَّى) بتَشديدِ اللَّامِ المَفتُوحةِ صفةٌ لهُ، ومَعناهُ: المُرتفِعُ الشَّأنِ عَلى البُرهانِ. و(نبيّ) وما بَعدهُ يَجوزُ فيهِ الجرُّ بَدلاً وعَطفَ بيانٍ، والرَّفعُ عَلى أنهُ خبرُ مُبتدأ مَحذوفٍ، كذا قرَّرهُ الشرَّاحُ، ويَجوزُ نَصبهُ بتَقديرِ: أعنِي. وفي بعضِ النُّسخِ: (ذُو جَمالٍ) بالواوِ فيَتعيَّنُ رَفعهُ إمَّا عَلى ما سبقَ وإمَّا عَلى أنَّ (نبيّ) هُو الخبرُ.

وقد نَقَلَ عن جمعٍ مِن كبارِ الأئمَّة، منهم أبو الحسنِ الأشعريُّ في «الإبَانَة عن أصولِ الدِّيانةِ»، وابن عبد البر في «التمهيد»، والعزُّ ابنُ جماعةَ في «دَرْج المعالي» و«شرح جَمْعِ الجَوَامع»، والشِّبليُّ في «آكَام المرجَانِ في أحكامِ الجانِّ»، والبيهقيُّ في «الرُّؤية»، والبيضاويُّ في «تفسيره»، والبغوي في «تفسيره»، والقرطبي في «تذكرته»، والفخر الرازي في «تفسيره»، والسيوطي في «الحاوي».

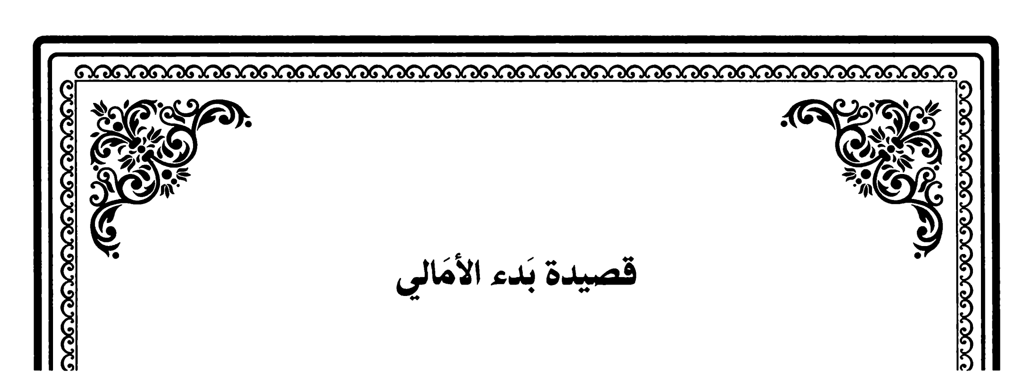
ومما يؤخَذُ عليه استدلالُه ببعضِ الأحاديثِ التي لم تَثْبُتْ كحديثِ: «أولَ ما خَلَقَ اللهُ نُورِي»، وحديثِ: «كُنتُ نبيَّاً وآدمُ بينَ الماءِ والطِّينِ». وسيأتي الكلامُ على كلٍّ منهما إنْ شاء الله تعالى.

هذا، وقد تم الاعتمادُ في تحقيق هذه الرسالةِ على ثلاثِ نسخٍ خطية: الأولى: نسخة ولي الدين أفندي ورمزها «و»، ونسخة فاضل أحمد ورمزها «ف»، ونسخة جامعة الملك سعود ورمزها «د».

والحمدُ للهِ ربِّ العالمين

المحقق

***



قصيدة بَدء الأمَالي

يقـولُ العبـدُ فـي بَـدْءِ الأمَالـي   لـتَـوحيــدٍ بـنَـظـمٍ كـالـلَّآلي

إلـهُ الخَلـقِ مَولانـا قَديـمٌ   ومَوصُـوفٌ بأوصَـافِ الكَمـالِ

هـو الحـيُّ المدبِّـرُ كلَّ أمـرٍ   هـوَ الحـقُّ المقـدِّرُ ذو الجَـلالِ

مُريـدُ الخيـرِ والشـرِّ القَبيـحِ   ولكِـن لَيـسَ يَرضَـى بالمُحـالِ

صفـاتُ اللهِ ليسَـتْ عيـنَ ذاتٍ   ولا غَيـراً سـواهُ ذا انفِصـالِ

صفـاتُ الـذَّاتِ والأفعَـالِ طُـرّاً   قـدِيمـاتٌ مَصُـوناتُ الـزَّوالِ

نسمِّـي اللهَ شيئـاً لا كالاشْيا   وذاتـاً عَـن جِهـاتِ السـتِّ خـالِ

ولَيـسَ الاسـمُ غيـراً للمُسـمَّى   لـدَى أهـلِ البَصيـرةِ خيـرِ آلِ

ومـا إنْ جَوهـرٌ ربِّـي وجِسـمٌ   ولا كلٌّ وبعـضٌ ذُو اشـتِمالِ

وفـي الأذهـانِ حـقٌّ كـونُ جُـزءٍ   بـلا وَصـفِ التجـزِّي يـا ابـنَ خـالِ

ومـا القُـرآنُ مَخلوقـاً تَعالـى   كلامُ الـربِّ عـن جَنسِ المَقـالِ

وربُّ العَـرشِ فـوقَ العَـرشِ لكـنْ   بـلا وَصـفِ التَّمكُّـنِ واتِّصـالِ

ومـا التَّشـبيهُ للرَّحمـنِ وَجهـاً   فصُـنْ عَـن ذاكَ أصنَـافَ الأهالـي

ولا يمضَـي عَلـى الديَّـانِ وقـتٌ   وأحْـوالٌ وأزمـانٌ بـحـالِ

ومُسـتَغنٍ إلهـي عَـن نِسـاءٍ   وأولادٍ إنـاثٍ أو رِجـالِ

كَـذا عَـن كلِّ ذِي عَـونٍ ونَصـرٍ   تفـرَّدَ ذُو الجَـلالِ وذُو المَعـالِ

يُميـتُ الخلـقَ قَهـراً ثـمَّ يُحيـي   فيَجزِيهـمْ عَلـى وَفـقِ الخِصـالِ

لأهـلِ الخَيـرِ جنَّـاتٌ ونُعمَـى ... ولـلـكـفَّـارِ إدراكُ الـنَّـكـالِ
ولا يَفنَـى الجَحيـمُ ولا الجِنـانُ ... ولا أهلُوهُمـا أهـلُ انتِقـالِ
يـراهُ المُؤمنـونَ بغَيـرِ كيـفٍ ... وإدراكٍ وضَـربٍ مِـن مثـالٍ
فيَنسـونَ النَّعيـمَ إذا رَأوهُ ... فيـا خُسـرانَ أهـلِ الاعتِـزالِ
ومـا إنْ فعـلُ اصْلَـحُ ذو افتِـراضٍ ... عَلـى الهـادِي المُقـدَّسِ ذِي التَّعالـي
وفـرضٌ لازمٌ تَصديـقُ رُسـلٍ ... وأمْـلاكٍ كِـرامٍ بالـنَّـوالِ
وخَتـمُ الرسـلِ بالصَّـدرِ المعلَّـى ... نـبـيءٍ هـاشِـمـيٍّ ذِي جَمـالِ
إمـامِ الأنبيـاءِ بـلا اختِـلافٍ ... وتـاجِ الأصفِيـاءِ بـلا اختِـلالِ
وبـاقٍ شَـرعُهُ فـي كلِّ وَقـتٍ ... إلـى يـومِ القِيامـةِ وارتِحـالِ
وحـقٌّ أمـرُ مِعـراجٍ وصِـدقٌ ... ففِيـهِ نـصٌّ أخبـارٍ عَوالـي
ومَرجـوٌّ شَـفاعةُ أهـلِ خَيـرٍ ... لأصحَـابِ الكَبائـرِ كالجِبـالِ
وإنَّ الأنْـبـيـاءَ لـفِـي أمـانٍ ... عـنِ العِصيـانِ عَمـداً وانْعـزالِ
ومـا كانَـتْ نبيَّـاً قـطُّ أُنثـى ... ولا عبـدٌ وشَـخصٌ ذُو افتِعـالِ
وذو القَرنيـنِ لـم يُعـرفْ نبيَّـاً ... كـذا لُقمـانُ فاحْـذَرْ عَـن جِـدالِ
وعِيسَـى سَـوفَ يأتـي ثُـم يُتْـوِي ... لـدجَّـالٍ شـقـيٍّ ذي خَـبـالِ
كرامـاتُ الولـيِّ بـدارِ دُنيـا ... لهـا كـونٌ فهـمْ أهـلُ النَّـوالِ
ولـم يَفضُـلْ ولـيٌّ قـطُّ دَهـراً ... نبيَّـاً أو رَسُـولاً فـي انتِحـالِ
ولـلـصِّـدِّيـقِ رُجـحـانٌ جَلِـيٌّ ... عَلـى الأصحَـابِ مِـن غَيـرِ احتِمـالِ
وللفَـاروقِ رُجحـانٌ وفَضـلٌ ... عَلـى عُثمـانَ ذي النُّورَيـنِ عـالِ
وذُو النُّورَيـنِ حقَّـاً كانَ خَيـراً ... مِـن الكـرَّارِ فـي صـفِّ القتـالِ
وللكـرَّارِ فضـلٌ بعـدَ هَـذا ... عَلـى الأغيـارِ طُـرَّاً لا تُبـالِ

وللصِّديقةِ الرُّجحانُ فاعلَمْ ... عَلى الزَّهراءِ في بَعضِ الخِلالِ
ولمْ يَلعَن يَزيداً بعدَ موتٍ ... سِوى المكثارِ في الإغراءِ غالِ
وإيمانُ المقلِّدِ ذو اعتِبارٍ ... بأنواعِ الدَّلائلِ كالنِّصالِ
وما عُذرٌ لذِي عَقلٍ بجَهلٍ ... لخلَّاقِ الأسَافلِ والأعالِي
وما إيْمانُ شَخصٍ حالَ بأسٍ ... بمَقبولٍ لفَقدِ الامتِثالِ
وما أفعَالُ خيرٍ في حِسابٍ ... من الإيمانِ مَفروضَ الوِصالِ
ولا يُقضَى بكُفرٍ وارتِدادٍ ... بعَهْرٍ أو بقَتلٍ واختِزالِ
ومَن ينوِ ارتِداداً بعدَ دَهرٍ ... يَصِرْ عَن دينِ حقٍّ ذا انسِلالِ
ولفظُ الكُفرِ مِن غَيرِ اعتِقادٍ ... بطوعٍ ردُّ دِينٍ باغتِفالِ
ولا يُحكَمْ بكفرٍ حالَ سُكرٍ ... بما يَهْذِي ويَلغُو بارتِجالِ
ومَا المَعدُومُ مَرئيًّا وشَيئاً ... لِفقهٍ لاحَ في يُمْنِ الهِلالِ
وغَيْرانِ المكوَّنُ لا كشَيءٍ ... معَ التَّكوينِ خُذهُ لاكتِحالِ
وإنَّ السُّحْتَ رِزقٌ مِثلُ حِلٍّ ... وإنْ يكرَهْ مَقالي كلُّ قالِ
وفي الأجْداثِ عَن تَوحيدِ ربِّي ... سيُبْلَى كلُّ شَخصٍ بالسُّؤالِ
وللكفَّارِ والفسَّاقِ يُقضَى ... عَذابُ القَبرِ مِن سُوءِ الفِعالِ
دُخولُ النَّاسِ في الجنَّاتِ فَضلٌ ... مِن الرَّحمنِ يا أهلَ الأمالي
حِسابُ النَّاسِ بعدَ البعثِ حقٌّ ... فكُونوا بالتحرُّزِ عَن وَبالِ
ويُعطَى الكُتبُ بَعضاً نحوَ يُمنَى ... وبَعضاً نَحوُ ظَهرٍ والشِّمالِ
وحقٌّ وَزنُ أعمالٍ وجَريٌ ... عَلى مَتنِ الصِّراطِ بلا اهتِبالِ
ومَرجوٌّ شَفاعةُ أهلِ خيرٍ ... لأصحَابِ الكبائرِ كالجِبالِ
وللدَّعواتِ تأثيرٌ بَليغٌ ... وقدْ يَنفِيهِ أصحابُ الضَّلالِ

ودُنيانا حَديثٌ والهَيُولَى ... عَديمُ الكَونِ فاسمَعْ باجتِذالِ

وللجنَّاتِ والنِّيرانِ كونٌ ... عَليها مرُّ أحوالٍ خَوَالِ

وذُو الإيمانِ لا يبقَى مُقيماً ... بسُوءِ الذَّنبِ في دارِ اشتِعالِ

لقدْ ألبَستُ للتَّوحيدِ نَظماً ... بديعَ الشَّكلِ كالسِّحرِ الحَلالِ

يُسلِّي القَلبَ كالبُشرَى بروحٍ ... ويُحيي الرُّوحَ كالماءِ الزُّلالِ

فخُوضُوا فيهِ حِفظاً واعتِقاداً ... تَنالُوا جِنسَ أصنَافِ المَنالِ

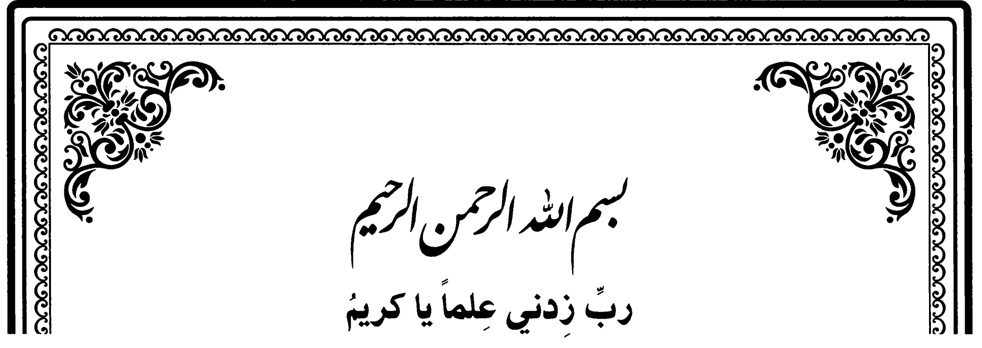
وكونُوا عَونَ هَذا العَبدِ دهراً ... بذِكرِ الخيرِ في حالِ ابتِهالِ

لعلَّ اللهَ يَعفوهُ بفَضلٍ ... ويُعطِيهِ السَّعادةَ في المآلِ

وإنَّ الحقَّ أدعُو كلَّ وقتٍ ... لمنْ بالخَيرِ يَوماً قد دَعا لي

وإنِّي الدَّهرَ أدعُو كُنهَ وِسعي ... لمنْ بالخَيرِ يَوماً قدْ دَعا لي

***



بسم الله الرحمن الرحيم

ربِّ زِدني عِلماً يا كريمُ

الحَمدُ للهِ الَّذِي وَجبَ وُجودُ ذاتِه، وثَبتَ كرمُهُ وجُودهُ وشُهودُ صِفاتِه، وظَهَرَ[1] أفعالُه الحَميدةُ في صَحائفِ مَصنُوعاتِه، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلى زُبدةِ مَخلُوقاتِه، وعُمدةِ مَوجُوداتِه، وعَلى آلِهِ وأصحَابِهِ وأتباعِهِ في حَركاتِهِ وسَكناتِه.

أمَّا بعدُ:

فيَقولُ المَلتجي إلى حَرمِ ربِّهِ البارِي، عليُّ بنُ سُلطانِ محمَّدٍ القارِيْ: لمَّا شَرعتُ في «شرحِ الفِقهِ الأكبرِ» للإمامِ الأعظَمِ والهُمامِ الأقدمِ، كانَ في نيَّتي وطَوِيَّتي أنْ يكُونَ مُختصَراً بحيثُ يرْتفعُ بِهِ المُبتدِي، ويَقتنعُ[2] بهِ المُنتهِي، ثمَّ انجرَّ الكلامُ إلى الكلامِ حتَّى خرجَ عنِ النِّظامِ المرامُ، فسنحَ ببالي وخَيالي أنْ أضعَ[3] شَرحاً مُوجزاً عَلى قَصيدةِ «بدء الأمَالي» ليكُونَ مُفيداً للأدَاني والأعَالي، ويَصيرَ مُوجِباً لتَرَقِّي حالي، وسَبباً لحُسنِ مَآلي، وسمَّيتهُ:

«ضَوءَ المعالي لبَدء الأمَالي»

فأقولُ: قالَ النَّاظمُ وهُو الشَّيخُ العلَّامةُ أبو الحَسنِ سِراجُ الدِّينِ، عليُّ بنُ عُثمانَ الأوشيُّ سقَى اللهُ ثَراهُ، وطيَّبَ مَضجعهُ ومَثواهُ:

يقولُ العبدُ في بَدْءِ الأمَالي ... لتَوحيدٍ[4] بنَظمٍ كاللَّآلي

---

(١) في «و»: «وظهور».

(٢) في «د»: «وينتفع».

(٣) في «د»: «أصنع».

(٤) في هامش «د»: «أي: لتوحيدِ اللهِ، عَلى أنْ يكُونَ التَّنوينُ عِوضاً عَن المُضافِ إليهِ».

أرادَ بالعبدِ نفسَهُ؛ أي: عبدُ اللهِ، وَصَفَ نَفسَهُ بالعُبوديَّةِ اعترافاً للحقِّ بالرُّبوبيَّةِ، وتَشريفاً لها بهذِهِ النِّعمةِ الجَليَّة[1]، وتَكريماً لها بهذِهِ الصِّفةِ العليَّة، كما قالَ القائلُ:

لا تَدْعُني إلَّا بيا عبدَها ... فإنَّه أشرَفُ أسمائيا[2]

و(الأمالي): جَمعُ الإملاءِ، و(اللآلي): جَمعُ اللُّؤلؤِ، و(لتَوحيدٍ) مُتعلِّقٌ بـ (يَقولُ)، لا بـ (بَدْء)، ولا بمُقدَّرٍ كما قيلَ؛ أي: لأجلِ تَوحيدٍ عَظيمٍ لربٍّ كَريمٍ، وهُو إثباتُ الوَحدانيَّةِ للذَّاتِ الصَّمَدانيةِ، والمَعنَى: أقولُ في ابتِداءِ أنواعِ الإملاءِ؛ لإظهارِ تَوحيدِ ربِّ السَّماء، بمَنظومٍ مُشتَملٍ عَلى مَسالكِ الثَّناءِ، كنَظمِ اللآلي في الضِّياءِ والصَّفاءِ.

فاعلَمْ أنَّ أدلَّةَ التَّوحيدِ مَشحونٌ بها القُرآنُ لأهلِ العِرفانِ؛ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣] وقالَ سُبحانهُ وتَعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩].

وقدْ جُعلتْ كلمةُ التَّوحيدِ مُفيدةً لنَفيِ ما سِواهُ في الأُلوهيَّةِ، وعُدمِ غَيرهِ في استِحقاقِ العُبوديَّةِ، معَ اعتِرافِ جَميعِ الكُفَّارِ بتَوحيدِ الرُّبوبيَّةِ، حَيثُ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، وقالَ اللهُ تَعالى: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠].

وزَعَمتِ المَجوسُ والثَّنويةُ أنَّ الصَّانعَ اثنانِ؛ أحدُهما خالقُ الخيرِ، والآخرُ خالقُ الشرِّ، وردَّ بقَولهِ تَعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾، وأمَّا قولهُ تَعالى: ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾ فمِن بابِ الاكتِفاءِ[3]، أو مِن طريقِ الأدبِ في مَقامِ الثَّناءِ، ومنهُ قولهُ عَليهِ السَّلامُ:

---

(١) في «و»: «الجليلة».

(٢) البيت لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل المغربي الزاهد. انظر: «الوافي بالوفيات» (٢/ ٢١١).

(٣) الاكتفاء: هو أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط، فيكتفى بأحدهما عن الآخر لنكتة، كهذه الآية، فإن التقدير: بيدك الخير والشر، وإنما خُص الخير بالذكر لأنه مطلوب =

«الخيرُ كلُّهُ بيَديكَ والشرُّ لَيسَ إليكَ»[(١)]؛ أي: لا يُنسبُ إليكَ[(٢)] الشرُّ تعظِيماً، كما لا يُقالُ: خالقُ الكَلبِ والخِنزيرِ؛ تكريماً، وإلَّا لَمَا قالَ اللهُ تَعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤] و﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨].

وقالَ بعضهُمْ: أحدُهما الظُّلمةُ، والآخرُ النُّورُ.

وفسَادُهُ أظهرُ مِن الشَّمسِ؛ لأنَّهما عَرَضانِ مُفتقِرانِ إلى مُوجِدهما؛ كما قالَ تَعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، فهُما مجعُولانِ لهُ سُبحانهُ مسخَّرانِ لأمرِهِ؛ كما قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ﴾ [الإسراء: ١٢]، ودَليلُ التَّمانُعِ في قولهِ تَعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] قَطعيٌّ إجْماعيٌّ، لا ظنيٌّ إقناعيٌّ كما توهَّمَ بعضُهمْ على ما بينَّاهُ في محلِّهِ الأليقِ بهِ.

وزعمَ الطَّبائعيُّونَ أنَّ الصانعَ أربعةٌ: الحَرارةُ والبُرودةُ والرُّطوبةُ واليُبوسةُ.

وزعمَ الأفلاكيُّونَ أنهُ سَبعةٌ؛ زحلُ والمُشترِي والمرِّيخُ والزُّهرةُ وعُطاردٌ والشَّمسُ والقَمرُ.

وبُطلانُهما ظاهرٌ عَقلاً ونَقلاً.

وعَبدةُ الأصنامِ معَ أنَّهمْ الجُهلاءُ، أقربُ إلى مَعرفةِ الربِّ مِن هؤلاء، الَّذِين

= العباد ومرغوبهم، أو لأنه أكثر وجوداً في العالم، أو لأن إضافة الشر إلى الله ليس من باب الآداب كما قال ﷺ: «والشر ليس إليك».

ومنه قوله تعالى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾؛ أي: والبردَ، وخصِّص الحرُّ بالذكر لأن الخطاب للعرب، وبلادهم حارة، والوقاية عندهم من الحر أهم لأنه أشد عندهم من البرد، وقيل: لأن البرد تقدم ذكر الامتنان بوقايته صريحاً في قوله: ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَآ﴾، وفي قوله: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا﴾، وفي قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾.

(١) رواه مسلم (٧٧١) من حديث علي رضي الله عنه.

(٢) في «ف» كتب فوقها: «إليه».

يَزعُمونَ أَنَّهمْ الحُكماءُ، فإِنَّهمْ يَعترفُونَ برُبوبيَّتِهِ سُبحانهُ وتَعالى، وإِنَّما يَعبُدونَ آلهةً ليُقرِّبوهمْ إليهِ تَعالى، وليكُونُوا لهمْ شُفعاءَ لديهِ.

وأمَّا التَّوحيدُ الصِّرفُ الَّذِي يقولُ بِهِ الوُجوديَّةُ والحُلوليَّةُ والاتِّحاديَّةُ مِن أنَّ الحقَّ هُو الوُجودُ المُطلقُ؛ فشرٌّ مِن كفرِ الثَّنويَّةِ.

والحاصِلُ: أنَّ توحيدَ أهلِ الإيمانِ هُو تَصديقٌ بالجَنانِ، وإقرارٌ باللِّسانِ، عَلى أنهُ تَعالى واحدٌ في ذاتِهِ، وواحدٌ في صِفاتِهِ، وخالقٌ لمَصنُوعاتِهِ، كما أشارَ إليهِ بقَولِهِ:

إلــهُ الخَلــقِ مَولانــا قَديــمٌ ... ومَوصُــوفٌ بأوصَــافِ الكَمــالِ

المرادُ بالإلهِ: المَعبُودُ بالحقِّ، وبالخلقِ: المَخلوقُ، وهُو ما سِوى اللهِ سُبحانهُ وتَعالى. والمَولى: هُو السيِّدُ، والنَّاصرُ، والربُّ، ومُتولِّي الأمرِ. والقَديمُ: ما لَمْ يُسبقْ بالعَدمِ، وما ثَبتَ قِدمهُ استَحالَ عَدَمُهُ، فهُو مُتضمِّنٌ لنَعتِ البَقاءِ؛ فهُو الأوَّلُ بلا ابتِداء، والآخِرُ بلا انتِهاء، والظَّاهرُ بالصِّفات، والباطنُ بالذَّات.

وهُو مَولانا ونِعْمَ المَولى ونِعْمَ النَّصيرُ، ليسَ كمِثلِهِ شيءٌ وهُو السَّميعُ البَصيرُ.

وهو متَّصفٌ بصفاتِ[٣] الكَمال، مِن نُعوتِ الجَلالِ، وصِفاتِ الجَمالِ الذَّاتيَّةِ والأفعَاليَّةِ والثُّبُوتيَّةِ والسَّلبيَّةِ، فهو كما أنهُ مَوصوفٌ بأوصَافِ الكمالِ منزَّهٌ عَن سماتِ النُّقصانِ والزَّوالِ.

ثمَّ الخَلقُ مِن صِفاتِ الأفعالِ، وهِي قَديمةٌ عِندنا، فإنهُ سُبحانهُ كانَ خالقاً قبلَ أنْ يخلُقَ الخَلقَ خِلافاً للأشَاعرةِ، فما قالَ شَارحٌ مِن أنَّ مَن قالَ: إنهُ لم يكُنْ خالِقاً قبلَ أنْ يخلُقَ الخَلقَ؛ فقَدْ كفرَ، نشَأ مِن جَهلهِ بتَحقيقِ المَسألةِ.

هــوَ الحــيُّ المدبِّــرُ كلَّ أمــرٍ ... هــوَ الحــقُّ المقــدِّرُ ذو الجَــلالِ

---

(٣) في «د»: «بصفات».

قالَ اللهُ تَعالى: ﴿هُوَ ٱلْحَىُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [غافر: ٦٥]، وقالَ: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ [السجدة: ٥]، وقالَ تَعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، وقالَ تَباركَ وتَعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٧٨]؛ أي: ذي العَظمةِ والرَّحمةِ.

قالَ أهلُ السُّنَّةِ: الحياةُ مِن صِفاتِ الذَّاتِ، وهِي صِفةٌ حَقيقيَّةٌ قائمةٌ بالذَّاتِ، تَقتضِي صحَّةَ وُجودِ الصِّفاتِ مِن العلمِ والإرادَةِ والقُدرةِ ونَحوِها لمنْ قامَتْ بهِ.

وقالتِ المُعتزلةُ: هِي عَدمُ امتِناعِ العِلمِ والقُدرةِ.

ثمَّ (المدبِّرُ): هُو العَالمُ بعَواقبِ الأُمورِ، و(الحقُّ): هُو الثَّابتُ، وهُو مِن أسمائهِ سُبحانهُ، و(المقدِّرُ): مُوجدُ الأشياءِ عَلى قَدْرٍ مَخصوصٍ، وقيلَ: المُوجدُ الَّذِي يصحُّ منهُ الفِعلُ والتركُ.

و(كلَّ أمرٍ) مَفعولُ (المدبِّر)، ومَفعولُ (المقدِّر) مُحذوفٌ تَقديرُهُ: كلَّ أمرٍ، بقَرينةِ ما تقدَّمَ، فكلُّ شيءٍ مِن خيرٍ وشرٍّ، ونفعٍ وضرٍّ، وحلوٍ ومرٍّ، بقَضاءٍ وقَدَرٍ في الأزَلِ، فلا يَتبدَّلُ ولا يتغيَّرُ، وفيهِ إشارةٌ إلى دُخولِ أفعالِ العِبادِ في مَخلُوقاتهِ ردًّا عَلى المُعتزِلةِ.

مُريدُ الخيرِ والشرِّ القَبيحِ ولكِن لَيسَ يَرضَى بالمُحالِ

الإرادةُ مِن صِفاتِ الذَّاتِ، تَقتضِي تَرجيحَ أحدِ الجائزَينِ مِن التَّركِ والفِعلِ بالوُقوعِ، ويُرادِفها المَشيئةُ.

والرِّضا والمحبَّةُ سواءٌ[1]، هَذا مَذهبُ أكثرِ أهلِ السنَّةِ.

وقالتِ المُعتزلةُ وبَعضُ الأشَاعرةِ: الرِّضا والمحبَّةُ نَفسُ الإرادةِ والمَشيئةِ.

واختصَّتِ المُعتزلةِ بقَولهِمْ: إنَّ الخيرَ مِن اللهِ والشرَّ مِن العَبدِ.

---

(١) في «د»: «سواها».

ونَقـولُ: نَعَـمْ، يَظهـرُ مِن العَبدِ بحَسَـبِ كَسْـبهِ لكِنْ بخَلـقِ اللهِ تَعالى سُـبحانهُ فيهِ، فالـكلُّ منهُ.

ثـمَّ (القَبيـحِ) بالجرِّ صفةٌ كاشِـفةٌ لـ (الشـرِّ)، وتَسـمِيتهُ شـرّاً وقَبيحاً بالنِّسبةِ إلـى تعلُّقـهِ بنا وضَـررهِ لنا، لا بالنِّسـبةِ إلى صُـدورهِ عَنهُ سُـبحانهُ، وهَذا أحـدُ مَعاني حَديثِ: «والشـرُّ ليـسَ إليكَ».

ثمَّ القُبحُ والحُسنُ يُعرفانِ بالشَّرعِ، وعندَ المُعتزِلةِ بالعَقلِ.

و(المُحـال) بضـمِّ الميـمِ: ما لا يُمكـنُ في العَقلِ تَقديـرُ وُجودِهِ فـي الخَارجِ، وقيـلَ: المُحـالُ والمُسـتَحيلُ مـا يقتَضِي ذاتُـهُ عَدَمَـهُ. والمُرادُ بـهِ هُنا: مـا كانَ بعِيداً عَـن الصَّـوابِ عندَ أُولـي الألباب؛ كالكُفـرِ والمَعصيةِ، فإنهُ سُـبحانهُ مُريـدٌ لهما غَيرُ راضٍ بهما؛ لقَولـهِ تَعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسـان: ٣٠]، وقولِهِ: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧].

ولمَّـا كانَ عِبـارةُ النَّاظـمِ: (مُريـدُ الخيـرِ والشـرِّ) مظِنـةَ توهُّـمِ رِضـاهُ بهِمـا استَدركَ بـ (لكِنْ).

وممَّا يدلُ لاستِعمالِ المحالِ عَلى غيرِ المَرضيِّ مِن الفِعال، قولُ مَن قال:

تعصِـي الإلـهَ وأنـتَ تُظهـرُ حبَّـهُ ... هَـذا محـالٌ فـي الفِعـالِ بديـعُ

لـو كانَ حبُّـكَ صادِقـاً لأطعتَـهُ ... إنَّ المحـبَّ لمـنْ يحـبُّ مُطيـعُ[1]

صفـاتُ اللهِ ليسَـتْ عيـنَ ذاتٍ ... ولا غَيـراً سـواهُ ذا انفِصـالِ

أطلقَ النَّاظمُ صِفاتِ اللهِ فشمِلتْ صِفاتِ الذَّاتِ وصِفاتِ الأفعالِ، فهِي ليسَ عينَ الذَّاتِ ولا غَيرَها كما هُو مَذهبُ أهلِ السنَّةِ.

---

(١) البيتان رواهما البيهقي في «شعب الإيمان» (٤٩٢) عن رابعة، وابن عساكر في «تاريخه» (٣٢/ ٤٦٩) عن ابن المبارك.

ومَذهبُ الحُكماءِ: أنَّ الصِّفاتِ عينُ الذَّاتِ، ومَذهبُ المَعتزلةِ أنَّها غيرُها، كذا ذَكرهُ ابنُ جماعةَ.

والمَشهورُ عَن المُعتزلةِ نفيُ الصِّفاتِ بالكلِّيةِ، حَيثُ زَعمُوا أنَّ صِفاتِهِ عَينُ ذاتِهِ، بمعنى أنَّ ذاتهُ تسمَّى باعتِبارِ التعلُّقِ بالمَعلُوماتِ عالِماً، وبالمقدَّراتِ قادِراً..، إلى غَيرِ ذلكَ، نَظراً إلى أنَّ في إثبَاتها إبْطالاً للتَّوحيدِ؛ للُزومِ تعدُّدِ القُدماءِ.

والضَّميرُ في (سِـواهُ) عائـدٌ إلى الذَّاتِ، وذُكـرَ مُراعاةً لـلأدبِ وتنزِيهاً للربِّ، و(سِـواهُ) بدلٌ مِن (غيـر) للتَّأكيدِ.

وقولهُ: (ذا انفصال) مُشيرٌ إلى أنَّ المُرادَ بالغَيريَّةِ: الغَيريَّةُ الاصطِلاحيَّةُ؛ وهُو الَّذِي يُمكنُ انفِصالهُ عَن الذَّاتِ، لا الغَيريَّةُ اللُّغويَّةُ؛ لظُهورِ التَّغايرِ بينَ الذَّاتِ والصِّفاتِ، أمَّا كونُها لَيستْ عينَ الذَّاتِ فلأنَّ الصِّفةَ لَيستْ عينَ المَوصُوفِ، وأمَّا أنَّها ليسَتْ غيرَها؛ لأنَّ صفاتِهِ تَعالى لا تنفكُّ عَن ذاتِهِ أزلاً وأبَداً، بخِلافِ صِفاتِ مخلُوقاتِه.

صفـاتُ الـذَّاتِ والأفعَـالِ طُـرَّاً قَدِيمـاتٌ مَصُونـاتُ الـزَّوالِ

اعلَمْ أنَّ صِفاتِ الذَّاتِ: ما يلزمُ مِن نفيهِ نَقيصَةٌ، وصِفاتِ الأفْعالِ: ما لا يَلزمُ مِن نَفيهِ نَقيصةٌ[1]، والفَرقُ بينَ الذَّاتِ والصِّفةِ: أنَّ الذاتَ كلُّ ما يُمكنُ أنْ يُتصوَّرَ بالاستِقلالِ، بخِلافِ الصِّفةِ فإنَّها كلُّ ما لا يُمكِنُ تصوُّرهُ إلَّا تَبعاً.

(١) هذا عند الأشعرية: أن ما يلزم من نفيه نقيصة فهو من صفات الذات كما في نفي الحياة والعلم، وما لا يلزم من نفيه نقيصة فهو من صفات الفعل كالإحياء والإماتة والخلق والرزق، فعلى هذا الحد الإرادة والكلام من صفات الذات؛ استلزام نفي الإرادة الجبر والاضطرار، ونفي الكلام الخرس والسكوت. وقال غيرهم: صفات الذات هي ما لا يجوز أن يوصف الذات بضدها كالقدرة والعزة وصفات الفعل هي ما يجوز أن يوصف الذات بضدها كالرحمة والغضب، وعند المعتزلة: أن ما يثبت ولا يجوز نفيه فهو من صفات الذات كالعلم، وكذا في سائر صفات الذات، وما يثبت وينفى فهو من صفات الفعل كالخلق والإرادة والرزق. انظر: «الكليات» (ص: ٥٤٨).

والتَّحقيقُ: أنَّ مَن قالَ: الصِّفاتُ غيرُ الذَّاتِ، نَظَرَ إلى أنَّ الصِّفةَ قائمةٌ بالذَّاتِ، وتقدُّمُ الذَّاتِ مِن الضَّروريَّاتِ. ومَن قالَ: الصِّفاتُ عينُ الذاتِ، نَظَرَ إلى أنَّ الذاتَ غيرُ مُنفكَّةٍ عَن الصِّفاتِ. ومَن قالَ: لا عَينٌ ولا غيرٌ، نظرَ إلى أنَّها[1] لو كانتْ عَيناً لكانتْ ذاتاً، ولو كانتْ غيراً لزِمَ التَّركيبُ، وهُو مِن المُحالات، واللهُ أعلَمُ بحَقيقةِ الحالاتِ، والعَجزُ عَن دَركِ الإدراكِ إدْراكٌ.

ثمَّ صِفاتُ الذَّاتِ ـ الحياةُ والعِلمُ والقُدرةُ والإرادةُ والكَلامُ ـ قَديمةٌ بالإجماعِ، وأمَّا الفِعليَّةُ وهِي التَّكوينُ المعبَّرُ عنهُ بخَلقِ الأشياء، ورَزقِ الأحياء، والإبْداعِ[2] والإنشَاء، والإحياءِ والإفناء، والإنْباتِ والإنْماء، وأمثالِ ذَلكَ، ففِي كونِها قَديمةً نزاعٌ، فمَذهبُ أئمَّتِنا الحنفيَّةِ أنَّها قَديمةٌ، ومذهبُ الأشاعِرةِ أنَّها حادِثةٌ، وقيلَ: المُنازعةُ في القضيَّةِ لَفظيَّةٌ لا حَقيقيَّة.

وقولُهُ: (طُرّاً) بضمِّ الطاءِ وتَشديدِ الرَّاءِ؛ أي: كافَّةً، ونَصبهُ عَلى الحالِ مِن الضَّميرِ المُستكنِّ في (قديمات).

ومعنَى (مَصوناتُ الزَّوالِ)؛ أي: مَحفوظاتٌ مِن الزَّوالِ عَن الذَّاتِ المَوصُوفِ بها، أو مِن الزَّوالِ بمعنى الفَناءِ والعَدمِ، إذ ما ثَبتَ قِدمُهُ استَحالَ عَدَمُهُ، فالمَعنَى: أنَّ جميعَ صِفاتِهِ صَمَدِيَّةٌ أزليَّةٌ أبديَّةٌ.

نسمِّي اللهَ شيئاً لا كالاشْيا ... وذاتاً عَن جِهاتِ الستِّ خالِ

(نسمِّي) صيغةُ متكلِّمٍ مَعلومٍ، لا غائبٍ مَجهولٍ كما في بَعضِ النُّسخِ؛ إذ يردُّهُ نصبُ قولِهِ: (وذاتاً).

---

(١) في «د» و«ف»: «لأنها» بدل: «نظر إلى أنها».

(٢) في «ف»: «والإبداء».

و(الأشياء) معرَّفةٌ، ويَستقيمُ الوزنُ بنَقلِ حركةِ الهَمزةِ، وفي نُسخةٍ: (كأشياءٍ) منكَّرةً، وفي أُخرَى: (كشيءٍ) وهو ليسَ بشيءٍ.

والمعنَى: نحنُ معشرَ أهلِ السنَّةِ نسمِّي اللهَ شَيئاً، إلَّا أنهُ ليسَ كسائرِ الأشياءِ ذاتاً وصِفةً، بناءً عَلى أنَّ الشيءَ بمَعنى المَوجُودِ فهو أولى بإطلاقه عَليهِ؛ لأنهُ سُبحانهُ واجبُ الوُجودِ، وغَيرهُ ممكِنٌ أو ممتَنعُ الشُّهودِ.

ومما يدلُّ عَلى جَوازِ إطلاقهِ عَليهِ قَولُهُ سُبحانهُ: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩].

وأما إذا قيلَ: الشَّيُء مَصدرُ شاءَ؛ فإنْ أُريدَ بهِ معنَى الفَاعليَّةِ وهُو المُريديَّةُ، فيَجوزُ إطلاقهُ عَلى اللهِ كما سبقَ، وإنْ أُريدَ بهِ مَعنَى المَفعُوليةِ فلا؛ لقَولهِ تَعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، ﴿وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

وفي المسألةِ خِلافُ الجَهْميَّةِ حيثُ قالُوا: إنهُ سُبحانهُ لا يوصَفُ بأنهُ شيءٌ، ولا بكلِّ ما يشارِكهُ[1] المَخلوقُ في إطلاقهِ.

ثمَّ قَولهُ: (وذاتاً)؛ أي: ونسمِّيهِ ذاتاً لا كسَائرِ الذَّواتِ؛ كما أشارَ إليهِ بقَولهِ: (عَن جهاتِ الستِّ خال)؛ لأنَّ حَقيقتهُ تَعالى مُخالفةٌ لسَائرِ الحَقائقِ والذَّواتِ، كما أنَّ صِفتهُ[2] مُخالفَةٌ لسائرِ الصِّفاتِ، والدَّليلُ عَلى جوازِ إطلاقِ الذَّاتِ عَليهِ بعدَ الإجماعِ قولهُ عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «لا تتفكَّروا في ذاتِ اللهِ».

ثمَّ اعلمْ أنَّ ما وردَ الشَّرعُ بإطلاقهِ عَلى اللهِ سُبحانهُ إنْ كانَ مُشتركاً بَينهُ وبينَ غَيرهِ وَجبَ عندَ إطلاقهِ نفيُ المُماثلةِ فيهِ كالشَّيءِ والذَّاتِ؛ بخِلافِ ما لم يَرِدِ الشَّرعُ بإطلاقهِ، فلا يُقالُ: جِسمٌ لا كالأجسَامِ، مَثلاً، خِلافاً للكَراميَّةِ في تَجويزِهمْ ذلكَ، والجِهاتُ السِّتُّ: فوق وتحت، ويَمينُ ويَسارُ، وأمام وخَلف.

---

(١) في «ف»: «شاركه».

(٢) في «د»: «صفاته».

وقولُهُ: (عَن جِهاتِ الستِّ) متعلِّقٌ بـ (خال) وهُو خبرُ مُبتدأ مُقدَّرٍ، والجُملةُ صِفةُ (ذاتاً)، وفيهِ ردٌّ عَلى المُعتزلةِ والقَدريَّةِ أنَّ اللهَ تَعالى في كلِّ مَكانٍ، وعَلى المشبِّهةِ والكَرَّاميَّةِ أنهُ عَلى العَرشِ، سبحانهُ وتَعالى وهُو ربُّ العَرشِ العَظيمُ؛ أي: خالقُهُ وحاملُهُ، فإنهُ قيُّومُ العُلويَّاتِ والسُّفليَّاتِ.

ولَيسَ الاسمُ غيراً للمُسمَّى   لَدَى أهلِ البَصيرةِ خيرِ آلِ

إثباتُ همزةِ الاسمِ لحنٌ ولو ضَرورةً، كما صرَّحوا في قولهِ:

كلُّ سرٍّ جاوزَ الاثنَينَ شاعَ

و(البَصيرة): نورٌ في القَلبِ يُدركُ بهِ الأشياءَ، والمُرادُ بأهلِها: أهلُ السنَّةِ، و(خيرِ) بالجرِّ صِفةٌ أو بدلٌ، ويَجوزُ رَفعهُ ونَصبهُ.

والمعنَى: ليسَ الاسمُ غيرَ المُسمَّى عندَ أهلِ السنَّةِ، بلْ هُو عَينُهُ؛ كما قالهُ شارِحونَ[1]، فلو قالَ: وإنَّ الاسمَ عينٌ للمُسمَّى لكانَ أظهرَ وأسمَى.

ثمَّ المسألةُ اختُلفَ فيها عَلى مذاهبَ:

أحدُها: أنَّ الاسمَ عينُ المسمَّى والتَّسميةِ، وهُو بعيدٌ جدَّاً.

وثانِيها: أنهُ غَيرُهما، وهُو المَنقولُ عَن الجَهميَّةِ والكَرَّاميَّةِ والمُعتزلةِ، وقالَ العزِّ بنُ جَماعةٍ: وهُو الحقُّ، ولعلَّهُ نَظَرَ إلى ظُهورِ الفَرقِ في الاستِعمالات اللُّغويَّةِ والعُرفيَّةِ.

وثالثُها: أنهُ عينُ المسمَّى وغَيرُ التَّسميةِ، وهُو المصَحَّحُ[2]، ودَليلُهُ قولهُ سُبحانهُ وتَعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾ أي: ذاتَهُ.

ورابعُها: لا عينٌ ولا غيرٌ.

---

(١) في «د» و«ف»: «شارحوه».

(٢) في «و»: «الصحيح».

قالَ ابنُ جماعةٍ: وكانَ عينُ التَّحقيقِ مِن مَشايِخي يقول: عجِبتُ مِن العُقلاءِ كيفَ اختَلفُوا في هَذهِ المَسألةِ.

قلتُ: وقدْ نبَّهَ الإمامُ الرازيُّ والآمِديُّ عَلى أنهُ لا يَظهرُ في هَذهِ المَسألةِ ما يصلُحُ مَحَلاً لنزاعِ العُلماءِ[١]، وقدْ أوضحَ العلَّامةُ البَيضاويُّ في أوَّلِ «تفسِيرهِ» هَذا المَعنَى[٢]، وقدْ سبقهُ حجَّةُ الإسلامِ في «المقصِدِ الأسنَى في شَرحِ أسماءِ اللهِ الحُسنَى»[٣].

ومــا إنْ جَوهــرٌ ربِّــي وجِســمٌ ... ولا كلٌّ وبعــضٌ ذُو اشــتِمالِ

(ما) هُنا نافيةٌ، وكذا (إنْ)، وهِي زائدةٌ لتَأكيدِ النَّفيِ؛ كقَولِهِ تَعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦].

والجَوهرُ: هُو الجُزءُ المتحيِّزُ الذي لا يتجزَّأُ، والجِسمُ: هو المتحيِّزُ المركَّبُ مِن جُزأينِ فصَاعداً، وهو يقبلُ القِسمةَ.

والكلُّ: اسمٌ لجُملةٍ مركَّبةٍ عَن جُزأينِ فأكثرَ مِن أجزاءٍ مَحصُورةٍ.

والبَعضُ: اسمٌ لجزءٍ يتركَّبُ الكلُّ منهُ ومِن غَيرهِ.

فأشارَ المصنِّفُ في هَذا البَيتِ إلى بعضِ الصِّفاتِ السَّلبيَّةِ، وهُو أنَّ اللهَ تَعالى لَيسَ بجَوهرٍ ولا جسمٍ، ولا كلٍّ، ولا بعضٍ مُشتمِلٍ بالكلِّ؛ أي: داخلٍ فيهِ، أو ليس بمُشتملٍ بمَكانٍ ولا زَمانٍ ولا بشَيءٍ مِن المكوَّناتِ بحالٍ؛ إذ المَذكُوراتُ عَلى واجِبِ الوُجودِ مُحالٌ؛ لحُدوثِها وافتقارِها إلى بارِيها.

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (١/ ١٠٥ ـ ١٠٦).

(٢) انظر: «تفسير البيضاوي» (١/ ٢٦).

(٣) انظر: «المقصد الأسنى» (ص: ٣٩).

وفـي الأذهـانِ حـقٌّ كـونُ جُـزءٍ　　　بـلا وَصـفِ التجـزِّي يـا ابـنَ خـالِ

(الأذْهان): جمعُ ذهنٍ، وهُو الفِطنةُ، والمُرادُ بِهِ هُنا: العَقلُ.

والحقُّ: الثَّابتُ، والكونُ: الوُجودُ.

اعلَـمْ أنَّ هَـذا البَيتَ في بعـضِ المُتونِ المُصحَّحـةِ مُوجُودٌ هُنـا، وفي بَعضِها متأخِّرٌ عَـن هَذا المحلِّ، ومَضمُونهُ مُستفادٌ مِن سـابِقهِ.

والحاصـلُ: أنَّ المُتكلِّميـنَ مِـن أهـلِ السُّـنةِ والجَماعـةِ ذَهبُـوا إلـى إثْبـاتِ وُجـودِ الجُـزءِ الَّـذِي لا يَتجزَّأُ في الخَـارجِ، وإنْ لم يُـر عادةً إلا بانضِمامِـهِ إلى غَيرِه، وعبَّـروا عَنـهُ بالنُّقطـةِ، وقالُوا: إنَّها شـيءٌ ذُو وضـعٍ غيرِ مُنقسِمٍ، فإنْ كانَتْ مُسـتقلَّةً بذاتِهـا فهُو الجُزءُ[1]، وإلَّا كانَ محلُّها غيرَ مُنقسِـمٍ، وإلَّا لزِمَ انقِسـامُ الحالِ بانقِسـامِهِ فيَلـزمُ الجُـزءُ، وذَهبَ الفَلاسـفةُ وبعـضُ المُعتزلةِ إلى امتنـاعِ وُجودِ الجُـزءِ الَّذِي لا يتجـزَّأُ، وهَذا مِـن جُملـةِ الفَوائدِ، وليسَ مِـن ضَروريَّـاتِ العَقائدِ.

ومـــا القُـــرآنُ مَخلوقـــاً تَعالـــى　　　كلامُ الـربِّ عـن جَنـسِ المَقـالِ

(مـا) هُنـا بمَعنـى: ليـسَ، والقُـرآنُ يُطلـقُ ويُـرادُ بـهِ القِـراءةُ، ويُـرادُ بـهِ المُصحَـفُ، ويُـرادُ بـهِ المَقـروءُ، وهُو المُـرادُ هُنا، فإنهُ الكَلامُ النَّفسـيُّ القائـمُ بذاتهِ سُـبحانهُ وتَعالـى.

و(كلامُ الـربِّ) فاعـلُ (تَعالـى)؛ أي: تَعظَّـمَ وتَقَـدَّسَ كلامُ الحـقِّ عـنْ أنْ يكُـونَ مِـن جِنسِ مَقـولِ الخَلـقِ ـ وهُـو الحُـروفُ والأصْـواتُ الَّتِي هِـي مَخلوقةٌ ـ ليَكـونَ مَخلُوقـاً.

---

(١) في «د»: «فهي تجزئ» بدل «فهو الجزء».

وفي الكلامِ إشارةٌ إلى أنهُ يُقالُ: كلامُ اللهِ غيرُ مَخلوقٍ، ولا يُقالُ القُرآنُ غيرُ مَخلوقٍ؛ لئلا يسبِقَ إلى الفَهمِ أنَّ المؤلَّفَ مِن الأصواتِ والحُروفِ قديمٌ كما نُقلَ عَن بعضِ الحَنابلةِ.

واتَّفقَ المُسلمونَ عَلى إطلاقِ لفظِ المتكلِّمِ عَلى اللهِ تَعالى، لكنَّهمْ اختلَفوا في مَعناهُ؛ فذَهبَ أهلُ الحقِّ إلى أنَّ كلامهُ تَعالى معنىً قائمٌ بذاتهِ ليسَ بصَوتٍ ولا حَرفٍ، ثمَّ اختَلفَ هؤلاءِ؛ فذهَبَ الحنابلةُ مِنهمْ عَلى ما نُقلَ عنهُمْ إلى أنهما[1] قديمةٌ قائمةٌ بذاتهِ تَعالى، وذهبَ المُعتزلةُ إلى أنهما حادِثةٌ قائمةٌ بغَيرِ ذاتهِ تَعالى، وذهبَ الكرَّاميَّةُ إلى أنَّهما حادثةٌ قائمةٌ بذاتِ اللهِ تَعالى.

ودليلُ أهلِ الحقِّ أنَّ الحرفَ والصَّوتَ مَخلوقانِ، وكلامُ اللهِ تَعالى غيرُ مَخلوقٍ؛ لامتِناعِ قيامِ الحَوادثِ بذاتهِ تَعالى، إذ هُو مِن أماراتِ الحُدوثِ؛ نعَمْ القُرآنُ مَقروءٌ بألسِنتنا، مَحفوظٌ في صُدورِنا، مَكتوبٌ في مَصاحِفنا، كما نَقولُ: اللهُ مَذكورٌ بألسِنتِنا، مَعبودٌ في مَساجِدنا، مَسجودٌ في مَحارِبنا، غيرُ حالٍّ فينا ولا فيها.

قالَ العزُّ بنُ جَماعةٍ: رُوِّينا بالسَّندِ عَن الرَّبيعِ عَن أحمدَ: أنَّ رجُلاً سألهُ: أصلِّي خَلفَ مَن يشربُ الخمرَ؟ فقالَ: لا، فقالَ: أصلِّي خلفَ مَن يَقولُ: إنَّ القُرآنَ مخلُوقٌ؟ فقالَ: سُبحانَ اللهِ! أنهاكَ عَن مُسلمٍ وتَسألُني عَن كافرٍ[2]؟!

وربُّ العَرشِ فوقَ العَرشِ لكنْ بلا وَصفِ التَّمكُّنِ واتِّصالِ

(ربُّ العَرشُ)؛ أي: خَالِقُهُ ومالِكهُ، والإضَافةُ للتَّشريفِ كـ: ربُّ البَيتِ، وربُّ جِبريلَ، وهُو أعظَمُ المَخلُوقاتِ، ومحيطٌ بالمَوجُوداتِ، وقدْ قالَ سبحانهُ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥].

---

(١) في «د»: «أنها» وكذا في الموضعين الآتيين.

(٢) رواه الآجري في «الشريعة» (١٧٣) عن أبي بكر محمد بن هارون العسكري الفقيه، قال: حدثنا محمد بن يوسف بن الطباع، قال: سمعت رجلاً وسأل أحمد بن حنبل...، وذكره.

ومَذهبُ الخلَفِ جَوازُ تأويلِ الاستِواءِ بالاستيلاءِ، ومُختارُ السَّلفِ عدمُ التَّأويلِ، بل اعتقادُ التَّنزيلِ معَ وصفِ التَّنزيهِ لهُ سُبحانهُ عمَّا يُوجبُ التَّشبيهَ، وتفويضُ الأمرِ إلى اللهِ وعِلمِهُ في المرادِ بهِ، كما قالَ الإمامُ مالكٌ: الاستِواءُ مَعلومٌ، والكَيفُ مجهولٌ، والسُّؤالُ عنهُ بدعةٌ، والإيمانُ بهِ واجبٌ[1].

واختَارهُ إمامُنا الأعظَمُ، وكذا كلُّ ما وردَ مِن الآياتِ والأحَاديثِ المُتشابهاتِ؛ مِن ذكرِ اليدِ والعَينِ والوَجهِ، ونحوِها مِن الصِّفاتِ.

ومنهُ لفظُ (فوقَ) في قولهِ تَعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]، وفي قَولهِ سُبحانهُ وتَعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، فلا يُؤوِّلونهُ بالعَظمةِ والرِّفعةِ كما قالَ بهِ الخَلَفُ.

ولمَّا عبَّر النَّاظمُ بالفَوقيَّةِ، وغيَّرَ العِبارةَ القُرآنيةَ لضَرورةِ النَّظمِ، استَدركهُ بقوله: (لكِنْ بلا وَصفِ التَّمكُّنِ واتِّصالِ)؛ أي: بلا وَصفِ الاستِقرارِ، ولا نَعتِ الاتِّصالِ؛ لأنَّ كِليهِما في حقِّ اللهِ تَعالى منَ المُحالِ.

وفيهِ ردٌّ عَلى الكرَّاميةِ والمُجسِّمةِ في إثباتِ الجِهةِ؛ فإنَّ الكرَّاميَّةَ يُثبتونَ جِهةَ العلوِّ مِن غيرِ استِقرارٍ عَلى العرشِ، والمُجسِّمةَ وهمُ الحَشويةُ يصرِّحونَ بالاستِقرارِ عَلى العَرشِ لظاهرِ الآيةِ، ولا حجَّةَ فيها؛ لأنَّ الاستِواءَ لهُ معانٍ كالاستِيلاءِ؛ ومنهُ قولُ الشَّاعرِ:

قدِ استَوى بشْرٌ عَلى العِراقِ ... مِن غيرِ سَيفٍ ودمٍ مِهراقِ[2]

وكالتَّمامِ والكَمالِ، ومِنهُ قَولهُ تَعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ [القصص: ١٤].

وكالاستِقرارِ، ومِنهُ قَولهُ تَعالى: ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ﴾ [هود: ٤٤].

---

(١) رواه الدارمي في «الرد على الجهمية» (١٠٤)، وأبو بكر بن المقرئ في «معجمه» (٣/ ٥٧)، واللالكائي في «اعتقاد أهل السنة (٦٦٤).

(٢) البيت للأخطل كما في «المحرر الوجيز» لابن عطية (١/ ١١٥)، و«التاج» (مادة: سوى)، ودون نسبة في «الصحاح» (مادة: سوى).

فلا استِدلالَ معَ تعدُّدِ الاحتِمالِ.

فإنْ قيلَ: فما الفائِدةُ حِينئذٍ في نُزولِ المُتشابهاتِ؟

أُجيبَ: بأنَّ فائدتَهُ: إظهارُ عَجزِ الخَلقِ وقُصورِ فَهمِهِمْ عَن كلامِ ربِّهِمْ، وتعبُّدُهمْ بإيمانِهِمْ؛ فيَقولُ الرَّاسخونَ في العِلمِ منهمْ: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، فالتَّفويضُ إلى اللهِ والاعتِقادُ بحَقيقةِ مُرادِ اللهِ مِن غيرِ أنْ يُعرفَ مُرادُهُ كمالُ العُبوديَّةِ في العَبدِ، ولهذا اختارهُ السَّلفُ، والتعرُّضُ إلى تَفسيرِ المُتشابهاتِ وتأويلِها ـ كما اختَارهُ الخلفُ غيرَ جَازمينَ عَلى أنهُ مُرادهُ سُبحانهُ ـ عبادةٌ في العَبدِ، إلَّا أنَّ العُبوديَّةَ أقوى مِن العِبادةِ؛ لأنَّ العُبوديَّةَ هِي الرِّضاءُ بما يَفعلُ الربُّ، والعِبادةُ فعلُ ما يرضَى بهِ الربُّ، والرِّضاءُ فوقَ العملِ، حتَّى كانَ تركُ الرِّضاءِ كُفراً، وتركُ العَملِ فِسقاً، وكذَلكَ تَسقطُ العِبادةُ في الآخرةِ، والعُبوديَّةُ لا تَسقطُ في الدَّارينِ، وبهذا تبيَّنَ أنَّ مَذهبَ السَّلفِ أسلمُ وأعلَمُ و أحكَمُ.

وما التَّشبيهُ للرَّحمنِ وَجهاً ... فصُنْ عَن ذاكَ أصنَافَ الأهالي

(ما) نافيةٌ بمَعنى: ليسَ، وخَبرُها (وجهاً)، والصَّونُ: الحِفظُ، والأهالي: جَمعُ أهلٍ، والمُرادُ بهمْ أهلُ السُّنةِ والجَماعةِ؛ أي: ليسَ التَّشبيهُ لهُ سُبحانهُ طَريقاً مُستَحسَناً فاحفَظْ عَن ذلكَ الاعتِقادِ الفاسدِ أهلَ العِلمِ الَّذي لا يَروجُ عندَهمُ الأمرُ الكاسِد، وكُنْ بوَصفِ التَّنزيهِ بينَ التَّعطيلِ والتَّشبيهِ؛ لقَولهِ تَعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فإنَّ الجُملةَ الأُولى تردُّ عَلى المُشبِّهةِ في الذَّاتِ، والجُملةُ الثَّانيةُ تردُّ عَلى المُعطِّلةِ النَّافيةِ للصِّفاتِ.

وذكرَ ابنُ جَماعةَ أنَّ (الرَّحمنَ) اسمٌ مختصٌّ باللهِ تَعالى، لا يُستَعملُ في غيرهِ، ثمَّ قالَ: فإنْ قُلتَ: قدْ أُطلِقَ في قولِ بنِي حَنيفةَ عَلى مُسيلمةَ: رحمانُ اليَمامةِ، وقولُ شاعِرهِمْ:

وأنتَ غيثُ الوَرى لا زِلتَ رَحمانا

قلتُ: المُختصُّ المُعرَّفُ بالألفِ واللَّامِ دونَ غيرِهِ، وأمَّا جوابُ الزَّمخشريِّ بأنهُ مِن بابِ تَعنُّتِهِمْ[1]، فغَيرُ مُستقيمٍ.

ولا يمضَي عَلى الديَّانِ وقتٌ وأحْوالٌ وأزمانٌ بحالِ

(الديَّانُ): المُجازِي، مأخوذٌ مِن الدِّينِ بمَعنى الجَزاءِ، ومنهُ قَولهُ تَعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ وقولهُ تَعالى: ﴿لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ﴾ وحَديثُ: «كما تَدينُ تُدانُ»[2]، وهُو مِن أسمائهِ سُبحانهُ كما رواهُ البُخاريُّ في بابِ قولِ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنۡ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ: ٢٣].

والوقتُ والزَّمانُ بمَعنىً واحدٍ، ولعلَّهُ أرادَ بالوَقتِ: المعيَّنَ، وبالأزمانِ: الأزمِنةَ المُختلِفةَ، والحالُ صفةٌ غيرُ راسِخةٍ.

والمَعنى: لا يجرِي عَليهِ سُبحانهُ ولا يُقارنهُ وَقتٌ بحَيثُ لا يُمكنُ انفِكاكهُ عنهُ؛ فإنهُ تَعالى منزَّهٌ عَن أنْ يمضِي عَليهِ وقتٌ أو حالٌ، لأنَّ الزَّمانَ والمَكانَ والحالَ والشَّأنَ مَخلُوقةٌ للهِ تَعالى، فتَمضِي عَلى المَخلُوقينَ لا على خالِقِهِمْ؛ لئلَّا يَلزَمَ قبولُ الحوادثِ والتغيُّرِ، فإنَّ كلاهُما مِن أماراتِ الحُدوثِ، وقدْ ثبتَ قِدَمُهُ سُبحانهُ.

وقولهُ: (بحالِ)؛ أي: في حالٍ مِن أحوالِ الإنسانِ وغيرِهِ مِن ذوِي الأحوالِ؛ لئلَّا يَلزمَ التَّناقضُ في كلامِ النَّاظمِ في هَذا المقالِ.

وقالَ ابنُ جماعةٍ: ليسَ سُبحانهُ بزمانيٍّ؛ لئلَّا يَلزمَ أنْ يكُونَ حالًّا في الحَوادثِ.

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٥٠).

(٢) قطعة من حديث رواه البيهقي في «الأسماء والصفات» (١٣٢) عن أبي قِلَابَةَ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «البِرُّ لا يَبْلَى، والإِثْمُ لا يُنْسَى، والدَّيَّانُ لا يَمُوتُ، فَكُنْ كَمَا شِئْتَ، كَمَا تَدِينُ تُدَانُ» وقال: هذا مُرْسَلٌ.

والحاصلُ: أنهُ سُبحانهُ وتَعالى خلقَ الأمكِنةَ والأزْمنةَ والأحوالَ المُختَلفةَ، وكانَ اللهُ ولمْ يكُنْ مَعهُ شيءٌ، فالآنَ عَلى ما كانَ، ولَو جُعلَ هَذا البَيتُ بعدَ قَولِهِ:

(وذاتاً عَن جِهاتِ الستِّ خالِ)

لكانَ أنسبَ في الجَمعِ بينَ نفيِ الزَّمانِ والمَكانِ.

هَـذا، وفـي «المواقـفِ»: أنَّ الـربَّ تَعالـى لـو كانَ في جِهـةٍ ومكانٍ لـزمَ قِدمُ المـكانِ، وقـدْ برهنَّـا أنْ لا قديمَ سِـوى اللهِ تَعالـى، وعَليهِ الاتِّفـاقُ[1].

ومُسـتَغنٍ إلهـي عَـن نِسـاءٍ وأولادٍ إنـاثٍ أو رِجـالِ

أرادَ بالنِّساءِ: الزَّوجاتِ ونَحوَها مِن المَملُوكاتِ، وقولهُ: (إناثٍ) بالجرِّ بدلٌ مِن (أوْلادِ) بدلَ البَعضِ مِن الكلِّ، والمُرادُ بِهِ التَّفصيلُ عَلى قصدِ التَّكميلِ، وإلَّا فالولدُ يَشملُ الذَّكرَ والأُنثَى لغةً وشَرعاً؛ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا مَا ٱتَّخَذَ صَٰحِبَةً وَلَا وَلَدًا﴾ [الجن: ٣] يعنِي: الزَّوجةَ وما يتولَّدُ مِنها، وقالَ اللهُ تَعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ١ ـ ٤].

وفيـهِ تَنبيـهٌ عَلـى أنـهُ أحَـديُّ الـذَّاتِ، واحـديُّ[2] الصِّفـاتِ، مُسـتَغنٍ عَـن الكَائنـاتِ، ومَرجعُهـمْ فـي قضاءِ الحاجَـاتِ، لم يَحدُثْ عَن شـيءٍ ولم يحـدُثْ عنهُ شـيءٌ، والمعنَـى: ليـسَ بحـادِثٍ، ولا بمَحلِّ حـادِثٍ، فلَيسَ لـهُ والـدٌ ولا والدةٌ ولا ولـدٌ، ولا شَـبيهَ لـهُ مِن ولـدٍ ولا مِـن صاحِبـةٍ ولا مِـن غَيرِهما.

وفـي البيـتِ ردٌّ عَلـى النَّصارَى فـي زَعمِهـمُ الزَّوجيَّةَ فـي مَريـمَ، والابْنيَّةَ في عِيسـى، وعَلـى كفَّارِ مكَّةَ فـي قَولِهـم: الملائكةُ بَنـاتُ اللهِ.

---

(١) انظر: «المواقف» (٣/ ٣٠).

(٢) في «ف»: «أوحدي».

وقد قالَ سُبحانهُ وتَعالى ردّاً عَلى الأوَّلينَ حيثُ قالَ تَعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ إلى أنْ قالَ ﴿مَّا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾ [المائدة: ٧٤ ـ ٧٥]؛ أي: يَحتاجانِ إلى أكلِهما، بلْ يَفتقِرانِ إلى خُروجِ فَضلِهما، فيَبولانِ ويَغوطانِ؛ فكَيفَ يَصلُحانِ للأُلوهيَّةِ؟!

وقالَ اللهُ في الآخَرينَ: ﴿وَجَعَلُواْ الْمَلَٰٓئِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ الرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا أَشَهِدُواْ خَلْقَهُمْ﴾ [الزخرف: ١٩]، وقالَ: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ الآياتِ [النحل: ٥٧].

ولا بدَّ مِن تَقديرِ مُضافٍ في البَيتِ ليَستقِيمَ معنَى الكلامِ؛ أي: ومُستغنٍ إلهي عَن اتِّخاذِ نساءٍ، إذْ لا يلزمُ مِن الاستِغناءِ عَن الشَّيءِ التَّنزيهُ عنهُ؛ فلَو قالَ: وقلْ ربِّي المنزَّهُ عَن نساءٍ، لكانَ أحسَنَ بناءً[1].

كَـذا عَـن كلِّ ذِي عَـونٍ ونَصـرٍ تفـرَّدَ ذُو الجَـلالِ وذُو المَعـالِ

العَونُ هُنا بمَعنى الإعَانةِ، والنَّصرُ بمَعنَى النُّصرةِ والإغَاثةِ عُطفَ عَليهِ، ويُقالُ: تفرَّدَ بالأمرِ، إذا قامَ بهِ مِن غَيرِ مُشارِكٍ لهُ فيهِ.

والمعنَى: أنَّ اللهَ تَعالى كما هُو منزَّهٌ عَن النِّساءِ والأولادِ، منزَّهٌ عن المُعينِ والنَّاصرِ مِن العبادِ في البِلادِ؛ فإنَّ اللهَ تَعالى غنيٌّ عَن العَالمينَ، وقَد قالَ تَعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ الذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا﴾ [الإسراء: ١١١].

---

(١) زاد في «د»: «أي تركيباً وأسلوباً».

قَالَ العزُّ بنُ الجماعةِ: وهذا البَيتُ مَسوقٌ[(١)] للردِّ عَلى النَّصارى والثَّنويَّةِ والوَثنيَّةِ، انتهى.

وأرادَ بالوَثنيَّةِ عَبدةَ الأوثانِ، والثَّنويَّةِ: المَجُوسَ القائلينَ بإلهَينِ اثنَينِ، وقالَ اللهُ تَعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ فَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ [النحل: ٥١].

وأَطلقَ التفرُّدَ ليَشمَلَ معَ التفرُّدِ عما ذكرَ التفرُّدَ بالأحَديَّةِ الَّتي هِي صِفةٌ ذاتيَّة، وبالوَاحديَّةِ الَّتي هِي صِفةٌ فِعليَّةٌ، كما أشارَ إلَيهِما بالوَصفينِ وهُما: (ذُو الجَلالِ وذُو المَعالي)؛ كما قالَ اللهُ تَعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسۡمُ رَبِّكَ ذِي ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾ [الرحمن: ٧٨]؛ أي: ذِي العَظمةِ والهَيبةِ، والإنْعامِ والرَّحمةِ، فهُو سُبحانهُ مَوصُوفٌ بنُعوتِ الكَمالِ الشَّاملِ لأوصَافِ الجَلالِ والجَمالِ.

يُميتُ الخلقَ قَهراً ثمَّ يُحيي ... فيَجزِيهمْ عَلى وَفقِ الخِصالِ

نَصبَ (قَهراً) عَلى التَّمييزِ؛ أي: يُميتُ المَخلُوقاتِ مِن جِهةِ الجَلاليَّةِ، ثمَّ يُحييهِمْ بتجلِّي الجَماليَّةِ.

فسُبحانَ مَن قهرَ العِبادَ بالمَوتِ كما قالَ اللهُ تَعالى: ﴿كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] و: ﴿كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا فَانٖ﴾ [الرحمن: ٢٦] و: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨] إلَّا ما استَثناهُ كالحورِ العِينِ وغيرِهنَّ عندَ بعضِ أهلِ السُّنَّةِ كأبي حَنيفةَ ومَن تَبعهُ.

وفي بعضِ النُّسخِ: (طُرًّا) بدلَ: (قَهراً) فهُو حالٌ؛ أي: جَميعاً عِندَ النَّفخةِ الأُولى، ثمَّ يُحييهِم جَميعاً عندَ النَّفخةِ الثَّانيةِ، وما بَينهُما أربعونَ يوماً[(٢)]، يَقولُ اللهُ

---

(١) في «و»: «مسوغ».

(٢) كذا قال، ولعل الصواب أنه لم يرد فيما روي عن النبي ﷺ التحديد بيوم ولا شهر ولا سنة، وفي الحديث الذي رواه البخاري (٤٨١٤) ومسلم (٢٩٥٥) عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عنهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا بَيْنَ النَّفْخَتَيْنِ أَرْبَعُونَ» قَالُوا: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَرْبَعُونَ يَوْمًا؟ قَالَ: أَبَيْتُ، =

سُبحانهُ: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ ويُجيبُ بذاتهِ: ﴿لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ [إبراهيم: ٤٨].

وفي البَيتِ دلالةٌ عَلى البَعثِ للحَشرِ والنَّشرِ، والجَزاءِ بالأعمالِ عَلى حَسبِ الأحوالِ[١]؛ لقَولهِ تَعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ ٱلنَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيُرَوْا۟ أَعْمَٰلَهُمْ ۝٦ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٦-٨]، فلأهلِ الجنَّةِ دَرجاتٌ، ولأهلِ النَّارِ دَركات.

والمُرادُ مِن الخلقِ هُنا: الحَيواناتُ، لا الجَماداتُ والنَّباتاتُ، فإنَّ اللهَ يَبعثُ مَن في القُبورِ، ومَن في أجوافِ الوُحوشِ وحَواصلِ الطُّيورِ، بأنْ يجمَعَ أجزاءَهم الأصليَّةَ بعدَ إعادةِ ما فَنيَ مِنها بالكليَّةِ بعينِها، ويَجمعَ أجْزاءَها ويُعيدَ الأرواحَ إلَيها بالنَّفخةِ الثَّانيةِ، وهَذا هُو البَعثُ والنَّشرُ، ثمَّ يَسوقَهمْ إلى الموقِفِ، وهَذا هُو الحَشرُ، وقدْ قالَ تَعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٦]، وقالَ تَعالى: ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧].

وعنِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُما: النَّاسُ مَجزيُّونَ بأعمالهمْ إنْ خَيراً فخَيرٌ، وإنْ شرّاً فشرٌّ[٢].

فالجزاءُ عامٌّ لكلِّ مُكافأةٍ، فإنهُ يُستَعملُ تارةً في مَعنَى المُعاقَبةِ، وأُخرَى في مَعنَى الإثابةِ.

و(يَجزِي) بفَتحِ الياءِ، ومِنهُ قولهُ تَعالى: ﴿وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُوا۟﴾ [الإنسان: ١٢].

وذَهبَ بعضُ الكرَّاميةِ إلى إثْباتِ الإعادَةِ بمَعنَى جمعِ ما تفرَّقَ مِن الأعضاءِ والأجزاءِ، لا بمَعنَى إعادةِ ما عُدمَ مِن الأشياءِ، ونَقلهُ العلَّامةُ ابنُ جماعةَ عَن بعضِ أهلِ السنَّةِ.

= قَالُوا: أَرْبَعُونَ شَهْرًا؟ قَالَ: أَبَيْتُ، قَالُوا: أَرْبَعُونَ سَنَةً؟ قَالَ: أَبَيْتُ.

(١) في «د»: «الأفعال».

(٢) رواه الطبري في «التفسير» (١/ ١٥٨).

وأنكـرَتِ الفَلاسـفةُ حشـرَ الأجسـادِ مُطلَقـاً، وزَعمُوا أنَّ الحَشـرَ إنَّمـا يكُونُ لـلأرواحِ دُونَ الأشـباح[٣]، وهُـو باطـلٌ بالنُّصـوصِ القُرآنيَّـةِ وبالقَواطـعِ الفُرقانيَّـةِ، وببَيـانِ الأحادِيـثِ[٤] النَّبويَّةِ.

وأنكَـرَ كثيـرٌ مِـن المُعتزِلةِ حشـرَ مَن لا خِطـابَ عَليهـمْ؛ وهُو مَـردُودٌ بما وَردَ مِـن أنَّ اللهَ يُحيِـي الحَيوانـاتِ للاقتِصـاصِ إظهـاراً لكَمـالِ العَـدلِ، فيقتَـصُّ للشـاةِ الجمَّـاءِ مِـن القَرنـاءِ، ثـمَّ يقـولُ لهـنَّ: كونـي تُرابـاً، فيصـرنَ تُرابـاً، وحِينئـذٍ يَقـولُ الكافِـرُ: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا﴾ [النبـأ: ٤٠].

لأهـــلِ الخَيـــرِ جنَّـــاتٌ ونُعمَـــى ولـــلـــكـــفَّـــارِ إدراكُ الـنَّـكـــالِ

هَذا بيانٌ لتَفصيلِ الأحوالِ ممَّا سبقَ مِن قَولهِ:

(فيَجزيهمْ عَلى وِفقِ الخِصالِ)

عَلى طَريقِ الإجمالِ.

و(نُعمَى) بضمِّ النُّونِ، والقَصرُ لغةٌ في النِّعمةِ بالكَسرِ.

و(الإدْراكُ) بالكَسرِ: اللُّحوقُ والاتِّصالُ.

و(النَّـكالُ) بفَتحِ النُّونِ: العُقوبـةُ والوَبالُ، وفي نُسـخةٍ: (أدراكُ) بفَتحِ الهَمزةِ، فهُو جمـعُ دَرَكٍ بفَتحتَينِ.

أو بفَتـحٍ وسُـكونٍ: طَبقـةٌ مِن طَبقاتِ النَّـارِ، ومنهُ قَولـهُ تَعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ فِي ٱلدَّرۡكِ ٱلۡأَسۡفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥].

والمعنَى: للأبرارِ جنَّاتٌ ودَرجاتٌ مِن النِّعمةِ والقُربةِ بمُقتضَى فضْلهِ، وللكفَّارِ

(٣) في «و»: «الأجساد».

(٤) في «د»: «وبالأحاديث» بدل «وببيان الأحاديث».

طَبقاتٌ ودَركاتٌ مِن الحُرقةِ والفُرقةِ بمُوجَبِ عَدلِه، ولا يجِبُ على اللهِ تَعالى شيءٌ مِن إثابةِ المُطيعِ وعُقوبةِ العاصِي، خِلافاً للمُعتزِلةِ.

ثـمَّ ذهـبَ أهلُ الحـقِّ أنَّ الجنَّـةَ والنَّـارَ مَخلُوقـانِ الآنَ خِلافـاً للمُعتزلةِ ومَن تَبعهُـمْ مِـن أهلِ البِدعـةِ؛ قالَ اللهُ تَعالى فـي حقِّ الجنَّـةِ: ﴿أُعِدَّتۡ لِلۡمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣] وفـي حـقِّ النَّـارِ: ﴿أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٣١] وفـي بعضِ نُسـخِ المُتونِ هُنـا بَيـتٌ زائدٌ وهُـو قَولهُ:

ولا يَفنَـى الجَحيـمُ ولا الجِنـانُ ... ولا أهـلُوهُـمـا أهـلُ انـتِقـالِ

(الجِنانُ) بكَسرِ الجِيمِ جَمعُ الجنَّةِ، والمعنَى: أنَّ الجنَّةَ والنَّارِ وأهلَهُما يَبقَونَ بوَصفِ التَّخليدِ والتَّأبيدِ كما نطقَ بهِ الكِتابُ والسنَّةُ، خِلافاً للجَهميَّةِ ومَن تبِعهُمْ مِن أهلِ البِدعةِ، حيثُ يَقولُونَ بفنَائهِما وفَناءِ أهلِهما.

يـراهُ المُؤمنـونَ بغَيـرِ كيـفٍ ... وإدراكٍ وضَـربٍ مِـن مثـالٍ

الضَّميرُ البـارزُ في (يَـراهُ) يرجِـعُ إلى اللهِ سُبحانهُ الـدالِّ عَليهِ لفظُ (مُستغنٍ إلهـي)؛ أي: يـراهُ المؤمِنونَ الأبْـرارُ دُونَ الكفَّارِ فإنَّهمْ عَن ربِّهـمْ يَومئذٍ لمحجُوبونَ، رُؤيـةً بغَيرِ كَيفيَّـةٍ ولا إدْراكِ إحاطةٍ.

فـلا يُنافي قولَهُ تَعالـى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، ولا بنوعٍ[1] مِن مِثـالِ صُورةٍ وهَيئـةٍ؛ قالَ اللهُ تَعالـى: ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣].

وقالَ عَليهِ السَّلامُ: «سَترونَ ربَّكمْ كما تَرونَ القَمرَ ليلةَ البَدرِ لا تُضامُّونَ»[2]،

---

(١) في «ف» و«و»: «بلوغ»، والمثبت من «د».

(٢) رواه البخاري (٥٥٤)، ومسلم (٦٣٣)، من حديث جرير بن عبد الله رَضِيَ اللهُ عنه.

وفي رِوايةٍ: «لا تُضارُّونَ»(١)، والمَعنَى: لا تشكُّونَ في رُؤيتِهِ تَعالى، كما لا تشكُّونَ في رُؤيةِ القَمرِ حالَ البَدرِ.

وقالَ اللهُ تَعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، وفسَّرَ النَّبيُّ صلَّى اللهُ تَعالى عَليهِ وسلَّمَ الحُسنَى بالجنَّةِ، والزِّيادةَ بالرُّؤيةِ(٢). رزَقنا اللهُ هَذهِ النِّعمةَ.

وفي حَديثِ ابنِ عُمرَ رَضِيَ اللهُ تَعالى عنهُما عَند التِّرمذيِّ وغَيرِهِ في أهلِ الجنَّةِ: «وأكرمُهمْ عَلى اللهِ مَن يَنظرُ إلى وَجههِ غُدوةً وعَشيًّا»(٣).

قيلَ: ويَحصُلُ الرُّؤيةُ بأنْ ينكَشفَ انكِشافاً تامًّا مُنزَّهاً عَن المُقابلةِ والمكانِ والجِهةِ والصُّورِ.

ثمَّ وُقوعُ الرُّؤيةِ لمُؤمِني هَذهِ الأمَّةِ بإجماعِ أهلِ السُّنةِ، وفي الأُممِ السَّالفةِ احتِمالانِ لابنِ أبي جَمرةَ، وقالَ: الأظهرُ مُساواتُهمْ لهذهِ الأمَّةِ في الرُّؤيةِ.

وفي «آكامِ المرجانِ» نَقلاً عَن «القَواعدِ الصُّغرى» لابنِ عَبدِ السَّلامِ ما يَقتضِي أنَّ الرُّؤيةَ خاصَّةٌ للبَشرِ، وأنَّ المَلائكةَ والجنَّ لا يَرونهُ، وبسطَ الكَلامَ في ذَلكَ، ومَن أرادَهُ فليُراجِع هُنالكَ(٤).

وفي «شَرحِ جمعِ الجَوامعِ» لابنِ جَماعةَ نَحوُهُ.

والمَنقُولُ عَن «الإبانةِ في أُصولِ الدِّيانةِ» لإمامِ أهلِ السنَّةِ والجَماعةِ

---

(١) رواه البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣)، من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللهُ عنهُ. ورواه مسلم (٢٩٦٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عنه.

(٢) رواه مسلم (١٨١) من حديث صهيب رَضِيَ اللهُ عنه.

(٣) رواه الترمذي (٢٥٥٣) و(٣٣٣٠) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عنهما. وقال: «حديث غريب». وإسناده ضعيف لضعف ثوير بن أبي فاختة.

(٤) انظر: «آكام المرجان في أحكام الجان» (ص: ٩٧).

الشَّيخِ أبـي الحسَـنِ الأشـعريِّ: أنَّ المَلائكـةَ يرونـهُ[١]، وتابَعـهُ عَلى ذَلـكَ البَيهقيُّ فـي «كِتـابِ الرُّؤيـةِ» لهُ.

وممَّـنْ قـالَ بذَلـكَ مِـن المُتأخِّريـنَ الحافـظُ العلَّامـةُ ابـنُ القيِّمِ، ثـمَّ الجَلالُ ابـنُ البُلقِينـيِّ، كمـا نَقلـهُ عَنهمـا شـيخُنا الحافِظُ الجَـلالُ السُّـيوطيّ، ثمَّ قـالَ: وهوَ الأرجَـحُ بـلا شـكٍّ[٢]، انتهى.

ومقتضَى[٣] ما نقلهُ عَن البُلقِينيِّ الميلُ إلى حُصولِ الرُّؤيةِ لمؤمِني الجنِّ أيضَاً.

ثمَّ في حقِّ النِّساءِ[٤] أقوالٌ حكَاها ابنُ كثيرٍ في أواخِرِ «تارِيخهِ»:

الأوَّلُ: أنهـنَّ لا يَريـنَ لأنهـنَّ ﴿مَّقۡصُورَٰتٞ فِي ٱلۡخِيَامِ﴾ [الرحمن: ٧٢]، ولا يَخفَى ضَعفهُ.

والثَّانـي: أنَّهـنَّ يَريـنَ، أخْـذاً مِـن عُمومـاتِ النُّصـوصِ الـوارِدةِ فـي الرُّؤيـةِ، وهُـو الظَّاهـرُ بـلا مِريةٍ.

والثَّالثُ: أنَّهنَّ يرينَ في مِثلِ أيَّامِ الأعيادِ في الدُّنيا عندَ تجلِّيهِ لأهلِ الجنَّةِ تجلِّياً عامَّاً في الأيَّامِ المَذكُورةِ[٥]، كما في حَديثٍ رَواه الدَّارقُطنيُّ في «كتابِ الرُّؤيةِ»[٦].

---

(١) انظر: «الإبانة» (ص: ٥٤ ـ ٥٥)

(٢) انظر: «الحاوي» للسيوطي (٢/ ٢٤٢) رسالة: «تحفة الجلساء برؤية الله للنساء».

(٣) في «ف»: «ويقتضي».

(٤) في «د» «ثم قال في النساء»، وفي «د» و«ف»: «ثم في النساء»، والمثبت من «و». والكلام منقول من «الحاوي» (٢/ ٢٤٠) الرسالة عينها.

(٥) انظر: «البداية والنهاية» (٢٠/ ٣٦٣)، و«الحاوي» للسيوطي (٢/ ٢٤٠) وتعقب ابن كثير هذا القول ـ ونقل كلامه السيوطي ـ بقوله: وهذا القول يحتاج إلى دليل خاص، والله أعلم.

(٦) انظر فيه حديث أنس رَضِيَ اللهُ عنه برقم (٦٩) وفيه أن جبريل قال للنبي ﷺ: «إِنَّ رَبَّكَ اتَّخَذَ فِي الْجَنَّةِ وَادِيًا فِيهِ كُثْبَانٌ مِنْ مِسْكٍ أَبْيَضَ، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، هَبَطَ مِنْ عِلِّيِّينَ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى كُرْسِيِّهِ، فَيُحَفُّ الْكُرْسِيُّ بِكَرَاسِيَّ مِنْ نُورٍ، فَيَجِيءُ النَّبِيُّونَ حَتَّى يَجْلِسُوا عَلَى تِلْكَ الْكَرَاسِيِّ وَتُحَفُّ الْكَرَاسِيُّ =

ثـمَّ مَذهـبُ أهـلِ السـنَّةِ أنَّـهُ تَعالى يَـرى ويُرى فـي الـدَّارِ الأُخـرى، ومَذهبُ أبـي الهُذيـلِ العـلَّافِ[1] أنهُ تَعالى لا يَـرى ولا يُرى، ويـردُّهُ قولُهُ تَعالـى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلـق: ١٤] وقولُـهُ تَعالى: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَـٰرَ﴾ [الأنعـام: ١٠٣].

ومَذهبُ المُعتزلةِ أنهُ تَعالى يَرى ولا يُرى، وقدْ سبقَ ما يردُّهُ.

وذكـرَ ابـنُ جَماعـةَ أنـه قالَ بعـضُ أشـياخِي: أفحَـشُ مـا للمُعتزلةِ مَسـألتانِ: هَـذهِ، وقِـدَمُ العَالمِ.

قلتُ: في نِسبةِ الثَّانيةِ إليهمْ تَساهلٌ.

أقـولُ: ولعـلَّ وَجـهَ الأفحَشـيَّةِ: أنَّ المُعتزليَّ ولو دَخـلَ الجنَّةَ يكُـونُ مَحرُوماً مِـن الرُّؤيةِ.

وقالتِ النجَّاريةُ: الرُّؤيةُ حقٌّ ولكِنْ بالقَلبِ.

وقالتِ الكَرَّاميَّةُ: يُرى اللهُ في الآخِرةِ جِسماً. تَعالى اللهُ عَن ذَلكَ علوَّاً كَبيراً.

فـيَنسـونَ النَّعيـمَ إذا رَأوهُ[2]   فيـا خُسـرانَ أهـلِ الاعتِـزالِ

المُنادى مَحذُوفٌ، ونُصبَ (خُسرانَ) بفعلٍ مقدَّرٍ، تَقدِيرهُ: فيا قومِ احذَرُوا

= بِمَنَابِرَ مِنْ نُورٍ وَمِنْ ذَهَبٍ مُكَلَّلَةٍ بِالْجَوْهَرِ، ثُمَّ يَجِيءُ الصِّدِّيقُونَ وَالشُّهَدَاءُ حَتَّى يَجْلِسُوا عَلَى تِلْكَ الْمَنَابِرِ، ثُمَّ يَنْزِلُ أَهْلُ الْغُرَفِ مِنْ غُرَفِهِمْ حَتَّى يَجْلِسُوا عَلَى تِلْكَ الْكُثْبَانِ ثُمَّ يَتَجَلَّى لَهُمْ عَزَّ وَجَلَّ، فَيَقُولُ: أَنَا الَّذِي صَدَقْتُكُمْ وَعدِي، وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي، وَهَذَا مَحَلُّ كَرَامَتِي...». ولعل الشاهد فيه عموم قوله: «ثُمَّ يَنْزِلُ أَهْلُ الْغُرَفِ مِنْ غُرَفِهِمْ».

(١) محمد بن محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبديّ، مولى عبد القيس، من أئمة المعتزلة، كان حسن الجدل قوي الحجة، سريع الخاطر، كف بصره في آخر عمره، له كتب كثيرة، منها كتاب سمّاه: «ميلاس» على اسم مجوسي أسلم على يده. توفي سنة (٢٣٥هـ).

(٢) بعدها في النسخ: «بإشباعِ هاءِ الضَّميرِ للوَزنِ» وقد رأيت جعلها في الحواشي لئلا يفصل بين شطري البيت. ووقعت في «د» عقب البيت.

خُسرانَ المُعتزلةِ في تَحقيقِ ربحِ هَذهِ المَسألةِ، كقَولِ الشَّاطبيِّ رَحمهُ اللهُ:

فيـا ضَيعـةَ الأعمـارِ تمشِـي سَـبهْللا[1]

وكما في التَّنزيلِ عَلى قِراءةِ الكِسائيِّ: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾[2] بتَخفيفِ اللَّامِ عَلى أنهُ للتَّنبيهِ، و(اسجُدوا) صِيغةُ أمرٍ، والمُنادَى مَحذوفٌ؛ أي: يا قَومِ.

وأمَّا قَولُ الشَّارحِ القُدسيِّ: إنَّ قولهُ (خُسرانُ) مُبتدأٌ سُوِّغَ الابتِداءُ بِهِ لكَونهِ مَوصُوفاً تَقديراً، تَقدِيرهُ: خُسرانٌ عَظيمٌ، فغَيرُ مُستقيمٍ عندَ ذِي فَهمٍ قَويم.

وأشارَ المصنِّفُ إلى أنَّ سائرَ أنواعِ النَّعيمِ في جَنبِ لقاءِ اللهِ الكَريمِ كخَردلةٍ بالنِّسبةِ إلى الكَنزِ العَظيمِ، وقدْ رَوى هِشامُ بنِ حسَّانٍ عَن الحَسنِ أنهُ قالَ: إنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ ليتَجلَّى لأهلِ الجنَّةِ فإذا رَأوهُ نسُوا نَعيمَ الجنَّةِ[3].

وفي البَيتِ إشارةٌ إلى حِرمانِ المُعتزلةِ عَن نِعمةِ الرُّؤيةِ ولو دَخلُوا الجنَّةَ، وذَلكَ بسببِ إنكارِهمْ، جزاءً وِفاقاً لإصرارِهمْ، وللحَديثِ القُدسيِّ: «أنا عندَ ظنِّ عَبدِي بي»[4] وذلكَ هُو الخُسرانُ المُبينُ.

ومـا إنْ فعـلٌ اصْلَـحُ ذو افتِـراضٍ ... عَلى الهادِي المُقدَّسِ ذِي التَّعالي

(ما) نافيةٌ، وكذا (إنْ)، وجَمعَ بينهُما تأكِيداً، ويتَّزنُ البَيتُ بنقلِ حَركةِ همزةِ

---

(١) انظر: «حرز الأماني» (ص: ٢٤)، وصدره:

ولكنها عن قسوة القلب قحطها

(٢) وهي قراءة سبعية تفرد بها الكسائي عن باقي السبعة حيث يخفف اللام، ويقف: (ألا يا) ويبتدئ: (اسجدوا) على الأمر. انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد (ص: ٤٨٠)، و«التيسير في القراءات السبع» للداني (ص: ١٦٧).

(٣) رواه الآجري في «الشريعة» (٥٧٢).

(٤) رواه البخاري (٧٤٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عنه.

(أصلحَ) إلى مَا قبلَهُ مِن تَنوينِ (فِعْلٌ) المَرفوعِ على أَنَّهُ اسمُ (ما) و(أصلحُ) صِفته.

وقولُـهُ: (ذا افتِـراضٍ) بالنَّصـبِ خبرُ (مـا)[١] عَلى اللُّغـةِ الفُصحَـى[٢]؛ كقَولِهِ تَعالـى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسـف: ٣١] وقولِهِ تَعالـى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، وفـي أكثـرِ النُّسـخِ: (ذو افتـراضٍ) بالرَّفعِ، فيُحمـلُ عَلى اللُّغـةِ الأُخرَى.

والحاصِلُ: أنَّ مَذهبَ أهلِ السنَّةِ أنَّ الأصلَحَ للعَبدِ ليسَ بواجِبٍ عَلى اللهِ تَعالى، وجُمهوُر المُعتزلةِ عَلى أنهُ واجِبٌ، وذهبَ بعضُهمْ إلى وُجوبِ رِعايةِ المَصلحةِ لا وُجوبِ الأصلَحِ.

ورُدَّ كلامُهـمْ أوَّلاً: بـأنَّ الأُلوهيَّـةَ تُنافـي الوُجـوبَ المُختـصَّ بالعُبوديَّةِ، ولا يُسـأَلَ عمَّـا يَفعلُ.

وثانياً: بأنَّ الأصلحَ بحَسبِ الظَّاهرِ أنْ يهدِيَ الخَلقَ جَميعاً، وقدْ قالَ سُبحانهُ وتَعالى: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [النحل: ٩٣] معَ قَولِهِ تَعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النحل: ٩] فما أرادَ باختِلافِ العِبادِ إلَّا إظهارَ عدلِهِ وإيْثارَ فَضلِهِ، وأيضَاً قالَ تَعالى: ﴿إِنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨] معَ أنَّ الإملاءَ لزِيادةِ الإثمِ ليسَ بصَلاحٍ عِندَ العُقلاءِ، ففيهِ[٣] الحجَّةُ البالغةُ والحِكَمُ السَّابقةُ[٤].

وفي تَخصِيصِ ذكرِ الهادِي إيماءٌ إلى أنهُ لو كانَ وُجودُ الأصلحِ أو المَصلحةِ واجِباً عليهِ سُبحانهُ لما كانَ لهُ منةٌ عَلى العِبادِ في هِدايتِهمْ إلى طَريقِ المُرادِ، النَّافعِ لهمْ في المَبدأ والمَعادِ، فقدْ قالَ تَعالى: ﴿بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾

---

(١) في «ف»: «خبرها».

(٢) في «د»: «الفصيحة».

(٣) في «د»: «فلله»، وفي «د»: «فله».

(٤) في «ف»: «والحكمة السايغة»، وفي «و»: «والحكمة السالفة».

[الحجرات: ١٧] وذلكَ لأنَّ مَن أدَّى حقَّاً واجِباً عَليهِ لا منَّةَ لهُ عَلى المُؤدَّى إليهِ، وهَذا القَولُ يُبطلُ الحَمدَ والشُّكرَ معَ أنَّهما ثابتانِ لهُ سُبحانهُ.

ثمَّ هِدايتُهُ تَعالى تارةً يُرادُ بها خَلقُ الاهتِداءِ كقَولهِ تَعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [القصص: ٥٦]، وتارةً يُرادُ بها مجرَّدُ البَيانِ والدَّلالةِ؛ ومنهُ قَولهُ تَعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فصلت: ١٧]، وقولُه تَعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢].

والمُعتَمَدُ عندَ أهلِ السنَّةِ أنَّها الدِّلالةُ المُطلَقةُ إلى البُغيةِ سَواءٌ حَصلتْ أم لا تَحصلُ، وعندَ المُعتزِلةِ هِي الدِّلالةُ المُوصِلةُ إلى البُغيةِ.

ثمَّ في قولِهِ: (المقدَّسِ ذي التَّعالي) إشَارةٌ إلى تَنزيهِهِ تَعالى عَن وُجوبِ شَيءٍ عَليهِ، أو نِسبةِ عَدمِ حِكمةٍ إلَيه.

وفرضٌ لازمٌ تَصديقُ رُسلٍ[١] وأمْلاكٍ كِرامٍ بالنَّوالِ

بالنُّونِ، وفي بَعضِ النُّسخِ بالتَّاءِ، وسيأتي بَيانُهما.

فاعلَمْ أنَّ قَولهُ: (فرضٌ لازِمٌ) خَبرٌ مُقدَّمٌ لقولهِ: (تَصديقُ رسلٍ)، وُصفَ[٢] الفَرضُ باللُّزومِ للدِّلالةِ عَلى أنهُ فَرضُ عَينٍ لا فَرضُ كِفايةٍ، أو إلى أنهُ قَطعيٌّ لا ظنيٌّ.

والرُّسلُ: جمعُ رَسولٍ، والمُرادُ بهم الأنْبياءُ جَميعُهمْ إذ فرضٌ عَلينا الإيمانُ بهِمْ، وتصدِيقُهم في أخبَارِهمْ.

ولعلَّ الناظِمَ ذَهبَ إلى أنَّ النبيَّ والرَّسولَ مُترادِفانِ كما قالَ بَعضُهمْ، واختارهُ

---

(١) بعدها في النسخ: «بسُكونِ السِّينِ لغةً، واختَارهُ ضَرورةً»، وقد رأيت جعلها في الحواشي لئلا يفصل بين شطري البيت.

(٢) في «ف»: «وأكد».

ابنُ الـهُمامِ، لكنَّهُ مُخالِفٌ لما عَليهِ جُمهورُ العُلماءِ الأعلامِ مِن أنَّ الرَّسولَ أخصُّ مِن النَّبيِّ؛ لأنهُ إنسَانٌ أُوحِي إليهِ سَواءٌ أُمرَ بتَبليغهِ أمْ لا، والرَّسولُ مَأمورٌ بالتَّبليغِ.

والأمْلاكُ: جمعُ مَلَكَ؛ كأجمالٍ وجَملٍ، وهُو عَطفٌ علَى (رُسلٍ)، ويجِبُ الإيمانُ بوُجودِهِمْ، وأنَّهمْ عِبادٌ مكرَّمونَ لا يَعصُونَ اللهَ ما أمرَهمْ، ولا يُوصَفونَ بذُكورةٍ ولا أُنوثةٍ، وحَقيقَتُهمْ أجسامٌ لَطيفةٌ نُورانيَّةٌ قادِرةٌ على التشكُّلِ بصُورٍ مُختلِفةٍ وقويَّةٍ عَلى أفعالٍ شاقَّةٍ.

ثمَّ الأظهرُ أنَّ (الكِرامَ) صِفةٌ للمَلائكةِ، وهُو لا يُنافي كَونَ الرُّسلِ مكرَّمينَ أيضاً، إلَّا أنَّ الملائكَةَ وُصِفوا بهذا الوَصفِ في الكِتابِ العَزيزِ دُونَ الأنبياءِ والرُّسلِ.

وقولهُ: (بالنَّوالِ) متعلِّقٌ بالكِرامِ، وهُو بفَتحِ النُّونِ بمَعنى العَطاءِ والنَّصيبِ عَلى ما في «القَاموسِ»[1]، والمعنَى: أنَّهمْ مكرَّمونَ بأنواعِ العَطاءِ وأصنافِ الجَزاءِ.

وأمَّا قولُ بعضِ الشرَّاحِ مِن أنَّ قولهُ: (بالتَّوالِ) متعلِّقٌ بمَحذُوفٍ تَقدِيرهُ: جاؤوا بالتَّوالِي، وعَليهِ فيَجبُ الإيمانُ بإرسَالِ الرُّسلِ مُتوالينَ: أي: مُتتابِعينَ = فبَعيدٌ مِن جِهةِ الإعْرابِ، وكذا غَريبٌ مِن جِهةِ المَعنَى عَلى وَجهِ الصَّواب.

وبيانهُ: أنهُ يَقتضِي حِينئذٍ أنْ لا فَترةَ بينَ الرُّسلِ، وهُو مُخالفٌ لقَولهِ تَعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [المائدة: ١٩] وقولهِ تَعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾ [المؤمنون: ٤٤]؛ أي: واحِداً بعدَ واحِدٍ، وقَولهِ تَعالى: ﴿وَقَفَّيْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ بِٱلرُّسُلِ﴾ [البقرة: ٨٧]، وكذا يَقتضِي عَدمَ إرسَالِ نبيَّينِ، وهُو مُنتفٍ بنَحوِ مُوسَى وهَارونَ، وبإبراهِيمَ ولوطٍ، عَليهمُ الصَّلاةُ والسَّلامُ.

فالظَّاهرُ أنَّ (التَّوالِ) تَصحيفُ (النَّوالِ)، وعَلى تَقديرِ صحَّتهِ يَنبغِي أنْ يُقالَ: إنهُ مُتعلِّقٌ بقولِهِ: (فرضٌ) ومَعناهُ: بالتَّواترِ القَطعيِّ نَقلهُ إلَينا مِن الكِتابِ والسنَّةِ وإجماعِ الأُمةِ.

---

(١) انظر: «القاموس» (مادة: نول).

ولا يَبعدُ أنْ يكُونَ نَعتاً للمَلائكةِ، والمَعنَى: كائِنينَ بالتَّوالي والتَّتابُعِ؛ لمُحافظةِ العِبادِ، وكتابةِ ما يقعُ مِنهمْ فيما يتعلَّقُ بالمعادِ.

ثـمَّ اعلـمْ أنَّ اللهَ تَعالـى لمَّـا خلـقَ الجنَّـةَ لأوليائـهِ والنَّـارَ لأعْدائـهِ، وليـسَ فـي عُقـولِ النَّـاسِ إمـكانُ مَعرفـةِ مـا يجِـبُ عَليهـمْ عِلمـاً وعَمـلاً إلَّا بتَعليمِـهِ سُـبحانهُ كَرمـاً وفَضـلاً، ولا مُناسـبةَ بيـنَ مـا خُلـقَ مِـن التُّـرابِ وربِّ الأرْبـابِ، فاقتَضـتْ حِكمتُهُ أنْ يُرسـلَ رُسـلاً مبشِّـرينَ ومُنذِرينَ لتَحقيقِ السُّـبلِ؛ لئـلَّا يكُونَ للنَّـاسِ عَلـى اللهِ حجَّةٌ بعدَ الرُّسـلِ، فيَكونونَ وَسـائطَ بيـنَ الحقِّ والخَلـقِ، وأنَّهمْ يَسـتفِيضونَ الأنْـوارَ مِـن اللهِ سُـبحانهُ بواسِـطةِ المَلائكـةِ الرُّوحَانييـنَ المُقرَّبيـنَ؛ لغَلبـةِ النُّورانيَّـةِ والرُّوحانيَّةِ عَلى الرُّسـلِ والأنْبيـاءِ المؤيَّدينَ بالأسْـرارِ الصَّمدانيَّة بالنِّسـبةِ إلى سـائرِ الأفـرادِ الإنسَـانيَّة.

ثـمَّ المُعتَقـدُ المُعتمَـدُ أنَّ خـواصَّ البَشـرِ أفضَلُ مِـن خـواصِّ المَلائكةِ، وفي المَسـألةِ خِـلافُ المُعتزِلـةِ وبعضِ أهلِ السُّـنةِ.

وخَتـمُ الرسـلِ بالصَّـدرِ المعلَّـى ... نبـيءٍ هاشِـميٍّ ذِي جَمـالِ

(خَتمُ الرُّسلِ) مُبتدأٌ خَبرهُ قَولُهُ: (بالصَّدرِ)، وهُو العُضوُ المَعرُوفِ مِن البَدنِ، استُعيرَ لهُ لشَرفِهِ وتَخصِيصِهِ بِهِ لقَولهِ تَعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١].

وصَـدرُ الشَّـيءِ أيضَـاً: أوَّلُهُ، ففِي التَّعبيـرِ بِهِ إيماءٌ إلـى أنَّهُ أوَّلُ الرُّسـلِ وُجوداً كمـا أنـهُ آخِرهُمْ شُـهوداً عَلى مـا وَردَ: «أول ما خلـق اللهُ نُـورِي»[1] أو: «رُوحِي»[2]،

(١) عـزاه ابـن حجـر الهيتمـي فـي «الفتـاوى الحديثيـة» (ص: ٤٤) لعبـد الرزاق بسـنده عـن جابر بن عبـد الله الأنصـاري رَضِـيَ اللهُ عنهمـا قال: قلـت: يا رسـول الله، بأبي أنـت وأمي أخبرنـي عن أوَّل شـيء خلقـه الله قبـل الأشـياء؟ قـال: «يا جابـر، إن الله خلق قبل الأشـياء نـور نبيـك محمد ﷺ من نـوره...»، ولـم أجـده مسـنداً عند عبد الـرزاق ولا عنـد غيره.

(٢) لم أجده.

و: «كُنتُ نبيَّاً وآدمُ بينَ الماءِ والطِّينِ»[1].

و(المعلَّى) بتَشديدِ اللَّامِ المَفتُوحةِ صفةٌ لهُ، ومَعناهُ: المُرتفِعُ الشَّأنِ عَلى البُرهانِ.

و(نبيء) وما بَعدهُ يَجوزُ فيهِ الجرُّ بَدلاً وعَطفَ بيانٍ، والرَّفعُ عَلى أنهُ خبرُ مُبتدأ مَحذوفٍ، كذا قرَّرهُ الشرَّاحُ، ويَجوزُ نَصبهُ بتَقديرِ: أعنِي، وفي بعضِ النُّسخِ: (ذُو جَمالٍ) بالواوِ فيَتعيَّنُ رَفعهُ: إمَّا عَلى ما سبقَ، وإمَّا عَلى أنَّ (نبيء) هُو الخبرُ.

وقولهُ: (بالصَّدرِ) ظرفٌ؛ أي: في المَقامِ الأعْلى والمَرامِ الأعلى.

ثمَّ (النَّبيء) مهموزٌ باعتِبارِ أصلِهِ، وقدْ قرأ نافعٌ بهِ[2]، والجُمهورُ أبدلُوا الهمزَ ياءً وأدغَموهُ في مِثلِهِ، وهُو فَعيلٌ بمَعنَى المُخبِرِ أو المخبَرِ، فإنَّ كلَّا مِنهُما صادقٌ عليهِ.

وقيلَ: إنَّهُ بالتَّشديدِ فعيلٌ مَأخوذٌ مِن النَّبْوةِ بمَعنى الرِّفعةِ، فأصلهُ: نَبيوٌ، فأُبدلَ الواوُ ياءً وأدغِمَ في مِثلِهِ.

و(الهاشِميّ) نسبةً إلى هاشمٍ جدِّ أبيهِ، خُصَّ بهِ لأنَّ قَبيلتهُ أفضَلُ قبائلِ قُريشٍ، وأمَّا كونُهُ ذا جمالٍ لأنهُ نبيُّ الرَّحمةِ؛ كما قالَ تَعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧] وقالَ تَعالى: ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

---

(١) قال ابن تيمية: لا أصل له، ولم يروه أحد من أهل العلم الصادقين، ولا هو في شيء من كتب العلم المعتمدة بهذا اللفظ، بل هو باطل، فإن آدم لم يكن بين الماء والطين قط، فإن الله خلقه من تراب، وخلط التراب بالماء حتى صار طيناً، وأيبس الطين حتى صار صلصالاً كالفخار، فلم يكن له حال بين الماء والطين مركب من الماء والطين. انظر: «مجموع الفتاوى» (٢/ ١٤٧).

(٢) قرأ نافع قوله تعالى: ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ و﴿ٱلنُّبُوَّةَ﴾ و﴿ٱلۡأَنۢبِيَآءَ﴾ و﴿ٱلنَّبِيَّ﴾ بالهمز في كل القرآن، إلاَّ في موضعين في سورة الأحزاب: قوله تعالى: ﴿إِن وَهَبَتۡ نَفۡسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنۡ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ﴾ وقوله تعالى: ﴿لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ﴾ ففيهما تفصيل، انظره في «التيسير» للداني (ص: ١٥٧).

والحاصِلُ: أنهُ كانَ مَوصُوفاً بنُعوتِ الكَمالِ مِن نعتَي الجَلالِ والجَمالِ حَيثُ كانَ مَظْهَراً للهِ سُبحانهُ، إلَّا أنَّ نعتَ الجَمالِ كانَ غالِباً عليهِ تخلُّقاً بأخلاقِ اللهِ، حَيثُ وردَ في الحَديثِ القُدسيِّ: «سبَقتْ رَحمتِي غَضبِي»(١)، وكَذا كانَ حالُ إبراهِيمَ عَليهِ السَّلامُ حيثُ قالَ تَعالى: ﴿وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [إبراهيم: ٣٦]، وكذا حالُ عِيسَى عَليهِ السَّلامُ حَيثُ قالَ تَعالى: ﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨].

بخِلافِ حالِ نُوحٍ ومُوسَى عَليهِما السَّلامُ حيثُ حالُ(٢) الجَلاليَّةِ غَالبةٌ عَليهِما؛ ولِذا قالَ نوحٌ: ﴿رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾ [نوح: ٢٦] وقالَ مُوسَى: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ [يونس: ٨٨].

والعُلماءُ وَرثةُ الأنبياءِ، ولذا قالَ الصِّدِّيقُ الأكبرُ لـمَّا كانَ مَظهرَ الجَمالِ حينَ المُشاورةِ يومَ بدرٍ: هُم إخوانُكَ وأقارِبكُ فاقبَلْ منهُم الفِداءَ، وقالَ الفارُوقُ رَضِيَ اللهُ عَنهُ: هُم أئمَّةُ الكُفرِ؛ اقتُلهمْ ولا تتركْ(٣) واحِداً مِنهمْ، فمالَ عَليهِ السَّلامُ مِن جُملةِ الآمالِ(٤) إلى ما ظَهرَ مِن آثارِ الجَمالِ.

والحاصِلُ: أنهُ عَليهِ السَّلامُ خاتمُ الأنبياءِ والرُّسلِ الكِرامِ؛ لقَولهِ تَعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، ولحَديثِ مُسلمٍ: «وخُتِمَ بي النَّبيُّونَ»(٥)، ولحَديثِ: «لا نبيَّ بعدِي»(٦) فأوَّلُ الرُّسلِ والأنبياءِ آدمُ عَليهِ السَّلامُ، فيجِبُ الإيمانُ

---

(١) رواه البخاري (٧٤٢٢)، ومسلم (٢٧٥١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عنه.

(٢) في «ف» و«د»: «حيث كان».

(٣) في «و»: «تقبل».

(٤) في «د» و«ف»: «المقال».

(٥) رواه مسلم (٥٢٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عنه.

(٦) رواه البخاري (٣٤٥٥)، ومسلم (١٨٤٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عنه.

بجَميعِهِمْ مِن غَيرِ تعيينٍ لعَددهِمْ، وإنْ وَردَ في «مُسندِ أحمدَ»: أنَّ الأنبِياءَ مئةُ ألفٍ وأربعةٌ وعُشرونَ ألفَ نبيٍّ، والرُّسلُ منهمْ ثَلاثُ مئةٍ وثَلاثةَ عَشرَ[١].

إمـامِ الأنبيـاءِ بـلا اختِـلافٍ وتـاجِ الأصفِيـاءِ بـلا اختِـلالِ

اعلَمْ أنَّ البشرَ ثلاثةُ أقسامٍ: كاملٌ مكمَّلٌ وهمُ الأنبِياءُ، وكاملٌ غيرُ مكمَّلٍ وهمُ الأولياءُ، ولا ولا وهُم مَن عداهُمْ.

فالأصفِياءُ: جمعُ صفيٍّ، وهُم الصَّافُونَ عَن الكُدورَاتِ النَّفسيَّةِ، والمَوصُوفونَ بالحَالاتِ القُدسيَّةِ والمَقاماتِ الأُنسيَّةِ.

وفـي البَيـتِ إشـارةٌ إلـى مـا وقعَ لـه عَليـهِ التحيَّـةُ والثَّناء، مِـن إمامتـه الأنْبياء عَليهـمُ السَّـلامُ في المَسـجدِ الأقصَـى أو في السَّـماء.

ولا يَبعُدُ أنْ يكُونَ المرادُ بِهِ أنَّهُ مقدَّمُ الأنبياءِ في العُقبى حالَ نشرِ اللِّواءِ؛ لقَولهِ عَليهِ السَّلامُ: «ما مِن نبيٍّ يَومئذٍ آدمُ فمَن سِواهُ إلَّا تحَت لوائِي يومَ القِيامةِ ولا فَخرَ» رواهُ التِّرمذيُّ[٢].

وفي روايةٍ لهُ: «أنا أكرَمُ الأوَّلينَ والآخِرينَ عَلى اللهِ ولا فخرَ»[٣].

وأمَّا قولُ الشَّارحِ القُدسيِّ: معناهُ: أنَّ نبيَّنا ﷺ مُقتدَى الأنبِياءِ بلا اختِلافٍ في ذَلكَ بينَ الأئمَّةِ = فلَيسَ في محلِّهِ كما لا يَخفَى عَلى أهلِهِ.

ولكونِ التاجِ أشرفَ أنواعِ الحليِّ وأظهرَها ـ لشَرفِ محَلِّهِ وظُهورِهِ لأهلِهِ ـ خصَّ بذكرِهِ.

---

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٥/ ٢٦٥) من حديث أبي أمامة رَضِيَ اللهُ عنه. وإسناده ضعيف لضعف علي بن يزيد الألهاني.

(٢) رواه الترمذي (٣١٤٨) و(٣٦١٥) من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللهُ عنه وقال: حسن صحيح.

(٣) رواه الترمذي (٣٦١٦) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عنهما وقال: حديث غريب.

ولعلَّ اختِيارَ[1] الأصفِياءِ عَلى الأولياءِ؛ ليعمَّ العُلماءَ والشُّهداءَ وسائرَ الأتقِياءِ.

وبــاقٍ شَــرعُهُ فــي كلِّ وَقــتٍ إلــى يــومِ القِيامــةِ وارتِحــالِ

يشيرُ إلى أنَّ شريعتَهُ ناسِخةٌ غَيرُ مَنسُوخةٍ إلى يَومِ القِيامةِ، وارتحالِ النَّاسِ مِن العَاجلةِ إلى الآجِلةِ، وهَذا لأنهُ خاتَمُ الأنبِياءِ، ولا نبيَّ بعدَهُ ليُنسخَ شَرعهُ بشَرعِ ذلكَ النَّبيِّ؛ إذ لا نسخَ إلا بوحيٍ إلى نَبيٍّ.

وقولـهُ: (فـي كلِّ وقتٍ) ردٌّ لما يُنسـبُ إلـى الجَهميَّةِ مِن انتهاءِ شَـريعَتهِ ﷺ ـ أو شـيءٍ مِنهـا ـ بنزُولِ عِيسَـى عليهِ السَّـلامُ؛ لِمَـا وردَ في «الصَّحيحَيـن» وغَيرِهما: أنَّ عِيسَـى عَليـهِ السَّـلامُ يضَـعُ الجِزيـةَ[2]، ومَعنـاهُ كمـا قـالَ المحقِّقون: أنـهُ يبطُلُ تقرِيـرُ الكفَّـارِ بالجِزيـةِ، فلا يُقبـلُ مِنهُم لرفـعِ السَّـيفِ عَنهم إلَّا الإسـلامُ لا غير.

والجوابُ: أنَّ نبيَّنا ﷺ قدْ بيَّنَ أنَّ التَّقريرَ بالجِزيةِ ينتهِي وَقتُ شَرعيَّته بنُزولِ عيسَى عَليهِ السَّلامُ، وأنَّ الحُكمَ في شَرعِنا بعدَ نُزولهِ عَدمُ التَّقريرِ بها، فعَملُهُ في ذَلكَ وغيرِهِ بشَريعَتِنا لا بغَيرِها، كما نصَّ عَلى ذلكَ العُلماءُ كالخَطابيِّ في «مَعالمِ السُّننِ»[3]، والنَّوويِّ في «شَرحِ مُسلمٍ»[4]، ووَردتْ فيهِ أحادِيثُ ثابتةٌ مِن غَيرِ نِزاعٍ، وانعَقدَ عَليهِ الإجماعُ.

فالحـقُّ أنَّ عِيسَـى عَليـهِ السَّـلامُ عنـدَ نُزولـهِ يتابـعُ نبيَّنـا ﷺ؛ لأنَّ شَـريعَتهُ قد نُسـخَتْ بشَـريعَتهِ، فـلا يكُـونُ لهُ بعـدَ نُزولِهِ وحـيٌ بنَصبِ حكمٍ شَـرعيٍّ، بـلْ يكونُ

(١) في «د»: «ولعله اختار» بدل «ولعل اختيار».

(٢) رواه البخاري (٢٢٢٢)، ومسلم (١٥٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عنه.

(٣) انظر: «معالم السنن» (٤/ ٣٤٧).

(٤) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢/ ١٩٠).

خَليفَـةَ رَسـولِ اللهِ ﷺ، وعَلـى ملَّتِهِ؛ كمـا رَواهُ أحمـدُ والطَّبرانيُّ والبـزَّارُ مِن حَديثِ سَـمُرةَ رَضِـيَ اللهُ عنـهُ مَرفُوعاً[١].

وإنَّما قُلنا: بنَصبِ حُكمٍ شَرعيٍّ؛ لأنهُ قد يُوحَى إلَيهِ بغَيرِ ذَلكَ مما لا حُكمَ فيهِ؛ كما وَردَ في آخرِ «صَحيحِ مُسلمٍ» في حَديثِ يأجُوجَ ومأجُوجَ، وفيه: «فبَينما هُو كذَلكَ إذ أوحَى اللهُ إلى عِيسى عَليهِ السَّلامُ: إنِّي قدْ أخرَجتُ عِباداً لي لا يَدَانِ لأحدٍ بقتَالِهِمْ، فحرِّزْ عِبادي إلى الطُّورِ» الحديثَ[٢].

وحــقٌّ أمــرُ مِعــراجٍ وصِــدقٌ ... ففِيــهِ نــصُّ أخبــارٍ عَوالــي

(حقٌّ) خبرٌ مقدَّمٌ على مبتدَئِهِ وهُو (أمرُ معراجٍ). و(صِدقٌ) عَطفٌ عَلى (حقٍّ)؛ أي: ثابتٌ أمرُهُ وصادقٌ خَبرُهُ، ومُطابقٌ وُقوعُهُ.

و(فيـهِ) بالإشـبَاعِ لغةً وقـراءَةً لا ضَـرورةً، وضَميـرُهُ راجعٌ إلى أمـرِ المِعراجِ، و(أخبـار): جَمـعُ خَبـرٍ، و(عَـوالٍ): جَمـعُ عـالٍ صِفتُـهِ، ويجُـوزُ جمـعُ فاعـلٍ عَلى فواعِـلَ فـي بعَضِ مَسـائلَ؛ مِنهـا: أنْ يكُونَ صِفةً لمذكَّـرٍ غَيرِ عاقلٍ، كذا قالَ شـارحٌ. ولا يَبعُـدُ أنْ يكُونَ جمـعَ عاليةٍ.

والمَعنيُّ بها[٣] أحادِيثُ مُشتَهِرةٌ كادَتْ أنْ تكُونَ مُتواتِرةً:

أمَّـا الإسـراءُ مِـن المَسـجدِ الحرامِ إلـى المَسـجدِ الأقصَـى فثُبوتُـهُ بالكِتابِ، ولـذا يَكفُـرُ مُنْكِرهُ.

---

(١) رواه الإمـام أحمـد فـي «المسـند» (٥/ ١٣)، والبـزار (٣٣٩٧ ـ كشـف)، والطبرانـي فـي «الكبير» (٧٠٨٢).

(٢) رواه مسلم (٢٩٣٧) من حديث النواس بن سمعان رَضِيَ اللهُ عنه.

(٣) في «و»: «أنها».

وأمَّا المِعراجُ إلى السَّماءِ فقدْ قالُوا: إنَّ مُنكِرهُ مُبتدِعٌ لا كافرٌ.

وأطلَقَ النَّاظمُ أمرَ المِعراجِ ليَشملَهُ يقظةً ومَناماً، والصَّحيحُ أنهُ كانَ يقَظةً ببَدنهِ ورُوحهِ لا بمُجرَّدِ رُوحهِ، معَ أنهُ عُرجَ بهِ مرَّاتٍ مُتعدِّدةً، وبهذا يُجمَعُ بينَ رواياتٍ مُختلِفةٍ.

قالَ ابنُ جماعةَ: المَذاهبُ الممكنةُ[1] في المَسألةِ خَمسةٌ:

إثباتُهما؛ أي: إثباتُ الرُّوحانيِّ والجِسمانيِّ؛ وهُو مَذهبُ أهلِ السُّنةِ.

وإنكارُهما، يعنِي بهِ: مذهَبَ المُعتزِلةِ.

وإثباتُ الجِسمانيِّ فقطْ؛ وفيهِ: أنهُ غَريبٌ وعَجيبٌ.

وإثباتُ الرُّوحانيِّ فقطْ؛ أي: يَقظةً أو مَناماً، وقدْ قالَ بهِ بَعضُهمْ.

والوقفُ؛ أي: عَن كَيفيَّتهِ معَ اعتِقادِ حَقيقتِهِ.

وفي بعضِ «الشُّروحِ» زادَ هُنا بَيتاً، وهُو قَولهُ:

ومَرجوٌّ شَفاعةُ أهلِ خَيرٍ ... لأصحَابِ الكَبائرِ كالجِبالِ

والمرادُ بأهلِ الخَيرِ الأنْبياءُ؛ لقَولهِ عَليهِ السَّلامُ: «شَفاعتِي لأهلِ الكبائرِ مِن أُمَّتي»[2].

وإنَّ الأنْبياءَ لفِي أمانٍ ... عنِ العِصيانِ عَمداً وانْعِزالِ

العِصيانُ: مُخالفةُ الأمرِ قَصداً، بخِلافِ الزلَّةِ فإنَّهُ مُخالفةُ الأمرِ سَهواً، فالأنْبياءُ عَليهمُ السَّلامُ مَعصُومونَ عَن أنواعِ الكُفرِ مُطلَقاً قَبلَ البِعثةِ وبَعدَها

---

(١) في «و»: «المحكية».

(٢) رواه أبو داود (٤٧٣٩)، والترمذي (٢٤٣٥)، من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عنه. قال الترمذي: حسن صحيح.

بالإجْماعِ، وكذا عنْ سائرِ الكَبائرِ عَمداً باتِّفاقِ العُلماءِ المُعتبَرينَ، ومحلُّهُ بعدَ البِعثةِ كما يُشيرُ إليهِ تَعبيرُهُ بالأنبِياءِ، وأمَّا سَهواً فجُوِّزَ وُقوعُها مِنهمْ عِندَ الأكثرينَ كما في «شَرحِ العَقائدِ».

وأمَّا الصَّغائرُ فما كانَ مِنها دالّاً عَلى الخسَّةِ كسَرقةِ لُقمةٍ، فلا خِلافَ في عِصمَتهِمْ منهُ مُطلَقاً، وما لا يدلُّ عَلى ذَلكَ فالمُختارُ لجُمهورِ أهلِ السُّنةِ عِصمَتُهمْ عَن عَمْدِهِ، وأمَّا سَهوُهُ فنَقلَ ابنُ جماعةَ أنَّ المعصِيةَ ضدُّ الطَّاعةِ، وأنَّ الأنبِياءَ مَعصُومونَ عَن الكَبائرِ والصَّغائرِ، عَمداً وسَهواً، خِلافاً للحَنفيَّةِ في سهوِ الصَّغائرِ، انتهى. وهُو مُخالِفٌ لِـمَا حَكَى التَّفتازانيُّ فيهِ الاتِّفاقَ.

وأمَّا قولُ الشَّارحِ القُدسيِّ: لعلَّ مُرادَهُ اتِّفاقُ الحَنفيةِ، فغَيرُ صَحيحٍ؛ لِـمَا بيَّنهُ في «شَرحِ العَقائدِ» أنَّهُ أرادَ بهِ الإجماعَ، ولعلَّ مُرادهُ إجماعُ المُتقدِّمينَ أو جُمهورُهمْ، فلا يُنافيهِ المَنقولُ عَن الأستاذِ أبي إسحاقَ الإسْفرايينيِّ، وأبي الفتحِ الشَّهرستانيِّ، والقَاضِي عِياضٍ: أنَّهم مَعصُومونَ عَن الكَبائرِ والصَّغائرِ عَمداً أو سَهواً، واختَارهُ السُّبكيُّ.

وا يَبعدُ أن يُقالَ: المُرادُ بالاتِّفاقِ هُو التَّجويزُ، ومَوردُ الاختِلافِ الوُقوعُ، واللهُ أعلَمُ.

هَذا ويُقالُ في الأنبياءِ: مَعصُومونَ، وفي الأوْلياءِ: مَحفُوظُونَ؛ لفَرقٍ دَقيقٍ بينَهما لَيسَ هُنا محلُّ بَسطِه.

ثمَّ قولُهُ: (وانعِزالِ) عَطفٌ عَلى قَولِهِ: (العِصيانِ)، والمَعنَى: إنَّ الأنبِياءَ لفِي أمانٍ مِن العَزلِ عَن مرتَبةِ النبوَّةِ والرِّسالةِ، وحكَى شَارحُ «الطَّوالعِ» فيهِ إجماعَ الأئمَّةِ[1]، وهَذا بخلافِ[2] حالِ الأوْلياءِ، فإنهُ قدْ تُسلبُ مِنهمُ

---

(١) في «و»: «الأمة».

(٢) في «و»: «يخالف».

الوِلايةُ كما يُسلَبُ الإيمانُ مِن المُؤمنِ في الخَاتمةِ نَسألُ اللهَ العافِيةَ.

ويؤيِّدهُ أنهُ سُئلَ الجُنيدُ: هَل يزنِي العَارفُ باللهِ؟ فقالَ: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨].

لكِنْ ذكرَ بَعضهمْ أنَّ مَن رَجعَ إنَّما رجعَ[١] مِن الطَّريقِ، لا مَن وَصلَ إلى الفَريقِ، كما قالَ شيخُ مَشايخِنا أبو الحَسنِ البكريُّ: الإيمانُ إذا دَخلَ القَلبَ أمِنَ السَّلبَ، ويُشيرُ إلَيهِ قَولهُ تَعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا﴾ [البقرة: ٢٥٦].

ويؤيدُهُ حَديثُ هِرقلَ: «وكذَلكَ الإيمانُ حِينَ تخلطُ بشَاشتُه القُلوبَ لا يَسخَطُ أبَداً» رواهُ البُخاريُّ[٢].

ومـا كانَـتْ نبيَّـاً قـطُّ أُنثـى ... ولا عبـدٌ وشَـخصٌ ذُو افتِعـالِ

أي: ذو فِعلٍ قَبيحٍ، وأرادَ بالافتِعالِ السِّحرَ والكَذبِ؛ كما تُؤذنُ بهِ الصِّيغةُ.

قالَ ابنُ جَماعةَ: مَذهبُ أهلِ التَّحقيقِ أنَّ الذُّكوريَّةَ شَرطٌ للنُّبوةِ، خِلافاً للأشعَريِّ ثمَّ القُرطبيِّ[٣].

ومِن شَرائطهِ[٤] أيضاً: الحُريةُ لأنَّ الرِّقِّيَّةَ[٥] أثرُ الكُفرِ، وعَدمُ الكَذبِ لعَدمِ الوُثوقِ بقَولهِ.

---

(١) في «و»: «يرجع».

(٢) رواه البخاري (٤٥٥٣) من حديث أبي سفيان رَضِيَ اللهُ عنه بلفظ: (وكذَلِكَ الإيمَانُ إِذَا خَالَطَ بَشَاشَةَ القُلُوبِ)، وليس فيه: (لا يسخط أبداً).

(٣) انظر: «المفهم» لأبي العباس القرطبي (٦/ ٣١٥)، وقال بذلك أيضاً تلميذه صاحب التفسير في «تفسيره»، حيث قال عند تفسير آل عمران: والصَّحيحُ أنَّ مريمَ نَبيَّةٌ، لأنَّ اللهَ تعالى أَوْحَى إليها بواسطةِ المَلَكِ كما أَوْحَى إلى سائرِ النَّبيِّينَ.

(٤) في «د» و«ف»: «الشرائط».

(٥) في «د»: «الرقبة».

ثـمَّ قـالَ: وقـعَ الاختِـلافُ فـي وُقوعِ نبـوَّةِ أربـعِ نِسـوةٍ: مَريمَ وآسـيَّةَ وسـارةَ وهاجـرَ، وزادَ العلَّامـةُ المُتقـنُ السِّـراجُ ابـنُ الملقِّـنِ في «شَـرحِهِ لعُمـدةِ الأحكامِ» حـواءَ وأمَّ مُوسَـى عَليهِ السَّـلامُ.

ثـمَّ ممـا يُؤكدُ شَـرطَ الحرِّيـةِ أنَّ الرِّقيَّـةَ وصفُ نقـصٍ، ويَسـتنكِفُ النَّاس لها أنْ يَقتـدُوا بهِ.

وذو القَرنيـــنِ لـــم يُعـــرفْ نبيَّـــاً كـــذا لُقمـــانُ فاحْـــذَرْ عَـــن جِـــدالِ

أي: مُجادلـةٍ إلَّا بالَّتِـي هِي أحسـنُ، وهُو أنَّ ظاهرَ الأدلَّةِ يُشيـرُ إلـى نَفي النُّبوةِ عَـن الأُنثـى، وعَـن ذِي القَرنينِ ولُقمـانَ ونَحوِهما كتبَّـعٍ، فإنهُ عَليهِ السَّـلامُ قالَ: «لا أدرِي أنـهُ نبـيٌّ أمْ مَلِـكٌ»[1]، وكالخَضـرِ فإنهُ قيلَ: نبـيٌّ، وقيلَ: وليٌّ، وقيلَ: رَسـولٌ، عَلـى مـا في «التَّمهيـدِ»، فلا يَنبغِي لأحـدٍ أنْ يَقطـعَ بنَفيٍ أو إثبـاتٍ، فإنَّ اعتِقـادَ نبوَّةِ مَـن ليسَ بنبـيٍّ كفرٌ؛ كاعتقـادِ نفيِ نبـوَّةِ نبيٍّ مِـن الأنْبياءِ.

قـالَ ابـنُ جَماعـةَ: اختُلـفَ في نبـوَّةِ الإسـكَندرِ؛ فقِيـلَ: ليـسَ بنبيٍّ بـلْ ملِكٌ مُؤمـنٌ عـادلٌ؛ وهـو الحقُّ، وقـالَ مُقاتـلٌ: هُو نبـيٌّ، ويُؤيِّـدهُ ما فـي سُـورةِ الكَهفِ، بحسـب الظَّاهـرُ، ووافقَـهُ الضحَّاكُ.

قالَ: واختُلفَ في لُقمانَ؛ فقِيلَ: نبيٌّ، وقيلَ: لا؛ بلْ هُو وليٌّ وهُو الحقُّ.

قـالَ: والإسـكِندرُ اثنـانِ: رُومـيٌّ وهُـو صاحـبُ الخَضـرِ، ويُونانـيٌّ وهُـو صاحِـبُ أرِسـطُو، ومحـلُّ النِّـزاعِ هُـو الأوَّلُ.

---

(١) لـم أقـف عليـه بهـذا اللفـظ، وروى ابن أبـي حاتـم فـي «تفسـيره» (١٠/ ٣٢٨٩) مـن حديث أبي هريـرة رَضِـيَ اللهُ عنـه مرفوعـاً: «مـا أدري تبـع نبيـاً كان أم غيـر نبـي»، وقـال الآلوسـي فـي «روح المعانـي» (٢٤/ ٤٨٣): لـم يثبـت.

قالَ: ولقمانُ تَلْمَذَ لألفِ نبيٍّ، ونُقل عنِ المفسِّرينَ منهُمْ مُجاهدٌ أنَّهمْ قالُوا: مَلَكَ الدُّنيا شَرقاً وَغرباً مُؤمِنان: سُليمانُ وذو القَرنينِ، وكافِرانِ: بُختَ نصَّرُ ونُمرودُ ابنُ كَنعانَ[1]، انتَهى.

وقالَ القُرطبيُّ: وسيَملكُها مِن هَذهِ الأمَّةِ خامسٌ وهُو المَهديُّ[2].

وقيلَ: سمِّيَ الإسكَندرُ ذا القَرنينِ لأنهُ بلغَ مَغربَ الشَّمسِ ومَطلِعها كما قالهُ الزُّهريُّ، واختَارهُ البَغويُّ[3].

وقيلَ: عمرهُ ألفٌ وستُّ مئةٍ.

وقيلَ: ألفانِ؛ كما رُويَ أنَّ قُسَّ بنَ ساعِدةٍ لـمَّا خَطبَ بسُوقِ عُكاظٍ قالَ في خُطبتهِ: يا مَعشرَ إيادِ بنِ الصَّعبِ! ذو القَرنينِ مَلكَ الخافِقينِ، وأذلَّ الثَّقلينِ، وعمِّرَ ألفَينِ، ثمَّ كانَ ذلكَ كلَحظةِ العينِ.

والأكثَرونَ عَلى أنَّ ذا القَرنينِ كان في زَمانِ إبراهيمَ عَليهِ السَّلامُ، وهُو صاحبُ الخضرِ حِينَ طَلبَ عَينَ الحياةِ فوَجدَها الخَضرُ ولم يجِدها.

وقيلَ: كانَ في الفَترةِ بينَ عِيسَى ونبيِّنا مُحمدٍ عَليهِما الصَّلاةُ والسَّلامُ، وبهِ جزمَ عبدُ الحقِّ في «تَفسِيرهِ»، وأغرَبَ بَعضُهمْ فجَمعَ بينَ القَولينِ بأنهُ عمِّرَ طَويلاً حتَّى أدركَ زمنَ الفَترةِ.

وعِيسَى سَوفَ يأتي ثُمَّ يُتْوِي ... لدجَّالٍ شَقيٍّ ذي خَبالِ

التَّوَى بالمثنَّاةِ والقَصرِ: هَلاكُ المالِ في الأصلِ؛ يقالُ: تَوِيَ المالُ ـ بالكَسرِ ـ يَتْوَى؛ أي: هَلَكَ، ثمَّ استُعملَ في مُطلقِ الهلاكِ كما هُنا، والإتواءُ: الإهْلاكُ.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٤/ ٥٧١) عن مجاهد.

(٢) انظر: «تفسير القرطبي» (١١/ ٤٨).

(٣) انظر: «تفسير البغوي» (٥/ ١٩٨) وقد ذكر البغوي قول الزهري مقدماً على غيره من الأقوال لكنه لم يصرح باختياره.

يَعني: وسَوفَ يأتي عِيسَى، ثمَّ يُهلِكُ الدجَّالَ بأنْ يَقتلهُ، والأظهَرُ أنهُ مِن بابِ التَّنازعِ؛ فقَولهُ: (لدجَّالٍ) مُتعلِّقٍ بـ (يأتي)، وضَميرُهُ: لـ (يَتوَى). والخَبالُ بفَتحِ الخاءِ المُعجَمةِ: الفَسادُ.

قالَ ابنُ جَماعةٍ: يُشيرُ إلى خُروجِ الدجَّالِ، ونُزولِ عِيسَى وقَتلهِ لهُ، والإيمانُ بكلِّ ذلكَ واجبٌ، انتَهى.

وإنما ينزِلُ عِيسَى حِينَ حاصرَ الدجَّالُ في قَلعةِ القُدسِ المَهديَّ وأتْباعَهُ، فيَنزِلُ عِيسَى عَليهِ السَّلامُ مِن السَّماءِ عَلى المَنارةِ الشرقيَّةِ في مَسجدِ الشَّامِ، ويأتي القُدسَ فيَقتُلهُ بحَربةٍ في يدهِ، وهُو بمجرَّدِ رُؤيتهِ عِيسَى يذُوبُ كما يَذوبُ الملحُ في الماءِ، وقدْ ثبتَ هَذهِ الأخبارُ والآثارُ عَن سيِّدِ الأخيارِ فيَجبُ الإيمانُ بِها.

وفي «فوائدِ الأخبَارِ» لأبي بكرِ الإسكافِ مُسنَداً إلى مَالكِ بنِ أنسٍ عَن محمَّدِ بنِ المُنكَدرِ عَن جابرٍ رَضِيَ اللهُ تَعالى عنهُ قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ صلَّى اللهُ تَعالى عَليهِ وسلَّمَ: «مَن كذَّبَ بالدَّجالِ فقدْ كفرَ، ومَن كذَّبَ بالمَهديِّ فقدْ كفرَ»(١)، نقلهُ الشَّارحُ القُدسيُّ.

كراماتُ الوليِّ بدارِ دُنيا لها كونٌ فهمْ أهلُ النَّوالِ

قولهُ: (لها كونٌ)؛ أي: تَحقيقٌ وثُبوتٌ.

وقَولهُ: (فهم)؛ أي: الأولِياءُ؛ لأنَّ المُرادَ بالوليِّ الجِنسُ.

وقولهُ: (أهلُ النَّوالِ)؛ أي: أهلُ العَطايا والإفْضالِ، ولو قالَ: (أهلُ الوِصالِ) لكانَ أوْلى؛ لئلَّا يقعَ في الإبْطاءِ بناءً على صحَّةِ النَّوالِ فيما تقدَّمَ.

---

(١) حديث موضوع، والمتهم فيه أبو بكر الإسكاف. انظر: «عون المعبود» (١١/ ٢٤٤)، و«تحفة الأحوذي» (٦/ ٤٠٢).

ثمَّ الكَراماتُ جَمعُ الكَرامةِ، وهِي أمرٌ خارقٌ للعَادةِ، مَقرونٌ بالمَعرفةِ والطَّاعةِ، خالٍ عَن دَعوى النُّبوَّةِ، وبهِ فارقَ المُعجِزةَ.

والوليُّ هو العَارفُ باللهِ حَسَبَ ما يُمكنُ مِن مَعرفةِ الذَّاتِ والصِّفاتِ، المُواظبُ عَلى الطَّاعات، المُجتنِبُ عَن السيِّئات، المُعرِضُ عَن الانهماكِ في اللَّذاتِ والشَّهوات، المُدْبِرُ عَن الدُّنيا، المُقْبِلُ عَلى العُقبى، المُديمُ عَلى ذكرِ المَولى[1].

وفي المَسألةِ خِلافُ المُعتزلةِ في مَنعهِمْ جَوازَها مُطلَقاً؛ مُعلِّلينَ بأنَّ في جَوازِها وُقوعَ الاشتِباهِ بينَ المُعجِزةِ وغَيرِها، وخِلافُ الأستاذِ أبي إسحاقَ الإسْفرايينيِّ في بَعضِها، حَيثُ قالَ: كلُّ ما جازَ تَقديرُهُ مُعجزةً لنبيٍّ لا يجوزُ ظُهورُ مِثلِهِ كَرامةً لوليٍّ.

وأجيبَ: بأنَّ المُعجِزةَ شَرطُها دَعوى النبوَّةِ، بخِلافِ الكَرامةِ، حيثُ يُقَرُّ صاحِبها بالمُتابَعةِ[2]، فإنَّ الوَليَّ يخرُجُ بدعوَى النُّبوَّةِ عَن الإسْلامِ فَضلاً عَن الوِلايةِ، وبهذا تبيَّنَ أنَّ كلَّ كرامةٍ لوليٍّ تكونُ مُعجِزةً لمَتبوعهِ مِن نبيٍّ.

ولم يَفضُلْ وليٌّ قطُّ دَهراً ... نبيَّاً أو رَسُولاً في انتِحالِ

قولهُ: (لمْ يَفضُلْ) بضمِّ الضَّادِ؛ أي: لم يَزِدْ فَضلُ وليٍّ أبداً في جَميعِ الأزْمنةِ السَّابقةِ واللَّاحقةِ فَضيلةَ نبيٍّ أو رَسولٍ في انتِسابِ ملَّةٍ مِن مللِ أهلِ الإسْلامِ، وكانَ الأَولى تَقديمُ (رَسُولاً) عَلى (نبيَّاً) كما لا يَخفَى؛ ليَكونَ (أو) بمَعنى (بلْ) للتَّرقِّي وإنْ كانَ أُريدَ بهذا التَّنويعُ، وذلكَ لأنَّ الوليَّ تابعٌ للنَّبيِّ ولا يكُونُ التَّابعُ بأعلَى مَرتبةً مِن المَتبوعِ، ولأنَّ النبيَّ مَعصُومٌ مأمُونُ العاقبةِ، والوليُّ يجبُ أنْ يكُونَ خَائفاً عَن الخَاتمةِ، ولأنَّ النَّبيَّ مكرَّمٌ بالوحيِ ومُشاهدةِ المَلائكةِ الكِرامِ، والرَّسولُ مَأمورٌ بتَبليغِ

(١) في «و» «المعالي».

(٢) في «و»: «بالمبايعة»، وهو تحريف.

الأحكَامِ وإرشادِ الأنامِ بعدَ اتِّصافِهِ بكَمالاتِ الوليِّ في المَقاماتِ الفِخامِ، فما نُقلَ عَن بعضِ الكَرَّاميَّةِ مِن جَوازِ كونِ الوليِّ أفضَلَ مِن النبيِّ كُفرٌ وضَلالةٌ.

وعِبارةُ النَّسفيِّ في «عَقائدِهِ»: ولا يَبلغُ وليٌّ دَرجةَ الأنْبياءِ، أولى مِن عِبارةِ النَّاظمِ؛ لإفادَتها نَفيَ المُساواةِ أيضاً، فلو قالَ: (ولم يَبلُغْ) بدلَ: (ولمْ يَفضُلْ)؛ لبلَغَ المَرامَ وفَضلَ الكِرامَ.

ومِن الأدلَّةِ الواضِحةِ في هَذا المَقامِ قَولُهُ عَليهِ السَّلامُ: «ما طَلعتْ شَمسٌ ولا غَربتْ عَلى أحدٍ بعدَ النَّبيينَ أفضَلَ مِن أبي بكرٍ»، فإنَّهُ صرَّحَ عليهِ السَّلامُ بأنَّ النَّبيِّين أفضَلُ مِن أبي بكرٍ، وهُو أفضلُ مِن غَيرهِمْ، فيَكونُ أفضَلَ مِن كلِّ وليٍّ، إذ مِن المَعلُومِ أنَّ أولِياءَ هذهِ الأمَّةِ أفضَلُ مِن أولياءِ الأُممِ السَّالفةِ؛ لقَولهِ تَعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ الآية [آل عمران: ١١٠] فإذا كانَ مَن هُو دُونَ النَّبيينَ أفضَلَ مِن جِنسِ الوليِّ، فالنَّبيونَ أفضلُ مِن الأولياءِ، بلْ صرَّحَ النسفيُّ في «عُمدتهِ» أنَّ نبيّاً واحِداً أفضلُ مِن جَميعِ الأولياءِ.

وللصِّدِّيقِ رُجحانٌ جَليٌّ عَلى الأصحَابِ مِن غَيرِ احتِمالِ

قالَ ابنُ جَماعةَ: الحقُّ أنَّ أفضَلَ الصَّحابةِ هُو أبو بكرٍ رَضِيَ اللهُ عنهُ، وهُو الخَليفةُ بَعدهُ بالحقِّ، انتَهى. لأنهُ عَليهِ السَّلامُ جَعلهُ خَليفةً في قِيامِ الصَّلاةِ الَّتي هِي عُمدةُ أحكامِ الإسْلامِ، ولقِّبَ أبو بكرٍ بالصِّدِّيقِ لتَصدِيقهِ النبيَّ ﷺ في النُّبوَّةِ مِن غَيرِ تلَعثُمٍ، وفي المِعراجِ بلا تردُّدٍ.

وفي «الرِّياضِ» للمحِبِّ الطَّبريِّ: أنَّ النبيَّ ﷺ هُو الَّذي لقَّبهُ بالصدِّيقِ[1].

والرُّجحانُ: الفَضلُ في الرُّتبةِ، والجليُّ: هُو الأمرُ الظَّاهرُ، والاحتِمالُ: الشَّكُّ والتَّردُّدُ والتَّجويزُ.

---

(١) انظر: «الرياض النضرة في مناقب العشرة» (١/ ٧٩).

فالمعنَى: أنَّ لأبي بكرٍ الصِّدِّيقِ ترجِيحاً ظاهِراً وتَفضِيلاً باهِراً عَلى سائرِ الصَّحابةِ مِن غَيرِ احتِمالِ تجوِيزِ خِلافِه، ولا شكَّ ولا تردُّدَ في صحَّةِ خِلافتِه.

وفي المسألةِ خِلافُ الشِّيعةِ وكَثيرٍ مِن المُعتزلةِ، حيثُ قالُوا بتَفضِيلِ عليٍّ على سائرِ الصَّحابةِ رَضِيَ اللهُ عَنهمْ أجمَعينَ.

وللفَاروقِ رُجحانٌ وفَضلٌ عَلى عُثمانَ ذي النُّورَينِ عالِ

الفَاروقُ هو عُمرُ رَضِيَ اللهُ عنهُ، لقِّبَ بهِ لفَرْقهِ بينَ الحقِّ والباطلِ، وفي «تهذِيبِ» النَّوويِّ، و«رِياضِ» المحبِّ الطَّبريِّ: أنهُ عَليهِ السَّلامُ لقَّبَه بذَلكَ[1].

وأمَّا وَصفُ عثمانَ بذِي النُّورينِ لأنَّ النبيَّ ﷺ زوَّجهُ ابنَتهُ رُقيَّةَ، ولمَّا مَاتتْ زوَّجهُ أمَّ كُلثومٍ.

وقولهُ: (عالٍ)؛ أي: عالي القَدْرِ والمَرتبةِ بالنِّسبةِ إلى سائرِ الصَّحابةِ عَلى ما عَليهِ جُمهورُ أهلِ السنَّةِ، فإنَّ بَعضهُمْ ذَهبُوا إلى تَفضيلِ عليٍّ عَلى عُثمانَ رَضِيَ اللهُ تَعالى عَنهُما.

وذُو النُّورَينِ حقَّاً كانَ خَيراً مِن الكرَّارِ في صفِّ القتالِ

وقولهُ: (حقَّاً) يَحتمِلُ أنْ يكُونَ قَسَماً، وأنْ يكُونَ مَصدَراً لفِعلٍ مقدَّرٍ؛ أي: حَقَّ حَقَّاً، يعنِي: ثَبَتَ ثُبوتاً كونُهُ أفضَلَ مِن عليٍّ المَوصُوفِ بالحيدَرِ الكرَّارِ في صفِّ القِتالِ؛ الَّذي لمْ يقَعْ لهُ نعتُ الفِرارِ لا بالاختِيارِ ولا بالاضْطرارِ، وذَلكَ لثُبوتِ قَلبهِ في مَقامِ القَرارِ.

وللكرَّارِ فضلٌ بعدَ هَذا عَلى الأغيارِ طُرَّاً لا تُبالِ

---

(١) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٤)، و«الرياض النضرة في مناقب العشرة» (٢/ ٢٧٢).

أي: علـى غيـرِ المَذكُوريـنَ مِـن الصَّحابـةِ الكبـارِ جَميعـاً (لا تُبـالِ)؛ أي: لا تَكترِثْ بهـذا القَـولِ عـن أقـوالِ الأغيَـارِ، كما سُـئلَ أبـو الطُّفيـلِ: أعليٌّ أفضـلُ أمْ مُعاويـةُ؟ فقـالَ: أَلَا يَرضَـى مُعاويـةُ أنْ يكُـونَ مُسـاوِياً لعلـيٍّ حتَّـى يَطمـعَ فـي أنْ يكُـونَ أفضَلَ منـهُ[1]؟!

وقولـهُ: (بعـدَ هـذا)؛ أي: بعـدَ ما ذُكـرَ مِن تَفضِيـلِ الثَّلاثـةِ عَليهِ، أو بعـدَ ذِكرِ ذِي النُّوريـنِ، وعَلـى هذَيـنِ التَّقدِيريـنِ فذِكـرُهُ تأكِيدٌ للعِلمِ بـهِ، أو للإشَـارةِ إلى الردِّ عَلـى القائِليـنَ بتَفضِيـلِ علـيٍّ عَلى الثَّلاثـةِ، أو عَلـى القائِليـنَ بتَفضِيلهِ عَلـى عُثمانَ فَقـطْ، أو بالوَقـفِ عَن المُفاضَلـةِ بَينهُما.

واختُلفَ في أوَّلِ مَن آمنَ مِن الصَّحابةِ؛ فقيلَ: عليٌّ؛ لقَولهِ:

سبَقْتُكُمُ إلى الإسْلامِ طُرّاً... غُلاماً ما بَلغتُ أوانَ حُلمِي[2]

وهَذا دليلٌ لأصْحابِنا أنَّ إسْلامَ الصَّبيِّ صَحيحٌ خِلافاً للشَّافعيِّ، وقدْ ثبتَ أنهُ عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ دَعا عليّاً إلى الإسْلامِ وهُو ابنُ سبعِ سِنينَ.

وقيلَ: أبُو بكرٍ، وقيلَ: خَديجةُ، وقيلَ: زيدٌ.

وجُمـعَ: بـأنَّ مِـن الرِّجـالِ أبُـو بكْـرٍ، ومِـن الصِّبيـانِ علـيٌّ، ومِـن النِّسـاءِ خَديجـةُ، ومِـن المَوالـي زَيـدٌ، ثـمَّ قيـلَ: العبـرةُ بإيمانِ أبـي بكـرٍ إذ لا رُتبـةَ للصَّبيِّ والمَـرأةِ والعَتيـقِ عنـدَ النَّـاسِ.

ويُعلمُ مِن تَفضِيلِ كلٍّ مِن الأربَعةِ عَلى مَن بعدَهُ عَلى التَّرتيبِ المَذكُورِ تَفضِيلهُ عَلى سائر الصَّحابةِ لانعِقادِ الإجماعِ عَلى أفضليَّةِ الأرْبعةِ عَلى سائرِ الصَّحابةِ فمَنْ

(١) رواه بنحـوه ابـن حبـان فـي «الثقـات» (٩/ ٢٤)، واللالكائـي فـي «اعتقـاد أهل السـنة» (٢٦٢٦)، لكـن عن الحسـن البصـري لا عـن أبـي الطفيل.

(٢) ورد ضمن خبر رواه ابن عساكر في «تاريخه» (٤٢/ ٥٢١).

بَعدهمْ، واستِحقاقِ هَؤلاءِ الأربَعةِ رُتبةَ الخِلافةِ عَلى التَّرتيبِ المَذكُورِ؛ كما يدلُّ عليهِ قَولهُ عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «الخِلافةُ بَعدِي ثَلاثُونَ سنةً»[1].

وذكرَ الشَّارحُ القُدسيُّ أنَّهمْ أفضلُ ممَّنْ عَدا أولادِ النبيِّ ﷺ مِن الصَّحابةِ، وفيهِ بَحثٌ لا يَخفَى؛ لأنهُ يأتي في كَلامِ النَّاظمِ تَرجيحُ الصدِّيقةِ عَلى فاطِمةَ رَضِيَ اللهُ تَعالى عنهُما، وهِي أفضَلُ بناتِ النَّبيِّ ﷺ؛ لِمَا رَوى البزَّارُ مِن طَريقِ عائشةَ أنهُ عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ قالَ لفَاطمةَ: «هِي خيرُ بَناتي، إنَّها أُصيبتْ بي»[2] يعنِي: مِن جُملةِ فَضيلَتها أنْ أكونَ في صَحِيفتِها؛ لأنِّي أمُوتُ في حَياتِها، بخلافِهنَّ فإنَّهنَّ مُتنَ في حَياتهِ ﷺ فكنَّ في صَحِيفتِهِ.

ثمَّ الإجْماعُ قائمٌ عَلى تَفضيلِ الأرْبعةِ عَلى عائشةَ، فيكُونونَ أفضَلَ مِن أولادِهِ ﷺ، نعمْ؛ صرَّحُوا بأنَّ الأصحَّ أنَّ أولادَ عليٍّ رَضِيَ اللهُ عنهُ مِن فاطمةَ أفضَلُ مِن سائرِ أولادِ الصَّحابةِ رَضِيَ اللهُ عَنهمْ.

وقدْ أغربَ أيْضاً حَيثُ قالَ: (لا) في قولهِ: (لا تُبالي) نافِيةٌ لا نَاهيةٌ، بدَليلِ عَدمِ جَزمِ الفعلِ بعدَها، انتَهى.

ولا يخفَى غَرابتُهُ؛ إذ لا عِبرةَ بكِتابةِ الياءِ في (لا تُبالي)؛ فإنهُ يَحتمِلُ أنْ تكُونَ (لا) ناهيةً وعلامةُ جَزمِها حَذفُ الياءِ الَّتي هِي لامُ الفِعلِ لأنهُ مِن بَالى يُبالي، وأنَّ هَذهِ الياءَ للإشْباعِ، ويَحتمِلُ أنْ تكُونَ (لا) نافيةً والياءُ أصليَّةً، ولا شكَّ أنَّ المعنَى عَلى النهيِ، ولو قدِّرَ أنْ تكُونَ الصِّيغةُ للنَّفيِ.

وللصِّديقةِ الرُّجحانُ فاعلَمْ ... عَلى الزَّهراءِ في بَعضِ الخِلالِ

---

(١) رواه الترمذي (٢٢٢٦)، والنسائي في «الكبرى» (٨٠٩٩)، من حديث سفينة مولى رسول الله ﷺ. قال الترمذي: حديث حسن.

(٢) رواه البزار (٢٦٦٦ ـ كشف) من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عنها، لكنه في حق زينب لا فاطمة.

بكسرِ الخاءِ: جمعُ الخلَّةِ بضمِّها بمَعنى الخَصلةِ، والمُرادُ بالصدِّيقةِ عائشَةُ، وبالزَّهراءِ فاطمةُ رَضِيَ اللهُ عَنهُما، ولقِّبتْ بها لأنَّها لم تحِضْ قطُّ ولم يُرَ لها دمٌ في وِلادةٍ حتَّى لا تفوتَها صلاةٌ؛ كما ذكرَهُ صاحِبُ «الفَتاوى الظَّهيريةِ» مِن الحَنفيَّةِ، والمحبُّ الطبريُّ مِن الشَّافعيةِ، وأوردَ فيهِ حَديثَينِ[1].

ثمَّ اعلمْ أنَّ المُصنفَ أرادَ أنه لم يَردْ نصٌّ بتَفضِيلِ عائشَةَ عَلى فاطِمةَ، وإنَّما وَردَ رُجحَانُها عَليها مِن جِهةِ كثرةِ الرِّوايةِ والدِّرايةِ، أو مِن حَيثيَّةِ كونِها في الآخِرةِ معَ النَّبيِّ صلَّى اللهُ تَعالى عَليهِ وسلَّمَ في الدَّرجةِ العاليةِ، وفاطمةُ معَ عليٍّ رَضِيَ اللهُ تَعالى عَنهُما، فشتَّان ما بَينهُما، وهَذا لا يُنافي ما نُقلَ عَن الإمامِ مالكٍ مِن أنَّ فاطِمةَ بَضْعةٌ مِن النَّبيِّ ﷺ ولا أفضِّلُ عَلى بَضْعةٍ منهُ أحَداً، فإنَّها مِن هَذهِ الحَيثيَّةِ ليسَ يخالِفهُ أحدٌ في الفَضيلةِ.

هَذا وقدْ نقلَ بعضُ الشُّرَّاحِ تَفضِيلَ عائشةَ عَلى فاطِمةَ[2] عَن أكثرِ العُلماءِ، ثمَّ حَكى تَفضِيلَ فاطِمةَ عَلى عائشةَ عَن بَعضٍ، وعَن بَعضٍ آخرَ أنهُ لا فَضلَ لإحداهُما عَلى الأُخرَى، وهُو يَحتملُ التَّساوي والتوقُّفَ في المُفاضلةِ، بلْ الوَقفُ هُو المَذهبُ الأسلمُ كما قالهُ ابنُ جماعةَ وجَماعةٌ، وهُو الَّذي مالَ إليهِ القاضِي أبو جَعفرٍ الأستروشَنيُّ من الحَنفيَّةِ، وبعضُ الشَّافعيَّةِ؛ لتَعارُضِ الأدلَّةِ في ذَلكَ؛ لقَولهِ عَليهِ السَّلامُ لفَاطمةَ: «أما تَرضينَ أنْ تكُوني سيِّدةَ نِساءِ أهلِ الجنَّةِ» أو «نِساءِ المُؤمنينَ» أو «نِساءِ هَذهِ الأمَّةِ»[3]، ولقَولهِ عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ:

---

(١) انظر: «ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى» (ص: ٢٦ و٤٤). والحديثان اللذان أوردهما أحدهما موضوع والآخر باطل. انظر: «الموضوعات» (١/ ٣١٦)، و«تنزيه الشريعة» (١/ ٤١٣).

(٢) زاد بعدها في «و»: «في القضية»

(٣) رواه بالألفاظ الثلاث البخاري (٣٦٢٤) و(٦٢٨٥)، ومسلم (٢٤٥٠)، من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عنها.

«فَضلُ عائشةَ عَلى النِّساءِ كفَضلِ الثَّريدِ عَلى سائرِ الطَّعامِ»[١]، رواهما الشيخان.

وأرادَ الثَّريدَ باللَّحمِ كما رَواهُ معمرٌ في «جامِعِهِ» مفسَّراً عَن قَتادةَ وأبانَ يَرفعهُ فقالَ فيهِ: «كفَضلِ الثَّريدِ باللَّحمِ».

قال السُّهيليُّ في «رَوضِهِ»: ووَجهُ التَّفضيلِ مِن هَذا الحَديثِ أنهُ قالَ في حَديثٍ آخرَ: «سيِّدُ إدامِ الدُّنيا والآخِرةِ اللَّحمُ» معَ أنَّ الثَّريدَ إذا أُطلقَ لَفظهُ فهو ثَريدُ اللَّحمِ، كما أنشَدَ سِيبويهِ:

إذا ما الخُبزُ تأدِمُهُ بلَحمٍ ... فذاكَ أمانةَ اللهِ الثَّريدُ[٢]

وقالَ السُّبكيُّ: فاطمةُ أفضَلُ، ثمَّ خَديجةُ، ثمَّ عائشَةُ، ووافَقهُ البُلقِينيُّ، وقَد أوضَحْتُ الدَّليلَ الأظهَرَ في «شَرحِ الفِقهِ الأكْبرِ».

ولَمْ يَلعَنْ يَزيداً بعدَ موتٍ ... سِوى المكثارِ في الإغراءِ غالِ

وفي نُسخةٍ: (ولَنْ يَلعَنَ) ونُونُ (يَزيداً) ضَرورةٌ، و(المِكثار) بكَسرِ أوَّلهِ: المُبالغُ في الكَثرةِ. و(الإغراء) بكَسرِ الهَمزةِ: الإفسَادُ والتَّحريضُ عَليهِ. و(غالِ) بالغَينِ المُعجَمةِ: اسمُ فاعلٍ مِن الغلوِّ، وهُو المُبالغةُ في التعصُّبِ، وهُو بَدلٌ مِن (المِكثارِ).

والمَعنَى: لمْ يَلعنْ أحدٌ مِن السَّلفِ يَزيدَ بنَ مُعاويةَ سِوى الَّذِين أكثرُوا القَولَ في التَّحريضِ عَلى لَعنهِ، وبالَغوا في أمرِهِ، وتَجاوزُوا عَن حدِّهِ؛ كالرَّافضةِ والخَوارجِ وبَعضِ المُعتزلةِ؛ بأنْ قالُوا: رِضاهُ بقتلِ الحُسينِ واستِبشارهُ، وإهانَتهُ أهلَ بيتِ النُّبوةِ، مما تَواترَ مَعناهُ كما ذَهبَ إليهِ التَّفتازانيُّ.

ورُدَّ: بأنهُ لمْ يَثبتْ بطَريقِ الآحاد، فكَيفَ يدَّعي التَّواترَ في مَقامِ المُرادِ؟ مع

---

(١) رواه البخاري (٣٤١١)، ومسلم (٢٤٣١)، من حديث أبي موسى رَضِيَ اللهُ عنه.

(٢) انظر: «الروض الأنف» (٧/ ٥٦٩)، والبيت في «الكتاب» لسيبويه (٣/ ٦١ و٤٩٨).

أنهُ نَقَلَ في «التَّمهيدِ» عَن بَعضِهِمْ أنَّ يَزيدَ لم يأمُرْ بقَتلِ الحُسينِ، وإنَّما أمرَهُمْ بطَلَبِ البَيعةِ، أو بأخْذهِ وحَملهِ إلَيهِ، فهمْ قَتلُوهُ مِن غَيرِ حُكمِهِ.

علـى أنَّ الأمـرَ بقَتـلِ الحُسينِ ـ بـلْ قَتلُـهُ ـ لَيسَ مُوجِباً للَّعنةِ عَلـى مُقتضَى مَذهـبِ أهـلِ السُّـنةِ مِن أنَّ صاحِـبَ الكَبيرةِ لا يكفُرُ، فـلا يَجوزُ عِندهمْ لعـنُ الظَّالمِ الفاسِـقِ كمـا نَقلهُ ابـنُ جَماعةَ، يعنِـي: بعَينهِ، وإلَّا فلا شـكَّ أنهُ يَجوزُ: لعنـةُ اللهِ عَلى الظَّالمِ والفَاسـقِ؛ لقَولهِ تَعالـى: ﴿أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هـود: ١٨] ولقَولهِ عَليهِ الصَّـلاةُ والسَّـلامُ: «لعنَ اللهُ آكلَ الرِّبـا ومُوْكِلهُ»[(١)].

ثمَّ نَقلَ عَن بعضِ مَشايخهِ أنهُ يَجوزُ لَعنهُ مُعيَّناً بلْ في وَجهِهِ، ولعلهُ أرادَ بهِ الزَّجرَ لِيَنتهيَ عَن فِعلهِ، وهَذا قدْ يُتصوَّرُ في حَياتهِ بخِلافِ ما بَعدَ مماتهِ؛ إذ لا يَجوزُ لعنُ كافرٍ بعَينهِ حِينئذٍ إلَّا إذا عُلمَ بدَليلٍ قطعِيٍّ أنهُ ماتَ كافِراً، ولعلَّ هَذا وَجهُ تَقييدِ النَّاظمِ بما بعدَ المَوتِ؛ إذ يُحتمُل أنْ يُختمَ له بخَيرٍ.

وفـي «الخُلاصـةِ» وغَيرِهـا: أنـهُ لا يَنبغِـي لعنُـهُ لأنَّ النَّبـيَّ ﷺ نَهى عَـن لعنِ المُصلِّيـنَ، ومَـن كانَ مِـن أهـلِ القِبلةِ، وجـوَّزَ بعـضُ العِراقيينَ لَعنـهُ، قالَ: لِـمَا أنهُ كفَـرَ بمـا اسـتَحَلَّ مِـن مَحـارمِ اللهِ بفِعلهِ فـي أهلِ بيـتِ النبـوَّةِ، انتَهى.

ولا يخفَـى أنَّ الاسـتِحلالَ أمـرٌ قلبـيٌّ غائـبٌ عَـن ظاهـرِ الحـالِ، ولـو فُرِضَ وُجـودُهُ أوَّلاً يُحتمـلُ أنـهُ مـاتَ تائبـاً عنهُ آخِراً؛ فـلا يَجوزُ لَعنـهُ لا باطِنـاً ولا ظاهِراً، وهَكـذا الجَـوابُ عمَّـا رُويَ إنْ صحَّ أنـهُ قالَ:

لَيـتَ أشـياخِي ببـدرٍ شـهِدوا ... جَـزَعَ الخَـزرجِ مـن وَقـعِ الأَسَـلْ

---

(١) رواه البخاري (٥٩٦٢) من حديث أبي جحيفة رَضِيَ اللهُ عنه. ومسلم (١٥٩٧) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عنه، و(١٥٩٨) من حديث جابر رَضِيَ اللهُ عنه.

وكذا ما نُقلَ عَن صاحبِ «التَّمهيدِ» مِن أنَّ الأصحَّ هُو أنْ نقولَ: بأنَّ يزيدَ لو أمرَ بقتلِ الحُسينِ أو رَضِيَ بذلك فإنهُ يجوزُ اللَّعنُ عليهِ؛ وإلَّا فلا، وكذا قاتِلُهُ لا يكفُرُ مِن غيرِ استِحلالٍ، انتهى.

ولا يَخْفَى ما فيهِ مِن التَّناقضِ؛ حَيثُ أطلقَ اللَّعنَ عَلى مجرَّدِ الأمرِ بقَتلهِ ورِضاهُ، وقيَّدَ قاتِلهُ بغَيرِ استِحلالٍ، فإنَّ مِن المَعلومِ أنَّ القتلَ أشدُّ[1] مِن الأمرِ بالقِتلِ، معَ أنَّ قتلَ غيرِ الأنْبياءِ ليسَ بكفرٍ عندَ أهلِ السنَّةِ خِلافاً للخَوارجِ وأهلِ البِدعةِ، فلا شكَّ أنَّ السُّكوتَ أسلمُ، واللهُ أعلمُ.

وأمَّا ما ذكَرهُ شَارحٌ مِن أنَّ مَن قتلَ نبيًّا لا تُقبلُ تَوبتهُ، ولا يصِحُّ إيمانهُ، فغَيرُ ظاهرٍ بُرهانهُ؛ لأنَّ الإيمانَ والتَّوبةَ يَجُبَّانِ ما قبلَهما بالإجماعِ.

وإيمانُ المقلِّدِ ذو اعتِبارٍ ... بأنواعِ الدَّلائلِ كالنِّصالِ

هُو بكسرِ النُّونِ: جمعُ نَصلٍ، وهُو حَديدةُ السَّيفِ والسَّهمِ ونَحْوِهما[2].

والتَّقليدُ: قَبولُ قولِ الغيرِ بلا دَليلٍ، فكأنَّهُ بقَبولِهِ لهُ جَعَلهُ قِلادةً في عُنقِهِ.

والمعنى: أنَّ إيمانَ المقلِّدِ مُعتبرٌ عندَ الأكثرِ بأنواعِ الأدلَّةِ القَاطعةِ، ومِن الدَّلائلِ الواضِحةِ أنَّ النبيَّ ﷺ كانَ يكتَفي بالإيْمانِ مِن الأعرابِ الخالِينَ عَن النَّظرِ في هَذا البابِ بمُجرَّدِ التلفُّظِ بكلِمتي الشَّهادةِ.

ونُقلَ عن المُعتزلةِ القَولُ بعَدمِ اعتبارِ إيمانِ المقلِّدِ، ونُسبَ إلى الأشْعريِّ أيضاً، لكنْ قالَ القُشَيريُّ: إنهُ افتراءٌ عَليهِ، فما ذَكرهُ ابنُ جَماعةَ: أنَّ مَذهبَ الأشعريِّ والقاضِي أنَّ إيمانَ المقلِّدِ غيرُ مُعتبرٍ خِلافاً للظَّاهريَّةِ والسَّادةِ الحَنفيةِ = ليسَ في محلِّهِ.

---

(١) في «و»: «شر».

(٢) في «و»: «وغيرهما».

ثـمَّ التَّحقيـقُ مـا ذَكرهُ السُّـبكيُّ: مِـن أنَّ التَّقليـدَ إنْ كانَ أخْـذاً بقـولِ الغَيرِ مِن غَيـرِ حجَّـةٍ ولا جَـزمٍ بِهِ فلا يَكفِـي إيمانُ المقلِّـدِ قَطعاً؛ لأنـهُ لا إيمانَ مـعَ أدنَى تردُّدٍ فيـهِ، وإنْ كانَ التَّقليـدُ أخـذاً بقـولِ الغَيـرِ بغيـرِ حجَّةٍ لكـنْ جَزمـاً فيَكفِي إيمانـهُ عِندَ الأشْـعريِّ وغَيـرِهِ، انتَهى.

ويؤيِّدهُ أصولُ أهلِ السنَّةِ مِن أنَّ الإيمانَ هُو التَّصديقُ بما جاءَ بِهِ النَّبيُّ ﷺ مِن عندِ اللهِ تَعالى، والإقرارُ بِهِ عَلى ما اختَارهُ بعضُ أئمَّةِ الحَنفيَّةِ كشَمسِ الأئمَّةِ السَّرَخْسيِّ وفخرِ الإسْلامِ البَزْدَويِّ[1] خِلافاً لجُمهورِ المحقِّقينَ، ومِنهمْ الشيخُ أبو مَنصورٍ الماتُريديُّ ومُعظمُ الأشاعِرةِ؛ حَيثُ ذَهبُوا إلى أنهُ التَّصديقُ بالقَلبِ فقط، والإقرارُ شرطٌ لإجراءِ أحكامِ الإسْلامِ في الدُّنيا.

وخلاصةُ الكلامِ في هذا المقامِ: أنَّ إيمانَ المُقلِّدِ صَحيحٌ عندَ الأئمةِ الأربعةِ، وإنْ كانَ عاصِياً بتركِ الاستِدلالِ.

ونُقلَ عَن الأشعريِّ: أنَّ شرطَ صحةِ إيمانهِ أنْ يَعرفَ كلَّ مَسألةٍ بدِلالةٍ عَقليةٍ.

زادَ المُعتزلةُ: وأنْ يعبِّرَ عنهُ بِلسانهِ، ويجادِلَ خَصمَهُ في بُرهانهِ.

ومـا عُـذرٌ لـذِي عَقـلٍ بجَهـلٍ ... لخـلَّاقِ الأسَـافلِ والأعالِـي

اعلمْ أنَّ حدَّ الجهلِ: مَعرفةُ المَعلُومِ عَلى خِلافِ ما هُو بهِ، وحدَّ العِلمِ: مَعرفةُ المَعلُومِ عَلى ما هُو بهِ، عَلى ما ذَكرهُ ابنُ جَماعةَ.

والعَقلُ: غَريزةٌ يَتبعُها العلمُ بالضَّروريَّاتِ عندَ سَلامةِ الآلاتِ.

واختُلفَ في محَلِّهِ؛ فقِيلَ: الدِّماغُ ونُورُهُ في القَلبِ حتَّى يُدرِكَ الغَائباتِ[2].

وكمالُهُ: أنْ يُنجِيَ صاحِبهُ مِن مَلامةِ الدُّنيا ونَدامةِ العُقبى.

---

(١) في هامش «ف»: «بزدة: قريةٌ مِن أعمالِ نسفٍ النِّسبةُ بَزديٌّ وبَزدويٌّ. قاموس».

(٢) في «د»: «الغايات».

وقدْ قيلَ: إنَّ العَقلَ حياةُ الأرْواحِ كما أنَّ الرُّوحَ حياةُ الأشْباحِ، فالنَّفسُ جِسمٌ كَثيفٌ، والرُّوحُ جِسمٌ لَطيفٌ.

وسئلَ عليٌّ رَضيَ اللهُ عنهُ عَن مَعدنِ العَقلِ فقَالَ: القَلبُ، وإشْراقُه إلى الدِّماغِ.

وهُو خِلافُ ما ذَكرهُ الحُكماءُ، وقولُ عليٍّ أعلَى عِندَ العُلماءِ.

ووردَ في بَعضِ الأخبارِ أنَّ الجَهلَ أقربُ إلى الكُفرِ مِن بَياضِ العَينِ إلى سَوادِها.

ثمَّ اعلمْ أنَّ اللهُ سُبحانه ركَّبَ العَقلَ بلا شَهوةٍ في المَلائكةِ، وركَّبَ الشَّهوةَ بلا عَقلٍ في البَهائمِ، وركَّبهما في بني آدمَ؛ فمَن غَلبَ عقلُهُ شَهوَتَهُ ألحِقَ بالمَلائكةِ بلْ أكمَلُ، ومَن غَلبَ شَهوتُهُ عَقلَهُ فهُو في مَرتبةِ البَهائمِ بلْ أسفلُ.

ثمَّ قالَ ابن جماعةَ: والجهلُ يُوجبُ المَعرفةَ معَ البُلوغِ والعقلِ عند الشافعية[1]، خِلافاً للحَنفيَّةِ والمُعتزلةِ، انتَهى.

والمَعنى: أنهُ لا عُذرَ لصَاحبِ عَقلٍ ـ أي: كاملٍ ـ بَلغَ مَبلغَ الرِّجالِ أنْ يَجهلَ صَانعهُ الَّذي خَلقَ السَّماواتِ والأرْضَ ـ أي: العُلْويَّاتِ والسُّفليَّاتِ ـ الدَّالةَ على صَانعِها وخالِقها ومُبدِئها ومُنشِئها؛ كما قالَ تَعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ [يوسف: ١٠٥]، وقالَ: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

وكما قالَ بَعضُ العَارفينَ:

وفي كلِّ شَيءٍ لهُ آيةٌ ... تدلُّ على أنهُ واحِدُ

وفي فِطرةِ الخَلقِ إثْباتُ وُجودِ البَاري كما قالَ اللهُ تَعالى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠]، وكما قالَ ﷺ: «كلُّ مَولودٍ يُولدُ عَلى الفِطرةِ»[2].

---

(١) في النسخ: «والعقل عذر» بدل: «والعقل عند الشافعية»، والمثبت من «درج المعالي» للعز ابن جماعة (ص: ١٣٥).

(٢) رواه البخاري (١٤١١٣)، ومسلم (٢٦٥٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عنه. كلاهما بلفظ: =

ويـدلُّ عَليهِ قضيَّـةُ المِيثاقِ أيضاً، ويُشـيرُ إلَيـهِ قَولُهُ تَعالـى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمـان: ٢٥]، ولهَـذا لـمْ يُبعثِ الأنْبيـاءُ إلَّا للتَّوحيدِ لا لإثْبـاتِ وُجـودِ الصَّانـعِ؛ كمـا يُشـعرُ بـهِ قَولـهُ تَعالـى: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيـم: ١٠]، فالكفَّـارُ لـمْ يكُونـوا شـاكِّينَ في وُجودِ الصَّانـعِ، وإنَّمـا كفَـرُوا للقَـولِ بتعـدُّدِ الآلهةِ مُتعلِّليـنَ بأنَّ هَؤلاءِ شُـفعاؤنا عنـدَ اللهِ، وإنَّهـم ليقرِّبُونـا إلـى اللهِ زُلفى.

وخُلاصةُ المَسألةِ: أنَّ العاقِلَ الَّذي لمْ تَبلُغهُ الدَّعوةُ: هلْ يَجبُ عَليهِ الإيمانُ باللهِ تَعالى أم لا؟ وإذا لمْ يُؤمنْ: هَل يَخلدُ في النَّارِ أم لا؟

فيـهِ خِـلافٌ بَيـنَ مَشـايخِ الحَنفيَّـةِ؛ فعـنْ عامَّتهـمْ: نَعـمْ؛ وهُـو المَـرويُّ عَن الإمـامِ أبـي حَنيفـةَ، فَقـدْ رَوى الحاكِـمُ الشَّـهيدُ فـي «المُنتقـى» عـن أبي حَنيفـةَ أنهُ قـالَ: لا عُـذرَ لأحـدٍ فـي الجَهـلِ بخَالقهِ لِـمَا يَـرى مِن خَلـقِ السَّـماواتِ والأرْضِ وخَلـقِ نَفسـهِ وسـائرِ مخْلوقـاتِ ربِّهِ.

وعَـن أبـي حَنيفـةَ أيضَاً أنـهُ قالَ: لو لـمْ يَبعثِ اللهُ رَسُـولاً لوَجبَ عَلـى الخَلقِ مَعرفتهُ بعُقولهِمْ.

وفي ظاهرِ الرِّوايةِ عنهُ: أنهُ لو لمْ يَعرفْ ربَّهُ وماتَ يخلُدُ في النَّارِ.

وقالَ أبو اليُسْرِ البَزْدَويُّ مِنهمْ[1]: لا يجِبُ عَليهِ ويُعْذرُ لَو لم يُؤمنْ بهِ، وبهِ قالَ الأشْعريُّ، وهُو رِوايةٌ عَن أبي حَنيفةَ.

ومِنهمْ مَن قالَ بوُجوبِهِ عَليهِ إلَّا أنهُ لا يعذَّبُ بهِ، كما هُو رِوايةٌ عَن أبي حَنيفةَ

= «ما من مولود إلا يولد...».

(١) في «و»: «منهم من قال».

رَحمهُ اللهُ، فيكُونُ عاصِياً؛ لقولهِ تَعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] عَلى أنَّ الجُمهورَ حَملوا نفيَ العَذابِ عَلى عَذابِ الاستِئصالِ في الدُّنيا لا عَلى العَذابِ في العُقبى، وبَعضهمْ جَعلُوا الرَّسولَ ما يَشملُ العَقلَ أيضاً.

وأجمعُوا عَلى أنهُ في أحكامِ الشَّرعِ مَعذورٌ.

ثـمَّ الصَّبـيُّ العاقـلُ إذا كانَ بحـالٍ يُمكِنـهُ الاسـتِدلالُ: هَـل يجِـبُ عَليـهِ مَعرفـةُ اللهِ أمْ لا؟

قالَ الشَّيخُ أبُو مَنصورٍ وكَثيرٌ مِن مَشايخِ العِراقِ: تجِبُ، وقالَ بَعضُهمْ: لا يجِبُ عَليهِ شيءٌ قبلَ البُلوغِ، وأمَّا إذا أسلمَ قبلَ البُلوغِ يَكونُ إيْمانهُ صَحِيحاً وارْتدادُهُ يكُونُ ارتِداداً، وأمَّا الصَّبيُّ الَّذِي لا يَعقلُ لا يكُونُ ارتِدادهُ ارتِداداً وإسْلامهُ يكُونُ إسْلاماً.

ومـا إيْمـانُ شَـخصٍ حـالَ بـأسٍ بـمَقبـولٍ لـفَقـدِ الامتِثـالِ

(حالَ بأسٍ) بسُكونِ هَمزةٍ وإبْدالِهِ، وبالمُوحَّدةِ في أوَّلِهِ، ونُصبِ (حَالَ) عَلى أنهُ ظَرفٌ، ولمْ يقلْ: (يأسٍ) بالتحتيَّة؛ لمُوافَقةِ قَولهِ تَعالى: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا﴾ [غافر: ٨٥].

وأصـلُ البأسِ: الشـدَّةُ والمَضـرَّةُ، والمُرادُ بهِ هُنا: سَـكراتُ المَـوتِ، ومُعايَنةُ العَـذابِ، ويَسـتوِي فيـهِ الإيْمـانُ والتَّوبةُ، كما هُـو ظاهرُ القُـرآنِ؛ حَيثُ قـالَ تَعالى: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النساء: ١٨].

وقـدْ قـالَ البغويُّ في «تفسيرهِ»: إنَّـهُ لا تُقبلُ تَوبةُ عـاصٍ، ولا إيمـانُ كافرٍ إذا تيقَّـنَ المَوتَ[1].

---

(١) انظر: «تفسير البغوي» (٢/ ١٨٥).

ويُؤيدُ ما قَالهُ: أنَّ مِن شَرطِ التَّوبةِ عَن الذَّنبِ العَزمُ عَلى أنْ لا يَعودَ إلَيهِ، وذَلكَ إنَّما يَتحقَّقُ معَ ظَنِّ التَّائبِ المُتمكِّنِ(١) مِن العَودِ.

وأيضَاً: فلا شبهةَ أنَّ كلَّ مُؤمنٍ عاصٍ يَندمُ عِندَ البَأسِ، وقدْ وَردَ أنَّ التَّائبَ مِن الذَّنبِ كمَن لا ذَنبَ لهُ؛ فيَلزمُ منهُ أنْ لا يَدخلَ أحدٌ مِن المُؤمِنينَ النارَ، وقدْ ثبتَ أنَّ بعضهُم يدخُلونَها.

وأيضاً: نحنُ مكلَّفونَ بالإيمانِ الغَيبيِّ؛ لقَولهِ تَعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ وذَلكَ الوَقتَ يكُونُ الإيمانُ العَينيُّ فلا يصِحُّ.

وأمَّا ما أخرَجهُ التِّرمذيُّ مِن حَديثِ ابنِ عُمرَ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «إنَّ اللهَ تَعالى يَقبلُ تَوبةَ العِبدِ ما لمْ يُغَرْغِرْ»(٢)، فيَشمَلُ تَوبةَ المُؤمنِ والكَافرِ.

والمرادُ بالغَرغرةِ هُو حالُ البأسِ ووقْتُ البأسِ(٣)، وبَعدَ تَحقُّقهِ لم يُتصوَّرْ منهُما الامتِثالُ في الأفعالِ عَقلاً ونَقلاً؛ كما قالَ سُبحانهُ: ﴿وَلَوۡ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنۡهُ﴾ [الأنعام: ٢٨] فقولُ الشَّارحِ(٤): فهَذا بخِلافِ توبةِ العاصِي؛ للحَديثِ المَذكُورِ، لَيسَ في محلِّهِ.

وكذا قَولُ ابنِ جَماعةٍ وجَزمُهُ في المَسألةِ بأنَّ إيمانَ الكَافرِ إذا رأى مَوضِعهُ مِن النَّارِ غَيرُ مَقبولٍ، وتوبةَ العاصِي في تِلكَ الحالةِ مَقبولةٌ.

ثمَّ قالَ: فإنْ قلتَ: ما الفَرقُ؟ قلتُ: انسِحابُ حُكمِ الإيمانِ، انتَهى.

ولا يخفَى أنَّ انسحابَ حكمِ الإيمانِ لا يقتَضِي أنَّ حالَ البأسِ يُقبلُ التَّوبةُ مِن

(١) في «د»: «التمكُّن».

(٢) رواه الترمذي (٣٥٣٧) وقال: حسن غريب.

(٣) في «ف»: «اليأس».

(٤) في «ف»: «شارح».

العصيان[١]، ومِن القَواعدِ: أنَّ مُعارَضةَ النصِّ بالدَّليلِ العَقليِّ غَيرُ مَقبولةٍ عندَ الأعيانِ.

وأمَّا قولُ الشَّارحِ[٢]: إنَّ عَليهِ أئمَّةَ بُخارَى مِن الحَنفيَّةِ وجَمعاً مِن مُتأخِّري الشَّافعيةِ كالسُّبكيِّ والبُلقينيِّ، فعَلى تَقديرِ صحَّتهِ يحتاجُ إلى ظُهورِ حجَّتهِ.

وما أفعَالُ خيرٍ في حِسابٍ ... مِن الإيمانِ مَفروضَ الوِصالِ

نَصبهُ على الحالِ، والمَعنى: ليستِ العِباداتُ المَفرُوضةُ مَحسوبةً من الإيمانِ، ولا داخلةً في أجَزائهِ[٣]، حالَ كونِها مَفروضاً وصلُها بالإيْمانِ عَلى وَجهِ الإحْسانِ، فإنَّها وإنْ لم تكُنْ مِن مَفهومِ الإيْمانِ، إلَّا أنَّ الإيمانَ بها مُتحتِّمٌ، والإتيانَ[٤] بها مُتصلةً فَرضٌ لازِمٌ، لأنَّها لا تُعتدُّ بدُونهِ باتِّفاقِ أهلِ الحقِّ.

وما قالهُ النَّاظمُ مِن أنَّ الأعمالَ غَيرُ داخِلةٌ في الإيمانِ، هُو ما عَليهِ أكابرُ عُلماءِ الأعْيانِ؛ كأبي حَنيفةَ وأصحَابهِ، واختَارهُ إمَامُ الحَرمينِ وجُمهوُر الأشَاعرةِ؛ لِـمَا مرَّ مِن أنَّ حَقيقةَ الإيمانِ هُو التَّصديقُ القَلبيُّ فقطْ، أو هُو معَ الإقرارِ باللِّسانِ.

وهو مَذهبُ مالكٍ والشَّافعيِّ والأوزاعِيِّ، وهُو المَنقُولُ عَن السَّلفِ وكَثيرٍ مِن المُتكلِّمينَ، ونَقلهُ في «شرحِ المَقاصدِ» عَن جَميعِ المُحدِّثينَ.

وفي «شَرحِ العَقائدِ» عَن جُمهورِهمْ: أنَّها داخلةٌ في الإيمانِ.

والظَّاهرُ ـ كما قالَ بَعضُ المُحقِّقينَ ـ أنَّ مُرادَهمْ: أنَّها داخِلةٌ في الإيْمانِ الكاملِ، لا أنَّهُ يَنتفِي الإيمانُ بانتِفائها كما هُو مَذهبُ المُعتزلةِ والخَوارجِ، فالنِّزاعُ

(١) في «و»: «العصاة».

(٢) في «ف»: «شارح».

(٣) في «و»: «جزائه».

(٤) في «و»: «والإيمان».

في المَسألةِ بينَ الفَريقَينِ مِن أهلِ السُّنةِ لَفظيٌّ، وكذا ما يتفرَّعُ عَليهِ مِن زِيادةِ الإيْمانِ ونُقصانِهِ، معَ الإجماعِ عَلى أنَّ مَن آمنَ وماتَ قَبلَ فَرضِ عَملٍ عَليهِ أنهُ ماتَ مُؤمناً.

ولا يُقضَى بكُفرٍ وارتِدادٍ بعَهْرٍ أو بقَتلٍ واختِزالِ

(العَهْر) بفَتحِ العَينِ المُهملةِ: الزِّنا، والاختِزالُ: الاقتِطاعُ، والمُرادُ: أخذُ مالِ الغَيرِ غَصْباً أو سَرقةً، وفي مَعناهُ جَميعُ مَظالمِ العِبادِ.

وهذا البَيتُ بَيانُ حُكمِ الأفعالِ المُحرَّمةِ، كما أنَّ البَيتَ السَّابقَ(١) بيانُ حُكمِ الأعْمالِ الوَاجبةِ، فإيْرادُ الواوِ في محلِّهِ، ولَيسَ هَذا مَبنيّاً عَلى ما قَبلهُ كما توهَّمهُ الشَّارحُ القُدسيُّ، وقالَ: كانَ حقُّهُ التَّعبيرَ بالفاءِ بَدلَ الواوِ، نعمْ كانَ الأَولى أنْ يُقدِّمَ القَتلَ عَلى العَهرِ ليَكونَ التَّرتيبُ الذِّكريُّ عَلى وَفقِ التَّرتيبِ الرُّتبيِّ.

والمَعنَى: لا يُحكَم بكُفرِ أحدٍ وارتِدادهِ بسَببِ ارتكابِ زناً، أو قَتلِ نَفسٍ بغَيرِ حقٍّ، أو سَرقةٍ، ونَحوِها مِن الكَبائرِ، وهذا مَذهبُ أهلِ السُّنةِ، خِلافاً للخَوارجِ حَيثُ يَقولُونَ بكفرِ مُرتكبُ الكَبيرةِ والصَّغيرةِ، وللمعتزلةِ فإنَّهمْ يَقولونَ: لا يُقضَى بكفرٍ ولا إيمانٍ، ويُثبتُونَ المَنْزِلةَ بينَ المَنزلَتينِ، ويسمُّونهُ فاسِقاً لا كافِراً كالخَوارجِ، مع أنَّهما قائلانِ بأنَّهُ مخلَّدٌ في النَّارِ.

ونَحنُ نَقولُ: إنهُ عاصٍ تَحتَ المَشيئةِ؛ لقَولهِ تَعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨] ولا نَقولُ: إنَّ المَعصيةَ لا تَضرُّ معَ الإيْمانِ، كما لا تَنفعُ الطَّاعةُ معَ الكُفرِ، عَلى ما ذَهبَ إليهِ بَعضُ أهلِ البِدعَ، وتَبعَهمُ المَلاحِدةُ والإباحيَّةُ والوُجوديَّةِ.

ومَن ينوِ ارتِداداً بعدَ دَهرٍ يَصِرْ عَن دينِ حقٍّ ذا انسِلالِ

---

(١) في «ف»: «الأول».

(مَن) شَرطيَّةٌ، و(يَصِرْ) جَوابُها، والانسِلالُ: الخُروجُ بخُفيةٍ.

والمَعنَى: أنَّ مَن يَنوِ الارتِدادَ بعدَ مدَّةٍ طالَتْ أو قَصرتْ يَخرُجْ بذَلكَ عَن دِينِ الحقِّ والإيْمانِ المُطلقِ في الحَالِ، وإنْ قَصدَ الاستِقبال، لأنَّ استِدامةَ الإيمان مِن واجِباتِ[1] الإيقان؛ كما قالَ تَعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا﴾؛ أي: اثبُتوا، فإذا أَتى بما يُنافِيها ولَو بالنيَّةِ فقَدْ كفرَ اتِّفاقاً، ولأنَّ قصدَ الكُفرِ يُنافي التَّصديقَ ويُزيلُ التَّحقيقَ، ولأنهُ رِضىً بالكُفرِ، والرِّضا بكُفرِ نَفسهِ كُفرٌ إجْماعاً.

وإنَّما الخِلافُ في كُفرِ غيرِهِ لقَصدِ ضرِّهِ[2]، لا لكَونِ استِحسانِ الكُفرِ في نَفْسهِ، فقَولُ الشَّارحِ القُدسيِّ: الرِّضى بالكُفرِ كُفرٌ عَلى المُرجَّحِ، ليسَ في محلِّهِ، وقدْ عُلمَ كُفرُهُ بالأَولى فيما إذا نَوى الارتِدادَ في الحالِ، أو بعدَ لحظةٍ كما لا يَخفَى.

ثمَّ اعلمْ أنَّ قَصدَ الكُفرِ كفرٌ، وهُو غَيرُ معفوٍّ بالإجْماعِ؛ لأنَّ اللهَ سُبحانهُ يعفُو عمَّا دُونَ الشِّركِ لا عنِ الشِّركِ بلا نزاع، بخِلافِ قصدِ السَّيئةِ فإنهُ سَيئةٌ، ولكنَّها مَعفوَّةٌ بوعدِ اللهِ سُبحانهُ؛ لقَولهِ: «مَن همَّ بسَيئةٍ فلمْ يَعمَلها لمْ يُكتبْ عَليهِ شيءٌ، فإنْ عمِلها كُتبتْ عَليهِ سَيئةٌ واحِدةٌ»[3].

وهَذا عندَ أهلِ السُّنةِ، وقالتِ المُعتزلةُ والخَوارجُ: لَيستْ معفوَّةً؛ كالهمِّ بالكُفرِ.

ثمَّ الهمُّ الَّذي لم يُكتبْ عَليهِ ما خَطرَ ببالهِ ولم يَعزِمْ عَلى ارتِكابهِ، وإلَّا فالمُحقِّقونَ عَلى أنهُ يُكتبُ عَليهِ، لكنْ معَ هَذا قابلٌ أن يعفوَ اللهُ عنهُ، وأنهُ تحتَ المَشيئةِ، بخِلافِ قصدِ الكُفرِ وعَزمهِ.

---

(١) في «و»: «لأن استدامة الأعمال من موجبات».

(٢) في «ف»: «ضيره».

(٣) رواه البخاري (٧٥٠١)، ومسلم (١٢٨) و(١٣٠)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عنه.

وأما خَطراتهُ فلا تضرُّ كما يُشيرُ إليهِ حَديثُ: «وهَذا صَريحُ الإيمانِ»[١] أو: «مَحضهُ»[٢]، والحمدُ للهِ الَّذِي ردَّ أمرَ الشَّيطانِ إلى الوَسوسةِ.

ولفظُ الكُفرِ مِن غَيرِ اعتِقادٍ بطوعٍ ردُّ دِينٍ باغتِفالِ

الباءُ في (بطوعٍ) للمعيَّةِ، وفي (باغتِفالِ) للسَّببيَّةِ، و(ردُّ) مَرفوعٌ عَلى أنهُ خَبرٌ لـ (لفظُ).

والمَعنَى: أنَّ إجْراءَ لَفظِ الكُفرِ ومَبناهُ على اللِّسانِ مِن غَيرِ اعتِقادِ اللَّافظِ بمَعناهُ معَ طَواعِيتِهِ وعَدمِ كَراهِيتِهِ النَّاشئةِ عَن مُوجبِ إكراهٍ لِذَلكَ الكَلامِ حالَ كَونهِ مُلْتبِساً بالغَفلةِ عَن ذَلكَ المَرامِ ردٌّ لِدِينِ الإسْلامِ، وخُروجٌ عَن دائرةِ الأحكامِ، وهَذا ما عَليهِ أئمَّةُ الحَنفيَّةِ؛ لِـمَا سبقَ مِن أنَّ المُختارَ عِندَ بَعضهِمْ أنَّ الإيمانَ هُو التَّصديقُ والإقرارُ، فبإجراءِ الكُفرِ عَلى اللِّسانِ يتبدَّلُ الإقْرارُ بالإنكارِ، وذَلكَ كُفرٌ عندَ العُلماءِ الأبرارِ.

وقالَ شارحٌ حَنفيٌّ: يكفرُ عِندَ عامَّةِ العُلماءِ، ولا يُعذرُ بالجَهلِ، وقالَ بَعضُهمْ: لا يكفُرُ ويُعذرُ بالجَهلِ. ثمَّ قالَ: والأصحُّ أنهُ لا يكفرُ وعَليهِ الفَتوى، انتهى.

والظَّاهرُ أنَّ هَذا إذا تكلَّمَ بكَلمةٍ عَالماً أنَّها كَلمةُ كفرٍ غَيرَ مُعتقدٍ لمَعناها، أمَّا مَن تَكلَّمَ بكلِمةِ كُفرٍ ولَمْ يَدرِ أنَّها كَلمةُ كُفرٍ، ففِي «فتاوَى قاضِيخانَ» حِكايةُ خِلافٍ مِن غَيرِ تَرجيحٍ، حَيثُ قالَ: قيلَ: لا يكفرُ لعُذرهِ بالجَهلِ، وقيلَ: يكفرُ ولا يُعذَرُ بالجَهلِ[٣].

وقالَ العزُّ ابنُ جَماعةَ: اختُلفَ في التَّلفظُ بالكُفرِ مِن غَيرِ اعتِقادٍ ولا إكْراهٍ، فقِيلَ: يكفرُ بذَلكَ، وقيلَ: لا؛ فلو كانَ عَن إكراهٍ فلا كُفرَ اتِّفاقاً، انتهى.

ومَفهومُ كلامهِ: أنَّهُ إذا كانَ عَن اعتِقادٍ كَفَرَ اتِّفاقاً كما ذَكرهُما الشَّارحُ القُدسيُّ

---

(١) رواه مسلم (١٣٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عنه.

(٢) رواه مسلم (١٣٣) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عنه.

(٣) انظر: «فتاوى قاضيخان» (٣/ ٣٦٢).

عنهُ بالمعنَى دُونَ المَبنَى، ويُؤيِّدهُ قَولهُ تَعالى: ﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [النحل: ١٠٦].

ثمَّ في إطلاقِهِ الإكْراهَ نَظرٌ لا يَخفَى؛ ففِي «فَتاوى قاضِيخانَ» تفصيلٌ حَسنٌ، وهو: أنهُ إنْ أكرِهَ بقَيدٍ أو حَبسٍ فتلفَّظَ لذَلكَ كَفرَ، أو بقَتلٍ أو إتْلافِ عُضوٍ أو ضَربٍ مُؤلمٍ فتَلفَّظَ لذَلكَ وقَلبهُ مُطمئنٌّ بالإيمانِ لا يكفرُ استِحساناً[1].

يعنِي: وكانَ القِياسُ أنْ يكُونَ كُفراً؛ لأنهُ إنكارٌ مُبطِلٌ لِـمَا سَبقَ عنهُ مِن إقْرار.

ثمَّ مِن فُروعِ الارتِدادِ: أنهُ يُبطلُ أعمالَهُ الصَّالحةَ، وتَقعُ الفُرقةُ بَينهُ وبَينَ امرَأتِه، ولو جدَّدَ الإيمانَ، بخِلافِ مَذهبِ الشَّافعيِّ فإنَّهُ لا يُبطِلُها إلَّا بالمَوتِ عَلى الكُفرِ، ففي مَذهبِنا يَجبُ عَليهِ إعادةُ حِجَّةِ الإسْلامِ لأنَّ وَقتَ الحجِّ مُمتدٌّ إلى آخرِ العُمرِ، وكذا إذا أسلَمَ في آخِرِ الوَقتِ وقدْ ارتدَّ في أوَّلِهِ بعدَ أداءِ صَلاتِه، فإنهُ تَجبُ إعادةُ تلكَ الصَّلاةِ، وأمَّا قضاءُ الصَّلواتِ ونَحوِها الواقعةِ في أيَّامِ الارتِدادِ فلا يجِبُ اتِّفاقاً.

ولا يُحكَمْ بكفرٍ حالَ سُكرٍ ... بما يَهْذِي ويَلغُو بارتِجالِ

(لا) نَاهيةٌ، و(يُحكَمْ) بصِيغةِ المَجهُولِ، وقيلَ بالمُثناةِ الفَوقيَّةِ خِطاباً، وفي نُسخةٍ بصِيغةِ المُتكلِّمِ، ونُصبَ (حالَ) عَلى الظَّرفِ، و(ما) مَصدريَّةٌ و(يَهْذِي) بفَتحِ المُضارِعةِ وكسرِ ذالِهِ المُعجَمةِ مِن الهَذيانِ، وهُو الكَلامُ السَّاقطُ الاعتِبارِ في مَيدانِ البَيانِ، وفي مَعناهُ اللَّغوُ فإنهُ الكَلامُ البَاطلُ.

والارتِجالُ بالجِيمُ: هُو القَولُ بَديهةً مِن غَيرِ أنْ يكُونَ لهُ مِن قَبْلِهِ تَهيئةٌ ورَوِيَّةٌ، وباؤُهُ مُتعلِّقٌ بـ(يهذِي) أو (يَلغُو)، وفاعلُهما السَّكرانُ فإنَّ المَذكُورَ معنًى كالمَذكُورِ مَبنًى.

---

(١) المصدر السابق.

والمَعنَى: أنهُ لا يُحكَمُ بكُفرِ إنسانٍ بسَببِ ما يجرِي عَلى لِسانهِ مِن كَلمةِ الكُفرِ حالَ سُكرهِ دُونَ تأمُّلٍ في أمرِهِ، والنَّاظمُ أطلَقهُ.

وفي «فتاوى قاضِيخانَ» تَفصيلهُ، حَيثُ قالَ: فإنْ كانَ يَعرِفُ الخَيرَ مِن الشرِّ، والسَّماءَ مِن الأرْضِ، فيُحكَمُ بكُفرِهِ؛ وإلَّا فلا[1].

وذَهبَ ابنُ جَماعةَ وشَارحٌ مِن الحَنفيَّةِ إلى إطْلاقِهِ وعَدمِ تَكفِيرهِ مِن غَيرِ نظرٍ إلى اختِلافِ حالهِ، قيلَ: وهُو المَشهورُ عَن الحَنفيَّةِ بدَليلِ أنَّ الإسْلامَ يعلُو ولا يُعلى، عَلى ما وَردَ في «الصَّحيحِ»[2].

ويؤيِّـدهُ أنـهُ قرأ بَعـضُ الصَّحابةِ وهو سَـكرانٌ: أَعْبُدُ مـا تَعبُدونَ، وصارَ سَـبباً لتَحريمِ السُّـكرِ حـالَ الصَّلاةِ.

ونقلَ الشَّارحُ أيضَاً عَن أبي حَنيفةَ أنَّ ردَّةَ السَّكرانِ ردَّةٌ؛ لإتيانهِ بحَقيقَةِ الردَّةِ.

قالَ القُدسيُّ: وهَذا مَذهبُ الشَّافعيِّ.

ونَقـلَ الشَّـارحُ أيضَاً أنَّ السَّـكرانَ هُـو الَّذِي لا يَعـرفُ الرَّجلَ مِن المَـرأةِ عندَ أبـي حَنيفةَ.

ثـمَّ قـالَ: واعلَـمْ أنَّ السُّـكْرَ عَلى نَوعينِ: سُـكرٌ بطَريـقٍ مُباحٍ كشُـربِ الدَّواءِ، والسُّـكرِ بالبِنـجِ وبمـا يتَّخـذُ مِن الحُبوبِ والعَسـلِ، فلا يقـعُ طلاقُـهُ ولا إعتاقُه، ولا

---

(١) انظر: «فتاوى قاضيخان» (٣/ ٣٦٢).

(٢) ذكـره البخـاري تعليقـاً مـن قـول ابـن عبـاس رَضِيَ اللهُ عنهمـا قبـل الحديـث (١٣٥٤)، وروي مرفوعـاً، قـال ابن الملقن فـي «خلاصة البـدر المنيـر» (٢/ ٣٦٢): رواه الدارقطني في «سـننه» من روايـة عائـذ بـن عمـرو المزنـي بإسـناد واه... والطبراني فـي أصغر معاجمـه، وأبو نعيـم والبيهقي فـي كتابيهمـا «دلائـل النبـوة» من روايـة عمر بن الخطـاب... وفي سـنده محمد بن علي بـن الوليد السـلمي البصـري، قـال البيهقـي: الحمـل فيـه على السـلمي، قـال الذهبـي: صـدقَ واللهِ البيهقيُّ، فإنـه حديـث باطل.

يَنفذُ جميعُ تصرُّفاتهِ؛ لأنهُ ليسَ مِن جنسِ اللَّهوِ فصَارَ مِن أقسَامِ المرضِ، وسُكرٌ بطَريقٍ مَحظورٍ كشُربِ الخَمرِ والنَّبيذِ، فيَلزمهُ أحكامُ الشَّرعِ، ويَنفذُ تصرُّفاتهُ كلُّها إلَّا الردَّةَ استِحساناً.

ومَا المَعدُومُ مَرئيًّا وشَيئاً لِفقهٍ لاحَ في يُمْنِ الهِلالِ

(ما) بمَعنى: لَيسَ، والمُرادُ بالفِقهِ هُنا: الفَهمُ، ويصحُّ أنْ يُرادَ بهِ الدَّليلُ، واللَّامُ فيهِ للتَّعليلِ، وهُو مُتعلِّقٌ بمُقدَّرٍ نَحوُ: قُلتَ. و(لاحَ) بمَعنَى: ظَهرَ، واليُمنُ بضمِّ الياءِ: البَركةُ.

والمَعنَى: لَيسَ المَعدُومُ مَرئيًّا للهِ تَعالى، ولا شَيئاً. بمَعنَى أنهُ لا يُطلَقُ عَليهِ أنهُ شَيءٌ مُطلَقاً؛ كقَولهِ تَعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٩]. وهُو لا يُنافِي كونَهُ مُقيَّداً كما قالَ اللهُ تَعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١].

وقلتُ ذَلكَ جازِماً لِـمَا هُنالِكَ؛ لأجْلِ فَهْمٍ ظَهرَ لي ظُهوراً بيِّناً كما في الهلالِ المُبارَكِ الحالِ.

وفي المَسألةِ خِلافُ المُعتزلةِ مُستدِلِّينَ بقَولهِ تَعالى: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١] عَلى خِلافِ أنَّها يَومَ القِيامةِ كما قالَ الحَسنُ والسدِّيُّ، أو قَبلَ يومِ القِيامةِ وهِي من أشْراطِها كما قالَ عَلقمةُ والشَّعبيُّ وابنُ جُريجٍ. وقالَ مُقاتلٌ: تَكونُ قبلَ النَّفخةِ الأُولى.

وأُجيبَ عنهُ: بأنَّ مَعنَى الآيةِ: إنَّ زلزلةَ الساعةِ تكونُ شَيئاً عَظيماً عِندَ وُجودِها، وبأنَّها لَمَّا كانَتْ أمراً مُتحقِّقَ الوُقوعِ في عِلْمهِ سُبحانَهُ صارَتْ كأنَّها مَوجُودةٌ في الحَالِ، واللهُ أعلَمُ بالأحْوال.

قيلَ: والتَّحقيقُ في هَذهِ المَسألةِ ما ذَهبَ إلَيهِ المُحقِّقونَ: مِن أنَّ الشَّيئيَّةَ تُرادفُ الوُجودَ، والعَدمَ يُرادِفُ النَّفيَ، فالحُكمُ بكَونِ المَعدومِ لَيسَ بشيءٍ ضَروريٌّ.

ويُؤيِّدهُ ما حكَى شَارحُ «المَواقِفِ»: مِن أنَّ أهلَ اللُّغةِ في كلِّ عَصرٍ يُطلِقونَ لَفظَ الشَّيءِ عَلى المَوجُودِ، حتَّى لَو قيلَ لهمْ: المَوجُودُ شيءٌ، تَلقَّوهُ بالقَبولِ، ولَو قِيلَ: لَيسَ بشَيءٍ، قابَلوهُ بالإنكَارِ، انتَهى.

وقيلَ: النِّزاعُ لَفظيٌّ فإنَّ مُرادَهمْ بالمَعدُومِ: الشَّيءُ الثَّابتُ المُتحقِّقُ نَفيُهُ.

ثمَّ اعلَمْ أنَّ هَذهِ المَسألةَ مِن أشْهرِ مَسائلِ الخَلافِ بينَ أهلِ السنَّةِ والمُعتزِلةِ، إلَّا أَّن مَحلَّ الخِلافِ المَعدُومُ البَسيطُ المُمكنُ الوُجودِ، وأمَّا المَعدُومُ المُمتَنعُ الوُجودِ لذَاتهِ ـ كاجتِماعِ الضدَّينِ ـ فلَيسَ شَيئاً، ولا يُرى بلا خِلافٍ.

وقالَ العزُّ بنُ جَماعةٍ: اشتَملَ هَذا البَيتُ عَلى قاعِدتينِ:

الأُولى: أنَّ اللهَ تَعالى هَل يَرى المَعدُومَ أم لا؟ فمَذهبُ الحَنفيَّةِ الثَّاني، ومَذهبُ المُعتزِلةِ الأوَّلُ.

والثَّانيةُ: أنَّ المَعدُومَ هلْ هُو شيءٌ أم لا؟ فمَذهبُ أهلِ السنَّةِ الثَّاني، ومَذهبُ المُعتزِلةِ الأوَّلُ، واللهُ أعلمُ.

وغَيْرانِ المكوَّنُ لا كشَيءٍ مَعَ التَّكوينِ خُذهُ لاكتِحالِ

(غَيرانِ) بكَسرِ النُّونِ: تَثنيةُ غيرٍ، (التَّكوين): الإيجادُ، و(المكوَّن) بفَتحِ الواوِ: المَوجُودُ، وهُما مُتغايرانِ؛ إذ السَّببُ غيرُ المُسبَّبِ، والفِعلُ غيرُ المَفعولِ.

قالَ ابنُ جَماعةَ: وهَذا عندَ أهلِ السُّنةِ خِلافاً للمُعتزلةِ، فإنَّهما شيءٌ واحدٌ عِندهمْ.

ثمَّ الضَّميرُ في (خُذهُ) راجعٌ إلى ما قَالهُ مِن أنَّ المُكوَّنَ والتَّكوينَ مُتغايرانِ، وأكَّدَ ذَلكَ بقَولهِ: (لا كشيءٍ)؛ أي: لا مُتَّحدانِ، وجَعَلَ هَذا القَولَ بمَنزلةِ الكُحلِ؛ لتَنويرهِ عَينَ البَصيرةِ مِن عَمى الجَهلِ بهذِهِ المَسألةِ.

فاعلَمْ أنَّ التَّكوينَ أثْبتهُ عُلماؤنا الحَنفيَّةُ صفةً للهِ تَعالى زائِدةً عَلى القُدرةِ والإرادَةِ، وقالُوا بقِدَمِهِ، وفسَّروهُ بإخراجِ المَعدُومِ مِن العَدمِ إلى الوُجودِ.

والمُـرادُ: مبـدأُ الإخْراجِ لا نَفسُـهُ؛ لأنَّ نَفْـسَ الإخْراجِ وَصـفٌ إضافيٌّ حادثٌ وقَديمٌ.

ونُسبَ قَولُ المُعتزِلةِ إلى الأشعريِّ أيضاً، لكنَّ العلَّامةَ التَّفتازانيَّ ردَّ نِسبةَ ذَلكَ عَلى ظاهِرِهِ إلَيهِ، وحَملَ كلامَهُ عَلى مَحملٍ صَحيحٍ لدَيهِ، فقَالَ: مَن قالَ: إنَّ التَّكوينَ عَينُ المُكوَّنِ، أرادَ أنَّ الفَاعلَ إذا فَعَلَ شَيئاً فلَيسَ هاهُنا إلَّا الفاعِلُ والمَفعُولُ، وأمَّا المَعنَى المعبَّرُ عَنهُ بالتَّكوينِ فهُو أمرٌ اعتِباريٌّ يَحصُلُ في العَقلِ مِن نِسبةِ الفاعِلِ إلى المَفعولِ، ولَيسَ أمراً مُحقَّقاً مُغايِراً للمَفعُولِ في الخَارجِ، ولمْ يُرِدْ أنَ مَفهُومَ التَّكوينِ هُو بعَينهِ مَفهُومُ المُكوَّنِ.

وهَذا خُلاصةُ ما في كلامِهِ مِن شَرحي «المَقاصِدِ» و«العَقائدِ».

وقـدْ سَـبقَ شَـرحُ قَولـهِ: (وفي الأذهـانِ حـقٌّ..) البيـت المَذكور هُنـا عَلى ما في بَعضِ النُّسـخِ.

وإنَّ السُّــحْتَ رِزقٌ مِثــلُ حِــلٍّ وإنْ يكــرَهْ مَقالــي كلُّ قــالِ

(السُّحت) بضمِّ السِّينِ وسُكونِ الحاءِ ويُضمُّ: هُو الحَرامُ، بلْ أَشَدُّهُ، و(الحِلُّ) بكَسرِ الحاءِ: الحَلالُ، و(المَقالُ) مَصدرٌ مِيميٌّ بمَعنَى القَولِ أو المَقولِ.

و(القَالـي): المُبغِـضُ، ومِنـهُ قَولـهُ تَعالـى: ﴿مَاوَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَاقَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣]، وقولُـهُ: ﴿إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ ﴾ [الشعراء: ١٦٨].

والمَعنَى: أنَّ الحَرامَ مَرزُوقٌ مثلُ الحَلالِ؛ لأنَّ الرِّزقَ ما يَسوقهُ اللهُ تَعالى إلى الحَيوانِ ليَنتفِعَ بهِ حَراماً كانَ أو حَلالاً.

وفي المسألةِ خِلافُ المُعتزِلةِ مُستدلِّينَ بأنَّ الرِّزقَ مُستنِدٌ إلَيهِ تَعالى في الجُملةِ، والمُستنِدُ إلَيهِ تعالى يَقبحُ أنْ يكُونَ حَراماً يُعاقَبونَ عَليهِ.

وأُجيبَ: بأنهُ لا قَبيحَ بالنِّسبةِ إليهِ تَعالى؛ لأنهُ يَفعلُ ما يَشاءُ في مِلكهِ، ويَحكُمُ ما يُريدُ في مُلكهِ، وعِقابُهمْ عَلى الحَرامِ لسُوءِ مُباشَرتِهم أسبابَ الأحْكامِ، معَ أنهُ يَلزمُ المُعتزِلةَ أنَّ المُنتفِعَ بالحَرامِ طُولَ الأيَّامِ مِن عُمرِهِ لمْ يَرزُقهُ اللهُ أصْلاً؛ وهُو مُخالفٌ لقَولِهِ تَعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦].

ثمَّ اعلَمْ أنَّ هَذا البَيتَ في بَعضِ النُّسخِ مَوجُودٌ دُونَ غَيرهِ.

وفـي الأجْـداثِ عَـن تَوحيـدِ ربِّـي سـيُبْلَى كلُّ شَـخصٍ بالسُّـؤال

(الأجداث) بالجِيمِ والمُثلثةِ: القُبورُ، جَمعُ جَدَثٍ بفَتحتَينِ، و(سيُبْلَى) صِيغةُ مَجهولٍ مِن البَلاءِ بفَتحٍ ومدٍّ بمَعنَى: يُمتحَنُ، وهُو مُتعلِّقُ المَجرُوراتِ كلِّها.

قالَ ابنُ جَماعةَ: يُشيرُ إلى أنَّ سُؤالَ مُنكرٍ ونَكيرٍ حقٌّ يَجبُ الإيمانُ بهِ، وقدْ أجمعَ عَليهِ أهلُ السُّنةِ، خِلافاً للجَهميَّةِ وبَعضِ المُعتَزلةِ، انتَهى.

ومَعنَى البَيتِ: أنَّهُ سيُختَبرُ كلُّ شَخصٍ في قَبرهِ أو مَقرِّهِ بالسُّؤالِ عَن ربِّهِ ودِينهِ ونبيِّهِ، كما وَردَ في الحَديثِ الصَّحيحِ: «فيَقولُ المُؤمنُ: ربِّي اللهُ، ودِيني الإسْلامُ، ونَبيِّي مُحمدٌ ﷺ، ويَقولُ الكافرُ والفاجِرُ: هاه هاه لا أدرِي»[1].

وفي «الخُلاصةِ» و«فَتاوى البزَّازيَّةِ» مِن أئمَّةِ الحنفيَّةِ: إنَّ مَن جُعلَ في تَابوتٍ أيَّاماً ليُنقلَ، ما لمْ يُدفَنْ لمْ يُسأَلْ، وهُو ظَاهرُ الأحادِيثِ، فتأمَّلْ.

أمَا لو[2] أكلَهُ سَبُعٌ فالسُّؤالُ في بَطنهِ كما صرَّحا بهِ.

---

(١) قطعة من حديث البراء الطويل في سؤال القبر، رواه أبو داود (٤٧٥٣). وليس فيه ذكر الفاجر.

(٢) في «و»: «وأما ما».

وأمَّا سُؤالُ الصَّغيرِ فمَنقولٌ عَن السيِّدِ أبي شُجاعٍ مِن الحنفيَّةِ، واعتَمدهُ صَاحبُ «الخُلاصةِ» والبزَّازيُّ في «فَتاويهِ»، وجرَى عَليهِ النسفيُّ في «العُمدةِ»، لكنْ جَزمَ صاحِبُ «البَحرِ» بخِلافهِ؛ وهُو مُقتَضَى قولِ النَّوويِّ في «الرَّوضةِ» و«الفَتاوى»[1].

وتوقَّفَ التاجُ الفاكِهانيُّ في سُؤالِ المجنونِ ونَحوهِ.

وأمَّا الأنْبياءُ عَليهمُ الصَّلاةُ والسَّلامُ فالأصحُّ أنَّهمْ لا يُسألونَ كما جَزمَ به النَّسفيُّ في «بَحرِهِ».

وما وردَ في «الصَّحيحينِ» مِن استِعاذةِ النَّبيِّ ﷺ مِن فِتنةِ القَبرِ وعَذابِهِ أجابَ عَنهُ القاضِي عياضٌ في «شَرحِ مُسلمٍ» بأنَّ ذَلكَ التِزامٌ لحقِّ اللهِ تَعالى وإعْظامِهِ والافتِقارِ إلَيهِ، وليَقتدِي بهِ أُمتهُ، وليُبيِّنَ لهمْ صِفةَ الدُّعاءِ، والمهمِّ منهُ[2].

وأمَّا الجنُّ فمالَ بعضُ المتأخِّرينَ إلى أنهُمْ يُسألُونَ؛ لعَدمِ الأدلَّةِ الشَّاملةِ لهمْ ولغَيرهِمْ.

وأمَّا المَلائكةُ فقَالَ الفَاكِهانيُّ: الظَّاهرُ أنَّهمْ لا يُسألونَ، ومَيلُ القُرطبيِّ إلى خِلافهِ[3]، والأظهرُ الأوَّلُ؛ لِمَا سبقَ مِن أنَّ الأنْبياءَ لا يُسألونَ عَلى الأصحِّ.

ثمَّ قالَ ابنُ عبدِ البرِّ: لا يُسألُ الكافرُ الصَّريحُ؛ بلْ يعذَّبُ مِن غَيرِ سُؤالٍ، وإنَّما السُّؤالُ للمُنافقِ[4]، وخالَفهُ القُرطبيُّ وابنُ القيمِ فقَالا بسُؤالِ كلٍّ مِنهُما[5].

---

(١) انظر: «روضة الطالبين» (٢/ ١٣٨)، و«فتاوى النووي» (ص: ٧٥).

(٢) انظر: «إكمال المعلم» (٢/ ٥٤٣).

(٣) انظر: «تفسير القرطبي» (١١/ ٢٧٩) تفسير قوله تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

(٤) انظر: «التمهيد» لابن عبد البر (٢٢/ ٢٥٢).

(٥) انظر: «تفسير القرطبي» (١٠/ ٦٠) تفسير قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: ٩٢ ـ ٩٣].

هَذا، وقدْ وردَتْ أحاديثُ باستِثناءِ عدَّةٍ فلا يُسألُونَ؛ منهم: الشَّهيدُ، والمُرابطُ يَوماً ولَيلةً في سَبيلِ اللهِ، ومَن ماتَ في يَومِ الجُمعةِ أو لَيلَتها، ومَن قَرأَ سُورةَ المُلكِ في كلِّ لَيلةٍ، والمَبطُونُ، والمُرادُ بالبَطنِ الاستِسقاءُ أو الإسْهالُ قَولانِ للعُلماءِ؛ كما ذَكرهُ القُرطبيُّ[١].

وأمَّا ما ذَكرهُ البُلقينيُّ مِن أنَّ سُؤالَ القَبرِ يكُونُ بالسُّريانِّي، فغَيرُ مَعروفٍ بينَ المُتكلِّمينَ ولا بينَ المُحدِّثينَ.

وذكرَ التِّرمذيُّ وابنُ عبدِ البرِّ أنَّ سُؤالُ القَبرِ مِن خَصائصِ هَذهِ الأُمةِ[٢]، ولعلَّ الحِكمةَ في ذَلكَ أنْ يُعجَّلَ عَذابُهمْ في البَرزخِ فيُوافُونَ القِيامةَ عَن الذُّنوبِ مُمحَّصةً[٣].

وللكفَّارِ والفسَّاقِ يُقضَى ....

بصِيغةِ المَجهولِ مِن القَضاءِ، وفي نُسخةٍ صَحيحةٍ: (بُغضاً) بالغَينِ المُعجَمةِ عَلى أنهُ مَنصوبٌ بالحاليَّةِ؛ أي: مَبغُوضينَ، أو بالعِلِّيَّةِ؛ أي: بُغضَاً مِن اللهِ لهُمْ.

وفي بَعضِ النُّسخِ: (بَعضٍ) بالعَينِ المُهملةِ مَخفُوضاً عَلى أنَّهُ بدلٌ مِن (الفُساقِ) بدَلَ بَعضٍ.

.... **عَذابُ القَبرِ مِن سُوءِ الفِعالِ**

(عَذابُ) مَرفوعٌ عَلى أنهُ نائبُ الفاعِلِ بناءً عَلى نُسخةِ الأصلِ، أو عَلى أنهُ مُبتدأٌ خَبرهُ الجارُّ والمَجرورُ السَّابقُ عَليهِ؛ للإشَارةِ إلى حَصرِ العَذابِ المَذكُورِ في الكفَّارِ وبَعضِ الفجَّارِ.

---

(١) انظر: «التذكرة» للقرطبي (ص: ٤٢٥).

(٢) انظر: «التمهيد» لابن عبد البر (٢٢/ ٢٥٣).

(٣) كتب فوقها في «د»: «أي: مطهرة».

و(الفِعال) بكسرِ الفاءِ: جَمعُ فِعْلٍ، وأمَّا بالفَتحِ فمَصدرٌ؛ كـ: ذَهبَ ذَهاباً، وقيل: يُستَعملُ[1] بالكَسرِ للشرِّ وبالفتحِ للخَيرِ.

والحاصِلُ: أنهُ يجِبُ اعتِقادُ أنَّ عذابَ القَبرِ حقٌّ واقعٌ للكفَّارِ، وثابِتٌ لبَعضِ الفجَّارِ ممَّنْ أرادَ اللهُ تَعذِيبَهُ في تِلكَ الدَّارِ؛ لسُوءِ فِعالهِمْ وقُبحِ حالهِمْ.

وقدْ أجمعَ أهلُ السنَّةِ عَلى ذَلكَ ففِي «الصَّحيحَينِ»: «عذابُ القَبرِ حقٌّ»[2]، ويُؤيِّدهُ قولُهُ تَعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗا﴾ الآيةَ [غافر: ٤٦].

وفي المَسألةِ خِلافُ المُعتزِلةِ والجَهميَّةِ والرَّافضةِ.

وزِيدَ هُنا بَيتٌ في بَعضِ الشُّروحِ وهُو قولهُ:

دُخولُ النَّاسِ في الجنَّاتِ فَضلٌ ... مِنَ الرَّحمنِ يا أهلَ الأمالي

(الأمالي): جمعُ أَمَلٍ، ولَو قالَ: (يا أهلَ المَعالي)، لخلَصَ مِن صُورةِ الإيْطاءِ ولو لمْ يَقعْ عَلى التَّوالي.

والمَعنَى: أنَّ دُخولَ المُؤمنِ في الجنَّةِ ليسَ بمُجرَّدِ أعمالهِ الصَّالحةِ؛ بلْ بفَضلِ اللهِ وكَرمهِ؛ لقَولهِ عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «لنْ يَدخلَ أحدُكمْ الجنَّةَ بعَملِهِ» قالُوا: ولا أنتَ يا رَسولَ اللهِ! قالَ: «ولا أنا إلَّا أنْ يتغمَّدَني اللهُ برَحمتِهِ»[3]، وهُو لا يُنافي قَولَهُ تَعالى: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢] سَواءٌ قيلَ بأنَّ الباءَ للسَّببيَّةِ أو البَدليةِ، خِلافاً للمُعتزِلةِ في هَذهِ المَسألةِ؛ حَيثُ يَقولُونَ بإيجابِ إثابةِ المُطيعِ وعِقابِ العاصِي.

ونَحنُ نَقولُ: لا يَجبُ عَلى اللهِ سبحانهُ شيءٌ، وإنَّما أدخَلَهم الجنَّةَ بفَضلِهِ، كما

---

(١) في «و»: «كذهب وذهاب وقد يستعمل».

(٢) رواه البخاري (١٣٧٢)، ومسلم (٥٨٦)، من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عنها.

(٣) رواه البخاري (٥٦٧٣)، ومسلم (٢٨١٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عنه.

أنَّ الكفارَ أدخلَهمْ النَارَ بعَدْلهِ؛ نعمْ الدَّرجاتُ والدَّركاتُ بحَسبِ اختِلافِ الحَسناتِ وتَفاوُتِ السَّيئاتِ، والخُلودُ فيهِما بواسِطةِ النيَّاتِ، ولذا قِيلَ: النيَّاتُ بمَنزلةِ الأرْواحِ، والأعْمالُ في مَرتبةِ الأشباحِ.

حِسابُ النَّاسِ بعدَ البعثِ حقٌّ فكُونوا بالتحرُّزِ عَن وَبالِ

الوَبالُ بالفَتحِ: الإثمُ الَّذِي كانَ مِن قِبَلِ العَبدِ كالقَتلِ والظُّلمِ ونَحوِهما.

والمَعنَى: إذا كانَ حِسابُ جَميعِ النَّاسِ حقَّاً ثابِتاً فكُونُوا مُحترِزينَ احتِرازاً شَديداً عَن حُقوقِ العِبادِ خُصوصَاً؛ لأنَّ ما كانَ بَينهُ سُبحانهُ وبَينَ عِبادهِ يُرجى منهُ العَفو، كذا قالهُ بَعضُ الشرَّاحِ.

والأظهرُ أنَّ المُرادَ بالوَبالِ: شدَّةُ الأثقالِ مِن ذُنوبِ الأعْمالِ، أعمُّ مِنْ أنْ يكُونَ مِن حُقوقِ اللهِ أو حُقوقِ العِبادِ؛ لِمَا في «الصَّحيحَينِ» أنهُ علَيهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ مرَّ بقَبرينِ فقَالَ: «إنَّهما ليُعذبانِ..» الحَديثَ[١].

وأشارَ النَّاظمُ إلى حقِّيَّةِ بعثِ الخَلقِ مِن القُبورِ في يَومِ الحَشرِ والنُّشورِ.

ثمَّ مِن الأدلَّةِ عَلى ثُبوتِ الحِسابِ قَولُهُ تَعالى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٨]، وقولهُ: ﴿كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء: ١٤]، وقولهُ تَعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧]، إلى غيرِ ذَلكَ مِن الآياتِ والأخْبارِ.

ومُقتضى ما نَقلَ ابنُ عبدِ البرِّ، والبزَّازيُّ[٢] مِن تَكليفِ الجنِّ اتِّفاقاً، وأنَّ لهمْ ثَواباً وعِقاباً: أنَّهمْ يُحاسَبونَ كالإنْسِ[٣]، فكأنَّ الناظِمَ ذهبَ إلى أنَّ الجنَّ في الأحْكامِ

---

(١) رواه البخاري (٢١٨)، ومسلم (٢٩٢)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عنهما.

(٢) في «ف»: «والرازي».

(٣) انظر: «التمهيد» لابن عبد البر (١٦/ ٢٦٧).

تابعٌ للإنْسِ، أو مالَ إلى تَوقُّفِ أبي حَنيفةَ في أمرِ ثَوابهمْ المُترتِّبِ عَلى حِسابهمْ، معَ الإجْماعِ عَلى تحقُّقِ عِقابِ الكَفرةِ مِنهُمْ، أو تَبِعَ بعضَ اللُّغويِّينَ في أنَّ الجنَّ داخِلونَ في مسمَّى النَّاسِ.

وأمَّا المَلائكةُ فقَدْ أخرجَ ابنُ أبي حاتمٍ عَن عَطاءِ بنِ السَّائبِ أنهُ قالَ: أوَّلُ مَن يحاسَبُ جِبريلُ؛ لأنهُ كانَ أمِينَ اللهِ في وَحيِهِ إلى رُسلهِ[1].

لكنْ أخرجَ أبو الشَّيخِ بنُ حيَّانَ عَن أبي سِنانَ قالَ: اللَّوحُ المَحفُوظُ معلَّقٌ بالعرشِ، فإذا أرادَ اللهُ أنْ يُوحيَ بشيءٍ كَتبَ في اللَّوحِ، فيَجيءُ اللَّوحُ حتَّى يَقرعَ جَبهةَ إسرافِيلَ، فيَنظرُ فيهِ، فإنْ كانَ إلى أهلِ السَّماءِ دَفعهُ إلى مِيكائيلَ، وإنْ كانَ إلى أهلِ الأرْضِ دَفعهُ[2] إلى جِبريلَ؛ فأوَّلُ ما يُحاسبُ يَومُ القِيامةِ اللَّوحُ[3]، يُدعَى بهِ تُرْعَدُ فرائصُهُ، فيُقالُ لهُ: هلَ بلَّغتَ؟ فيَقولُ: نعمْ، فيُقالُ: مَن يَشهدُ لكَ؟ فيَقولُ: إسْرافيلُ فيدعى إسرافيل تُرْعَدُ فرائِصُهُ، فيُقالُ: هلْ بلَّغكَ اللَّوحُ؟ فإذا قالَ: نعمْ؛ قالَ اللَّوحُ: الحمدُ للهِ الَّذي نجَّاني مِن سُوءِ الحِسابِ. ثمَّ كذَلكَ[4].

وأخرجَ أيضاً عَن وُهَيبِ بنِ الوَردِ قالَ: إذا كانَ يومُ القِيامةِ دُعيَ إسرافِيلُ تُرعدُ فَرائصُهُ، فيُقالُ: ما صنَعتَ فيما أدَّى إلَيكَ اللَّوحُ؟ فيَقولُ: بلَّغتُ جِبريلَ؛ فيُدعَى جِبرائيلُ تُرعدُ فَرائصهُ؛ فيُقالُ: ما صَنعتَ فيما بلَّغكَ إسْرافيلُ؟ فيَقولُ: بلَّغتُ الرُّسلَ؛ فيُؤتَى بالرُّسلِ فيُقالُ: ما صَنعتُمْ فيما أدَّى إليكُمْ جِبريلُ؟ فيَقولُونَ: بلَّغنا النَّاسَ، وهُو قَولهُ تَعالى: ﴿ فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [الأعراف: ٦][5].

---

(١) في «و»: «رسول الله».

(٢) في «و»: «رفعه» في الموضعين.

(٣) في «و»: «اللوح المحفوظ».

(٤) رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٢/ ٧٠٤)، وقوله: «ثم كذلك» وقعت في بداية الخبر اللاحق له، فلعل ذكرها سهو أو سبق قلم.

(٥) رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٢/ ٧٤٥).

هَذا ورَوى مُسلمٌ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «لتُؤدُّنَّ الحُقوقَ إلى أهلِها يومَ القِيامةِ حتَّى يُقادَ للشَّاةِ الجَلْحَاءِ مِن الشَّاةِ القَرْناءِ»[1].

ورَوى الإمامُ أحمدُ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «يُقتصُّ للخَلقِ بَعضِهمْ مِن بَعضٍ، حتَّى للجَمَّاءِ مِن القَرْناءِ، وحتَّى للذرَّةِ مِن الذَّرةِ»[2].

وقالَ: «ليَختصِمنَّ كلُّ شيءٍ يَومَ القِيامةِ، حتَّى الشَّاتانِ فيما انتَطحتَا»[3].

قالَ المُنذريُّ في الحَديثِ الأوَّلِ: رُواتهُ رُواةُ الصَّحيحِ، وفي الثَّاني: إسنَادهُ حَسنٌ.

وقالَ الجَلالُ المحلِّيُّ: قضيَّةُ هَذهِ الأحادِيثِ أنْ لا يَتوقَّفَ القِصاصُ يَومَ القِيامةِ عَلى التَّكليفِ والتَّميزِ، فيُقتصُّ مِن الطِّفلِ لطِفلٍ وغَيرهِ.

قلت: وكَذا المَجنُونُ، واللهُ أعلَمُ.

وقدْ حَكى الإمَامُ بدرُ الدِّينِ الشِّبليُّ الحَنفيُّ في كِتابهِ: «آكامُ المَرجانِ في أحكامِ الجانِ» أنهُ اختُلفَ في دُخولِ الجنِّ الجنَّةَ عَلى أربَعةِ أقوالٍ؛ أحدُها: نَعمْ، الثَّاني: لا، بلْ يَكونُونَ في ربَضِها، الثَّالثُ: أنَّهمْ عَلى الأعرافِ، الرَّابع: الوَقفُ. وحَكى القَولَ بدُخولهمْ عَن أكثرِ العُلماءِ.

وعن مُجاهدٍ: أنَّهمْ إذا دَخلُوا الجنَّةَ لا يأكُلونَ فيها ولا يَشرَبونَ، ويُلهَمونَ مِن التَّسبيحِ والتَّقديسِ ما يجِدهُ أهلُ الجنَّةِ مِن لذَّةِ الطَّعامِ والشَّرابِ، واللهُ أعلمُ بالصَّوابِ.

وذهبَ الحارثُ المُحاسبيُّ إلى أنَّا نَراهُمْ إذ ذاكَ وهُم لا يَرونَنا، عَكسَ ما كانُوا عَليهِ في الدُّنيا[4].

---

(١) رواه مسلم (٢٥٨٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عنه.

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٣٦٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عنه.

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٣٩٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عنه.

(٤) انظر: «آكام المرجان في أحكام الجان» (ص: ٩٢ ـ ٩٣).

ويُعطَى الكُتبُ بَعضاً نحوَ يُمنَى وبَعضاً نَحوُ ظَهرٍ والشِّمالِ

(الكُتبُ) بضمَّتينِ: جَمعُ كتابٍ، وخُفِّفَ هاهُنا للضَّرورَةِ، والمُرادُ بها: صَحائفُ الأعْمالِ الَّتِي كتَبها الحَفظةُ في أيَّامِ حَياتِهِمْ، وهُو مَرفُوعٌ عَلى نِيابةِ الفاعلِ.

و(بعضاً) نَصبٌ عَلى أنهُ مَفعولٌ ثانٍ، وكانَ الأظهرُ أنْ يَرفعَ (بعض) ويَنصبَ (الكُتب)؛ لأنَّ ذَوي العُقولِ أولى بأنْ يكُونوا المَفعُولَ الأوَّلَ، وليُوافقَ قَولَهُ تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ﴿٩﴾ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ﴿١٠﴾ فَسَوْفَ يَدْعُواْ ثُبُورًا ﴿١١﴾ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا﴾ [الانشقاق: ٧ ـ ١٢] وفي آيةٍ أُخرَى: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ﴾ [الحاقة: ٢٥]، والجَمعُ بَينهُما بأنهُ يُعطَى بشِمالهِ مِن وَراءِ ظَهرهِ، واختُلفَ في كَيفيَّتِهِ:

فقِيلَ: تُلوَى يدُهُ اليُسرى مِن صَدرهِ إلى خَلفِ ظَهرهِ ثمَّ يُعطَى كتابَهُ.

وقيلَ: تُنزَعُ يده اليُسرَى مِن صَدرهِ إلى خَلفِ ظَهرِهِ ثمَّ يُعطَى كِتابهُ.

وقِيلَ غَيرُ ذَلكَ، واللهُ أعلمُ بما هُنالكَ.

وقد أغربَ الشَّارحُ القُدسيُّ فيما أعرَبَ حَيثُ قالَ: إنَّ (بعضَاً) حالٌ، والمفعولُ الثَّاني مقدَّرٌ؛ أي: النَّاسِ أو المُكلَّفينَ أو نَحو ذَلكَ.

وحقٌّ وَزنُ أعمالٍ وجَريٌ عَلى مَتنِ الصِّراطِ بلا اهتِبالِ

أي: وزنُ الأعمالِ حقٌّ؛ لقَولهِ تَعالى: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ ۚ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٨﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ٨ ـ ٩].

والميزانُ عِبارةٌ عمَّا يُعرفُ بهِ مَقاديرُ الأعْمالِ، وما يَترتَّبُ عَليهِ مِن العَدلِ والفَضلِ بحَسبِ تَفاوتِ الأحوالِ، والعَقلُ قاصرٌ عَن إدْراكِ كَيفيَّتِهِ وتصوُّرِ ماهيَتِهِ؛

لأنَّ الأعمالَ أعراضٌ يَستحيلُ بَقاؤها، فلا يُوصَفُ بالخفَّةِ والثِّقلِ أجزاؤها، لكنْ لمَّا وَردَ الدَّليلُ عَلى ثُبوتِهِ وَجبَ اعتِقادُ حَقيَّتِهِ مِن غَيرِ اشتِغالٍ بكَيفيَّتِهِ، فإنهُ سُبحانهُ قادِرٌ عَلى أنْ يُعرِّفَ عِبادَهُ مَقاديرَ أعمالِهِمْ بأيِّ طَريقٍ أرادَهُ.

وقدْ وَردَ أنَّ المَوزُونَ صَحائفُ الأعمالِ كما يدلُّ عَليهِ حَديثُ البِطاقةِ الَّتِي فيها كَلمةُ التَّوحيدِ والبَسملةِ[١]، وذهبَ بعضُهمْ إلى أنَّ الأعمالَ تُجسَّدُ وتُجسَّمُ بحَسبِ تَفاوتِ الأحوالِ، ثمَّ تُوزنُ ليعرِفَ الخلقُ ما لهمْ مِن النَّوالِ والوَبالِ.

وذَهبَ كَثيرٌ مِن المُفسِّرينَ إلى أنهُ مِيزانٌ حَقيقِيٌّ لهُ لسانٌ وكفَّتانِ، وأسنَدهُ اللَّالكائيُّ في كتابِ «شَرحِ السنَّةِ» لهُ إلى كلٍّ مِن سلمانَ الفارِسيِّ والحَسنِ البَصريِّ[٢].

ورَوى ابنُ جريرٍ واللَّالِكائيُّ عَن حُذيفةَ مَرفُوعاً: أنَّ صاحِبَ المِيزانِ يومَ القِيامةِ جِبريلُ عَليهِ السَّلامُ[٣].

وأشارَ النَّاظمُ بقَولِهِ: (وزنُ أعمالٍ) إلى أنَّ الوَزنَ مُختصٌّ بالأعمالِ الظَّاهرةِ كما نَقلهُ القُرطبيُّ في «تَذكِرتِهِ» عَن الحَكيمِ التِّرمذيِّ[٤]، وأنَّ الإيمانَ لا يُوزنُ إذ لا مُوازنَ لهُ، فإنهُ لا ضدَّ لهُ إلَّا الكُفرُ، ومُحالٌ وَزنهُ.

ثمَّ الصِّراطُ جِسرٌ مَمدودٌ عَلى مَتنِ جهنَّمَ ـ وفي رِوايةٍ: على ظَهرِ جهنَّمَ ـ أدقُّ مِن الشَّعرِ، وأحدُّ مِن السَّيفِ[٥]، يمرُّ عَليهِ جَميعُ الخَلقِ، فيَجوزهُ أهلُ الجنَّةِ، وتَزِلُّ بهِ

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٢١٣)، والترمذي (٢٦٣٩)، وابن ماجه (٤٣٠٠)، من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللهُ عنهما. قال الترمذي: حسن غريب.

(٢) رواه اللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (٢٢٠٨) عن سلمان، و(٢٢١٠) عن الحسن.

(٣) رواه الطبري في «التفسير» (١٠/ ٦٩)، واللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (٢٢٠٩).

(٤) انظر: «التذكرة» (ص: ٧٢٩).

(٥) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٦/ ١١٠) من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عنها. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٣٥٨ ـ ٣٥٩): رواه أحمد، وفيه ابن لهيعة، وهو ضعيف وقد وثق، وبقية رجاله رجال الصحيح.

أقدامُ أهلِ النَّارِ؛ كما قالَ تَعالى: ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ۝ ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ﴾ [مريم: ٧١ ـ ٧٢].

وفي «الصَّحيحَينِ»: أنَّ المُؤمنينَ يمرُّونَ عَليهِ سِراعاً كطَرفِ العَينِ وكالبرقِ وكالرِّيحِ وكأجَاويدِ الخيل والركاب(١)، وإلى هَذا أشارَ النَّاظمُ بقَولهِ: (وجريٌ) إلَّا أنَّ هَذا الجريَ لا يحصُلُ لكلِّهمْ، فكانَ الأنسَبَ أنْ يَقولَ: (ومرٌّ) بمَعنى مُرورٍ.

وقولهُ: (بلا اهتِبالِ) أي بلا كذبٍ وافتراءٍ، أو: بلا اعتِمادٍ عَلى شيءٍ، ففِي «القَاموسِ»: اهتَبلَ: كذَبَ كَثيراً، وعَلى ولدهِ: اتَّكلَ(٢).

وأمَّا ما ذكرهُ القُدسيُّ مِن أنَّ المُرادَ بهِ ثقلُ البَدنِ، وما قالهُ غيرُهُ بأنهُ بمعنَى النَّقصِ، فغَيرُ ظاهرٍ في المعنَى كما لا يَخفَى.

ثمَّ هُو متعلِّقَ بـ (جريٌ) أو بخَبرهِ وهوَ: حقٌّ، المقدَّرُ، أو بـ (حقٌّ) مُطلَقاً، ولا يَبعدُ أنْ يكُونَ هو خبرَ (جريٌ).

وفي الجُملةِ ردٌّ عَلى المُعتزِلةِ في إنْكارِهمْ كلّاً مِن المِيزانِ والصِّراطِ مُستدلِّينَ بأدلَّةٍ واهِيةٍ يستحقُّونَ بِهِ أنْ يُعذَّبوا في نارٍ حَاميةٍ.

ومَرجوٌّ شَفاعةُ أهلِ خيرٍ ... لأصحَابِ الكبائرِ كالجِبالِ

صِفةٌ لـ (الكَبائرِ)؛ أي: الذُّنوبِ الثِّقالِ أمثالِ الجِبالِ، والخيرُ كلُّهُ مَجموعٌ في أربعةٍ: النَّظرُ والحَركةُ والنُّطقُ والصَّمتُ، فكلُّ نظرٍ لا يكُونُ في عِبرةٍ فهو غَفلةٌ، وكلُّ حَركةٍ لا تكُونُ في عِبادةٍ فهو فَترةٌ، وكلُّ نطقٍ لا يكُونُ في ذكرٍ فهُو لغوٌ، وكلُّ صمتٍ لا يكُونُ في فكرٍ فهُو سَهوٌ.

---

(١) في هامش «ف»: «أي الإبل». والحديث رواه البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣)، من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللهُ عنه.

(٢) انظر: «القاموس» (مادة: هبل).

والمعنَى: شفاعةُ أهلِ الخيرِ مِن الأنْبياءِ والأولياءِ لأهلِ الذُّنوبِ الكَبائرِ ـ فضْلاً عَن الصَّغائرِ ـ مَرجوٌّ.

والمُرادُ بالكَبائرِ هُنا: ما عَدا الشِّركِ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]؛ أي: بالشَّفاعةِ وغَيرِها.

فَروى التِّرمذيُّ وغَيرُهُ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «شَفاعتِي لأهلِ الكَبائرِ مِن أُمتِي»[١]، وفيهِ ردٌّ عَلى المُعتزلةِ حَيثُ لم يقُولُوا بالشَّفاعةِ إلَّا في علوِّ الدَّرجةِ، معَ قَولهم: إنَّ أهلَ الكَبائرِ مُخلَّدونَ في النَّارِ.

وفي «سُننِ» ابنِ ماجَه عن عُثمانَ بنِ عفَّانَ رَضيَ اللهُ عنهُ مَرفُوعاً: «يشفعُ يومَ القِيامةِ ثلاثةٌ: الأنْبياءُ، ثمَّ العُلماءُ، ثمَّ الشُّهداءُ»[٢].

واعلَمْ أنَّ قولهُ: (مرجوٌّ) يُوهمُ أنَّ الشَّفاعةَ ظنِّيَّةٌ، ولَيسَ كذَلكَ، بلْ هِي قَطعيَّةٌ؛ لوُرودِ أحادِيثَ مُشتَهرةٍ كادَتْ أنْ تكُونَ مُتواترةً.

وقالَ ابنُ جَماعةَ: النَّاسُ عَلى قِسمينِ: مُؤمنٍ وكافرٍ، فالكافرُ في النَّارِ إجْماعاً، والمُؤمنُ على قسمَينِ: طائعٍ وعاصٍ؛ فالطَّائعُ في الجنَّةِ إجْماعاً، والعاصِي عَلى قسْمينِ: تائبٍ وغَيرِه؛ فالتَّائبُ في الجنَّةِ إجْماعاً، وغيرُ التَّائبِ في مَشيئةِ اللهِ تَعالى.

---

(١) رواه أبو داود (٤٧٣٩)، والترمذي (٢٤٣٥)، من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عنه. قال الترمذي: حسن صحيح.

(٢) رواه ابن ماجه (٤٣١٣) من طريق عَنْبَسَةَ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ، عن عَلاَّقِ بنِ أبي مُسْلِمٍ، عن أَبَانَ بنِ عثمانَ عن عثمانَ بنِ عَفَّانَ، وهذا إسناد تالف، فإن عنبسة بن عبد الرحمن متروك، واتهمه أبو حاتم بالوضع، وعلاق بن مسلم مجهول لم يرو عنه إلا عنبسة. وفي حديث أبي سعيد الخدري عند البخاري (٧٤٣٩) ومسلم (١٨٣): «فيَشفَعُ النبيون والملائكة والمؤمنون، فيقول الجبار: بقيت شفاعتي...»، ولفظ مسلم: «فيقول الله: شَفَعَتِ الملائكةُ وشَفَعَ النبيون وشَفَعَ المؤمنون ولم يبقَ إلا أرحم الراحمين...».

وللدَّعواتِ تأثيرٌ بَليغٌ وقدْ يَنفِيهِ أصحابُ الضَّلالِ

(الدَّعَوات) بفَتحَتينِ: جَمعُ الدَّعوةِ بمَعنى الدُّعاءِ.

والمعنَى: إنَّ لدَعواتِ المُطيعينَ للهِ تأثيراً بليغاً في صَرفِ القَضاءِ المُعلَّقِ دُونَ المُبرَمِ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡ﴾ [غافر: ٦٠]، ولقَولِهِ عَليهِ السَّلامُ: «لا يَرُدُّ القَضاءَ إلَّا الدُّعاءُ» رواهُ التِّرمذِّي وقالَ: حَسنٌ غَريبٌ[١]، ورَواهُ ابنُ حِبانَ والحاكِمُ ولَفظُهما: «لا يردُّ القَدرَ إلَّا الدُّعاءُ»[٢].

ولقولِهِ عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «الدُّعاءُ يَنفعُ مما نَزلَ وممَّا لمْ ينزْلْ» رواهُ البزَّارُ والطَّبرانيُّ والحاكِمُ وقالَ: صَحيحُ الإسْنادِ[٣].

وكَذا دُعاءُ الأحْياءِ للأمْواتِ لهُ تأثيرٌ في تَخفِيفِ الذُّنوبِ، وفي دَفعِ العَذابِ

---

(١) رواه الترمذي (٢١٣٩)، من حديث سلمان رَضِيَ اللهُ عنه.

(٢) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٨٧٢)، والحاكم في «المستدرك» (١٨١٤)، من حديث ثوبان رَضِيَ اللهُ عنه.

(٣) روي من حديث كل من معاذ وعائشة وابن عمر رَضِيَ اللهُ عنهم، ولا يخلو كل منها من مقال:
فقد رواه الطبراني في «الكبير» (٢٠/ ١٠٣) من طريق إسماعيلُ بن عَيَّاشٍ عن عُبَيْدِ اللهِ بن عبد الرحمن ابن أبي حُسَيْنٍ عن شَهْرِ بن حَوْشَبٍ عن معاذ رَضِيَ اللهُ عنه عن النبي ﷺ، وإسناده ضعيف لضعف شهر بن حوشب، وهو لم يسمع من معاذ، وإسماعيل بن عياش روايته عن غير أهل بلده ضعيفة، وهذا منها. ورواه بهذا الإسناد الإمام أحمد في «المسند» (٥/ ٢٣٤).
ورواه البزار (٢١٦٥ ـ كشف)، والحاكم في «المستدرك» (١٨١٣)، من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عنها، وفي إسناده زكريا بن منظور وهو منكر الحديث، وقال الدارقطني: متروك. وعطاف الشامي، وهو مجهول.
ورواه الحاكم (١٨١٥) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عنهما، ورواه الترمذي أيضاً (٣٥٤٨) وقال: هذا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لا نَعْرِفُهُ إلا من حديث عبد الرحمن بن أبي بكرٍ القُرَشِيِّ، وهو ضَعِيفٌ في الحديث.

ورَفع الدَّرجاتِ؛ لقَولهِ تَعالى: ﴿وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [محمد: ١٩] فإنهُ سُبحانهُ قاضِي الحاجَاتِ، ودافعُ البَليَّاتِ.

وأرادَ النَّاظمُ بقَولِهِ: (أصحَابِ الضَّلالِ) المُعتزِلةَ، حَيثُ خَالفُوا في هَذهِ المَسألةِ أهلَ الهِدايةِ مِن أهلِ السنَّةِ والجَماعةِ.

وأمَّا إجابةُ دَعوةِ الكَافرِ ففِيها خِلافٌ بينَ مَشايخِ الحَنفيَّةِ، ونَقلهُ الرُّويانيُّ في كِتابهِ «بحر المَذهبِ» عن الشَّافعيَّةِ[١]، ونَفى الاستجابةَ[٢] فيهِ، وهُو المَنقولُ عَن الجُمهورِ عَلى ما ذُكرَ في «شَرحِ العَقائدِ»، وكانَ مُستدلَّهمْ ما نَقلهُ البغويُّ في «مَعالمِ التَّنزيلِ» عنِ الضحَّاكِ في تَفسيرِ قَولهِ تَعالى: ﴿وَمَا دُعَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ﴾ [الرعد: ١٤][٣].

وأمَّا المُحقِّقونَ فعَلى أنَّ هَذا في العُقبَى، وأمَّا في الدُّنيا فقَدْ يَقبلُ اللهُ دُعاءَ الكافِرينَ[٤]؛ لأنَّهُ تَعالى حِينَ قالَ إبْليسُ: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿٣٦﴾ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ﴿٣٧﴾ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ﴾ [الحجر: ٣٦ ـ ٣٨] فأجابَ دُعاءهُ في الجُملةِ، ولقَولهِ عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «اتَّقوا دَعوةَ المَظلُومِ ولو كانَ كافِراً، فإنَّهُ لَيسَ دُونَها حِجابٌ» رَواهُ أحمدُ وغَيرهُ عَن أنسٍ مَرفُوعاً[٥].

ودُنيانا حَديثٌ والهَيُولَى ... عَديمُ الكَونِ فاسمَعْ باجتِذالِ

(الهَيولَى) بفَتحِ الهاءِ وضمِّ الياءِ المشدَّدةِ ـ وقدْ تُخفَّفُ كما هُنا ـ:

---

(١) لم أجده في المطبوع من «بحر المذهب».

(٢) في «و»: «الإجابة».

(٣) انظر: «تفسير البغوي» (٤/ ٣٠٦) وفيه: وقال الضَّحَّاكُ عن ابنِ عَبَّاسٍ: وما دعاءُ الكافرينَ رَبَّهُمْ إلَّا في ضلالٍ؛ لأنَّ أصواتَهُم مَحْجُوبَةٌ عن اللهِ تعالى.

(٤) في «ف»: «الكافر».

(٥) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٣/ ١٥٣).

القُطنُ، وشبَّهَ الأوائلُ طِينةَ العالمِ بهِ، أو هُو في اصطِلاحهمْ مَوصُوفٌ بما يَصفُ بهِ أهلُ التَّوحيدِ اللهَ سُبحانَهُ أنهُ مَوجُودٌ بلا كمِّيةٍ وكَيفيَّةٍ، ولمْ يقترِنْ بهِ شيءٌ مِن سِماتِ الحَدثِ، ثمَّ حلَّتْ بهِ الصَّنعةُ[1] واعترَضتْ بهِ الأعْراضُ، فحَدَثَ منهُ العالمُ. كذا في «القَاموسِ»[2].

وقيلَ: الهَيُولى عندَ الفَلاسِفةِ اسمٌ لِمَا يُتَّخذُ مِنهُ الأشياءُ؛ كالخَشبِ يُتَّخذُ مِنهُ البَابُ، والحِنطةِ يُتَّخذُ مِنهُ الدَّقيقُ، والتُّرابِ يُتخذُ مِنهُ العمارةُ.

والاجتِذالُ بالذَّالِ المُعجَمةِ بمَعنى الفَرحِ.

والحَديثُ فعِيلٌ بمَعنى الفاعلِ، والعَديمُ بمعنَى المَفعُولِ.

والمُرادُ مِن الدُّنيا هُنا: المَخلُوقاتُ بأسرِها مِن جَواهِرها وأعراضِها.

والمعنَى: أنَّ العالَمَ ـ وهُو كلُّ ما سِوى اللهِ ـ بظَاهِرها وباطِنها حادِثٌ بإحداثِ اللهِ سُبحانَهُ إيَّاها وإيجادِها، وبإبقَائها بإمْدادِها، وأنَّ القولَ بكَونِ الهَيُّولى ـ وهُو أصلُ العالمِ ومادَّةُ بنِي آدمَ مِن العَناصرِ الأربعةِ وغيرِها ـ قَديماً[3] في الكَونِ عَديمٌ وغيرُ مَوجودٍ؛ فإنَّ الأشياءَ كلَّها مَخلوقٌ لهُ سُبحانَهُ، وكانَ اللهُ ولمْ يكُنْ معهُ شيءٌ، وهَذا هُو المَذهبُ الحقُّ الَّذي عَليهِ جَميعُ أهلِ المِللِ مِن أهلِ الإسْلامِ، واليَهودِ والنَّصارَى وغَيرهِمْ مِن أتباعِ الأنْبياءِ عَليهمُ السَّلام، وإنَّما خالفَهمْ الفَلاسفةُ والحُكماءُ المُتقدِّمونَ القَائلونَ بقِدمِ العالمِ، وقدْ أجمَعوا عَلى كُفرِهمْ وكُفرِ مَن تَبعهمْ مِن الأنامِ؛ فاسمعْ حالَ كَونكَ مُلتبِساً بالسُّرورِ الَّذي يُوجبُ النّورَ عَلى ظُهورِ النُّورِ، فإنهُ يُفيدُ أنَّ اللهَ قادرٌ عَلى إيجادِ المَعدومِ وإعدامِ المَوجُودِ.

---

(١) في «و»: «الصفة»، والمثبت من باقي النسخ والمصدر.

(٢) انظر: «القاموس» (مادة: هيل).

(٣) في «د» و«ف»: «قديم»، والمثبت هو الجادة.

وللجنَّاتِ والنِّيرانِ كونٌ عَليها مرُّ أحوالٍ خَوَالِ

ضَميرُ (عَليها) راجعٌ إلى مَجموعِ (الجنَّاتِ والنِّيرانِ)، و(مرُّ): مَصدرُ مرَّ، وهُو مَرفوعٌ بالابتِداءِ مُضافٌ إلى (أحوالٍ) جَمعِ حالٍ، أو حَولٍ وهُو السَّنةُ، والخَبرُ (عَليها) مُقدَّمٌ.

و(خَوالٍ): جَمعُ خالٍ أو خاليةٍ، بمَعنَى: ماضٍ أو جاريةٍ.

ومَعنى البَيتِ: أنَّ للجنَّاتِ بطبَقاتِها ودَرجاتِها، والنِّيرانِ بطَبقاتِها ودَركاتِها، وُجوداً الآنَ وثُبوتاً فيما قَبْلَ ذَلكَ مِن الأزْمانِ، كما يُستَفادُ مِن القُرآن؛ نَحوَ قَولِهِ تَعالى في الجنَّةِ: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمان: ١٣٣]، وفي النَّارِ: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٣١] بصِيغةِ الماضِي، وهذا الَّذي عَليهِ أهلُ السُّنَّةِ خِلافاً لأكثرِ المُعتزلةِ.

هَذا وفي بَعضِ الشُّروحِ ذَكروا هُنا قَولَهُ: (ولا يَفنَى الجَحيمُ...) البيتَ، وفي «شَرحِنا» قدْ تقدَّمَ، واللهُ أعلَم.

وذُو الإيمانِ لا يبقَى مُقيماً بسُوءِ الذَّنبِ في دارِ اشتِعالِ

حاصلُ البَيتِ: أنَّ في مَذهبِ أهلِ السُّنةِ أنَّ صاحِبَ الكَبيرةِ ولَو ماتَ مِن غَيرِ تَوبةٍ لا يَخلُدُ في النَّارِ، خِلافاً للمُعتزِلةِ والخَوارجِ بناءً عَلى ما ذَهبُوا إليهِ مِن خُروجِ العَبدِ بالمَعصِيةِ عن الإيمانِ.

ولنا قَولُهُ تَعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وقَولُهُ عَليهِ السَّلامُ في «الصَّحيحَينِ» لأبي ذرٍّ: «ما مِن عبدٍ قالَ: لا إلهَ إلَّا اللهُ، ثمَّ ماتَ عَلى ذَلكَ إلَّا دخَلَ الجنَّةَ» قلتُ: وإنْ زَنى وإنْ سرقَ؟ قالَ: «وإنْ زَنى وإنْ سَرقَ..» الحَديثَ[١].

---

(١) رواه البخاري (٥٨٢٧)، ومسلم (٩٤).

ولا يُمكنُ دُخولُ الجنَّةِ قبلَ دُخولِ النَّارِ، ثمَّ دخولُ النَّارِ؛ لأنهُ باطلٌ بالإجْماعِ، فتَعيَّنَ خُروجُ مَن شاءَ تعذيبَهُ مِن النَّارِ في عَاقبةِ الأمرِ، وقدْ سبَقَ أنَّ أعمالَ الأركانِ غَيرُ دَاخلةٍ في حَقيقةِ الإيْمانِ، فلو فعلَ جَميعَ السيِّئاتِ ما عَدا الشِّركَ فهُو مُؤمنٌ، كما أنَّ الكافرَ لو أتَى بجَميعِ الطَّاعاتِ، ولم يصدِّقِ اللهَ ورَسولَهُ، فهُو كافرٌ.

ثمَّ الاشتِعالُ بالعَينِ المُهملةِ هُو الصَّوابُ، والمُرادُ بِهِ اشتِعالُ لهبِ الجَحيمِ، وتَعبِ الحَميمِ، وقدْ تصحَّفَ عَلى الشَّارحِ القُدسيِّ فضَبطهُ بالغَينِ المُعجَمةِ، ثمَّ تكلَّفَ فقالَ: وقيلَ لها ذلكَ لاشتِغالِ أهلِها بالتَّضرُّعِ والدُّعاءِ والنَّدامةِ، ولاشتِغالها هي وما فيها مِن الحيَّاتِ والعَقاربِ بأبدانِ أهلِها.

وفيهِ: أنَّ الاشتِغالَ أمرٌ مُشتركٌ بينَ أصحَابِ الجَحيمِ، وأربَابِ النَّعيمِ، قَالَ اللهُ تَعالَى: ﴿إِنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ ٱلْيَوْمَ فِى شُغُلٍ فَٰكِهُونَ ۝٥٥ هُمْ وَأَزْوَٰجُهُمْ فِى ظِلَٰلٍ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ مُتَّكِـُٔونَ﴾ [يس: ٥٥ ـ ٥٦].

لقَدْ ألبَسْتُ للتَّوحيدِ نَظماً ... بديعَ الشَّكلِ كالسِّحرِ الحَلالِ

لامُ (للتَّوحيدِ) للتَّوكيدِ؛ لكَونها زائدةً داخِلةً بينَ الفِعلِ المتعدِّي ومَفعُولِهِ، و(نَظماً) مَفعولٌ بهِ، وفي نُسخةٍ: (وشياً)، والمُرادُ بهِ: المَنظومُ، وهُو الكَلامُ المقفَّى المَوزُونُ عَلى سَبيلِ القَصدِ.

وشبَّهَ النَّظمَ باللِّباسِ[1] والمَنظُومَ بالمَلبُوسِ مَجازاً، وسَمَّاه وَشياً لأنهُ زِينةُ الكَلامِ، كما أنَّ اللِّباسَ زِينةُ اللَّابسِ عَلى وَجهِ النِّظامِ.

و(بَديعُ الشَّكلِ) صِفةٌ لـ (نَظماً) أو (وشياً)؛ أي: غَريباً شَكلُهُ وهَيئتهُ مِثلُ السِّحرِ؛ يَحلُّ محلَّهُ، ويُشارِكُ صِفتهُ، والسِّحرُ عِندَ الحُكماءِ: قوَّةٌ في النَّفسِ تتأثَّرُ عَنها الأشْياءُ مِن غَيرِ استِعانةٍ بعَزيمةٍ ولا غَيرِها. قالَهُ ابنُ جَماعةٍ.

---

(١) في «ف»: «بالإلباس».

وقالَ الرَّازيُّ في «تَفسِيرِهِ»: هُو في عُرفِ الشَّرعِ مُختصٌّ بكلِّ أمرٍ يَخفَى سَببُهُ، ويُتخيَّلُ عَلى غيرِ حَقيقَتهِ، ويَجرِي مَجرَى التَّمويهِ والخِداعِ، وإذا أُطلقَ ذُمَّ فاعِلهُ، وقدْ يُستَعملُ مقيَّداً فيما يُمدَحُ ويُحمدُ؛ كقَولهِ عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «إنَّ مِن البَيانِ لسِحراً»[١]؛ أي: بعضُ البَيانِ سِحرٌ؛ لأنَّ صَاحبهُ يُوضحُ الشَّيءَ المُشْكِلَ، ويكشِفُ عَن حَقيقتهِ بحُسنِ بَيانهِ، فيَستَميلُ القُلوبَ إلَيهِ كما تُستَمالُ بالسِّحرِ[٢].

فوَجهُ تَشبيهِ النَّظمِ بالسِّحرِ: استِجلابُ كلٍّ مِنهُما القُلوبَ بالمَحبَّةِ.

وفي هَذا البَيتِ مِن صَنيعِ البَديعِ: الاحتِراسُ، حَيثُ وَصفَ السِّحرَ بالحَلالِ، فإنَّ الاحتِراسَ عِندهمْ هُو أنْ يأتي المُتكلِّمُ بمَعنىً يتوجَّهُ عَليهِ فيهِ دَخلٌ، فيَتفطَّنُ لهُ، فيأتي بما يُخلِّصهُ مِن ذَلكَ؛ لئلَّا يقعَ لأحدٍ عَليهِ اعتراضٌ هُنالكَ.

يُسلِّي القَلبَ كالبُشرَى بِرَوحٍ ... ويُحيي الرُّوحَ كالماءِ الزُّلالِ

المرادُ هُنا بالقَلبِ: الشَّكلُ الصَّنوبريُّ، لا اللَّطيفةُ القائمةُ بهِ؛ وهِي البَصيرةُ عَلى ما قالهُ ابنُ جماعةَ، ولا يخفَى بُعدُهُ في هَذا المَحلِّ، فإنَّ تَسليتَهُ تَفريجُهُ عَن همٍّ نزلَ بهِ.

والبُشرى: البِشارةُ بالخَبرِ السَّارِّ؛ لأنهُ يَتغيَّرُ البَشرةُ بهِ.

و(الرَّوحُ) بفَتحِ الرَّاءِ: الرَّاحةُ، وهُو مُرتبِطٌ بـ (يُسلِّي).

والمَعنى: لا يَنالُ القَلبَ مَشقَّةٌ وتَعبٌ، بلْ يَحصُلُ لهُ راحةٌ وطَربٌ؛ لكَونِ مَبناهُ نَظماً باهِراً، ومَعناهُ تامَّاً ظاهِراً.

و(الرُّوحُ) بالضمِّ: جَوهرٌ نورانيٌّ لهُ سَريانٌ في البَدنِ كسَريانِ ماءِ الوَردِ في الوَردِ، كما قالَهُ ابنُ جَماعةَ وجَماعةٌ آخرون.

---

(١) رواه البخاري (٥١٤٦) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عنهما.

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (٣/ ٦١٩).

و(الزُّلالُ) بضمِّ الزَّايِ: الماءُ العَذبُ الصَّافِي الَّذِي لا يُخالطهُ شيءٌ.

والمَعنَى: ويكُونُ هَذا النَّظمُ سَبباً لحياةِ الرُّوحِ وهُو العلمُ عَن مَوتِ الجَهلِ، كما أنَّ الزُّلالَ سَببٌ لبَقاءِ مَن بقيَ بهِ رمقٌ في الحالِ بحُكمِ المَلكِ المُتعالِ.

فخُوضُوا فيهِ حِفظاً واعتِقاداً ... تَنالُوا جِنسَ أصنَافِ المَنالِ

الاعتقادُ: جَزمُ القَلبِ ورَبطُهُ عَلى الشَّيءِ، والمَنالُ: العَطاءُ؛ أي: اشرَعوا[1] في هَذا النَّظمِ مِن جِهةِ حِفظِ المَبنَى واعتِقادِ المَعنَى، غيرَ مُقتَصرينَ عَلى مجرَّدِ المُطالعةِ والاكتِفاءِ بالمُقابلةِ، تَبلُغوا أصنافَ العَطايا مِن اللهِ تعالى في الدُّنيا والعُقبى.

وكونُوا عَونَ هَذا العَبدِ دهراً ... بذِكرِ الخيرِ في حالِ ابتِهالِ

العَونُ: المُعينُ، والمُرادُ بالعَبدِ نَفْسُهُ، و(هَذا) يُشارُ بهِ إلى الحاضِرِ ومَن في حُكمِ الحاضِرِ.

والمُرادُ بالدَّهرِ: الزَّمانُ والعَصرُ، وقدْ يُطلقُ عَلى قِطعةٍ منهُ، ويُشيرُ إلَيهِ تَنكِيرهُ هُنا ونَصبهُ عَلى الظَّرفيَّةِ، و(بذكرِ) مُتعلِّقٍ بـ(عَون)، و(في حالِ) بـ(ذِكر).

والمَعنى: أَعينُوا هَذا العَبدَ المُصنِّفَ، وساعِدُوا هَذا الفَقيرَ المُنصِفَ، بذِكرِ الخيرِ لهُ والدُّعاءِ والاستِغفارِ في حقِّهِ حالَ تضرُّعكمْ إلى اللهِ سُبحانَهُ ما تيسَّرَ مِن الدَّهرِ كلِّهِ أو بَعضهِ، فإنَّ دَعوةَ المُؤمنِ لأخِيهِ بظَهرِ غَيبهِ مُستَجابةٌ.

لعلَّ اللهَ يَعفُوهُ بفَضلٍ ... ويُعطِيهِ السَّعادةَ في المآلِ

يقرأُ (يعفُوهُ) بالإشباعِ كما هُو قِراءةُ ابنِ كَثيرٍ مِن السَّبعةِ، و(لعلَّ) للترجِّي.

والعَفوُ: تَركُ المُؤاخَذةِ، والمَعرُوفُ تَعدِيتهُ بـ(عَن)، فيكُونُ مِن بابِ الحَذفِ والإيْصالِ كقَولهِ تَعالى: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٥٥].

---

(١) في «و»: «أسرعوا».

و(المآل) بالهمزِ قبلَ الألِفِ: المَرجعُ والعاقبةُ، والمُرادُ بِهِ الآخرةُ؛ إذ لا سَعادةَ إلَّا سَعادةُ القِيامةِ، وسَلامةُ الخاتمةِ؛ كما وَردَ: «اللَّهمَّ لا عَيشَ إلَّا عَيشُ الآخِرة»[1].

وإنَّ الحقَّ أدعُو كلَّ وقتٍ ... لمنْ بالخَيرِ يَوماً قد دَعا لي[2]

وإنِّي الدَّهرَ أدعُو كُنهَ وِسعي ... لمنْ بالخَيرِ يَوماً قدْ دَعا لي

أي: وإنِّي في جَميعِ عُمرِي ـ خُصوصَاً في آخرِ أمرِي ـ أدعُو ربِّي وهُو حَسبِي، غايةَ وِسعِي وطاقَتي، ونِهايةَ جَهدِي وطَاعتِي، لكلِّ مَن دَعا لي مِن الأنامِ بالخيرِ يَوماً مِن الأيام.

فنَسألُ اللهَ سُبحانهُ أنْ يَرحمَ النَّاظمَ وجَميعَ مَشايِخنا الكِرامِ، وآبائِنا وأسْلافِنا الفِخامِ، وأنْ يختمَ لنا ولأحبَابِنا بالحُسنَى، وأنْ يَرزُقنا المقامَ الأسنَى معَ النَّبيينَ والصِّديقِينَ والشُّهداءِ والصَّالحينِ.

وسلامٌ عَلى المُرسلِينَ والحَمدُ للهِ ربِّ العَالمينَ

***

---

(١) رواه البخاري (٢٩٦١)، ومسلم (١٨٠٥)، من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عنه.

(٢) هذا البيت من «و» وليس في باقي النسخ.